الفصل الأول

القيم
التأصيل والمفردات
وآليات التفعيل

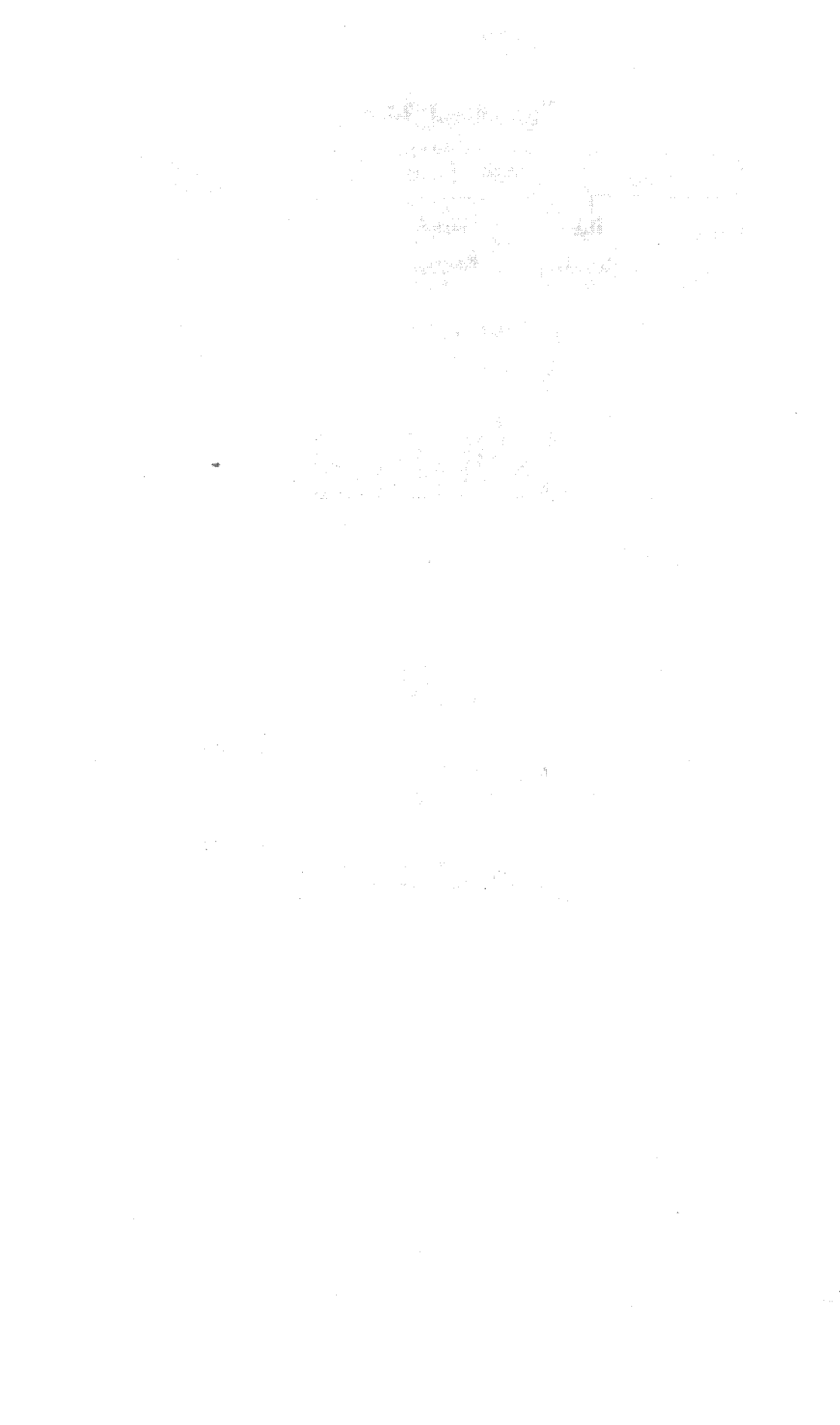

الفصـــل الأول

القيم : التأصيل والمفردات وآليات التفعيل

نتناول فى الفصل الأول (**القيم تأصيلا وتعريفا**) و (**المفردات المكونة له ضمن رؤية القيم فى منظورها الإسلامى**) إضافة إلى البحث فى آليات التفعيل لهذه المفردات والعناصر . هذاالفصل الذى يؤسس منهج النظر للقيم ووصف الحالة القيمية من ناحية ومحاولة بناء مفهوم القيم وفق سعته الحقيقية (**اللغوية – الواقعية – البحثية – وقدراته المنهجية**) من ناحية أخرى . وذلك ضمن رؤية تصنيفية للقيم من خلال المفردات التى تكون شبكة منظومية فى العلاقات فيما بينها .

رؤية المفردات ضمن هذا التصنيف المقترح إلى قيم التأسيس (**العقيدة – الشرعة – القيم المؤسسة**) التى تكون أصول الوعى ، وقيم التحريك والمقصد التى تشكل - تنظير(**أصول السعى**) والتى تعبر عن كيفيات مهمة للتعامل مع الواقع وحركته ، بحيث تحول الوعى إلى سعى من خلال تفاعل قيم التحريك التى تتعلق (**بالسنن**) وقيم المقصد المتعلقة (**بالمقاصد**) ، إلا أن أصول الوعى وكذا أصول السعى لا يفعلان من غير فاعل من ناحية أو وسط متحرك فيه يمثل مجال فعله الحضارى والحيوى بما يمكن تسميته قيم الفاعلية ومجالها، (**الأمة**) تمثل الفاعل الحضارى و (**الحضارة**) مجال العمارة والعمران .

قيم التأسيس تؤصل رؤية عقدية " دافعة " وشرعة رافعة وقيم " مؤسسة " إن وضوح هذه العناصر الثلاثة تكون أصول الوعى الدافع والرافع والمؤسس لحركة السعى المرتبط به ، المترجم له المحقق لفاعلياته ، المستثمر لإمكاناته . وقيم السعى بعضها يتعلق برؤية الحركة والفعل الحضارى والأخرى تتعلق بمقاصد الحركة ومجالاتها الكلية ، السعى الواعى هوالهدف الرابط بين معانى السنن الحاكمة والقاضية، والفعل الحضارى والمقاصد الكلية الحاضنة للفعل والحافظة له والمحافظة عليه ، ومجال الفاعلية يرتبط بأصول الحضارة الشاهدة بما يحقق الأصول العمرانية وفق قواعد الاستخلاف وما يرتبط به من مسارات تتحرى أصوله وتتقصى قيمة الكامنة والمحركة فى آن ، إنها المجال الذى تتحرك فيه الفاعلية (**الحضارة العمرانية**) ، وضمن مجال الفعالية يأتى الفاعل الحضارى المتمثل فى (**الأمة الخيرية**) لا الكثرة

العددية الغثائية " ، الأمة قيمة وحركة و فاعلية ، عناصر كلها تتحرك لبناء الحضارة العمرانية وعمارة الحضارة الاستخلافية .

أما آليات التفعيل فهى الجامعة والناظمة والمحركة لعناصر التفاعل بين المفردات والعناصر تمهيدا لتشغيلها (**الجمع بين القراءتين ، الاجتهاد الفكرى والبحثى ، التكامل بين عناصر الفقه والفهم والنظر والتعامل والتناول ، أصول الفقه الحضارى ، وأخيرا يأتى الاهتمام بالمجال المتعلق بالسياسة والظاهرة الدولية على وجه الخصوص**) .

بين رؤية التأصيل ، ورؤية المكونات والمفردات ، ونظم آليات التفعيل يقع اهتمام هذا الفصل فى هذه المباحث الثلاثة .

المبحث الأول

تأصيل القيم

بين واقع القيمة وأخطاء التنظير

(محاولة لرد الاعتبار المنهجي للقيم)

إن معظم ما يحرك النظر للقيم وأدوارها وإمكانات توظيفها إنما يُرد إلى سببين مهمين ، قد يفعل أحدهما وقد يتفاعلان . يقع فى مقدمتهما سبب يتعلق بواقع القيمة الذى يسير نحو التهميش لعناصر التأثير القيمى فى حركة الحياة تدبيرا وتأثيرا وتغييرا وتقويما . أما السبب الثانى فيتعلق بأخطاء التنظير التى تكمن فى تصورات كلية من الواجب إعادة النظر فى مكوناتها وعناصرها ومتعلقاتها ، وما يترتب عليها من إلزامات .

وبين هذا وذاك تكمن الإشكالية الكبرى الدائمة والتى تستعصى فى بعض أحوالها على الحل ، إنها واحدة ضمن الأسئلة المعرفية الكلية وهى العلاقة بين الواقع والتنظير . وما تتخذه هذه العلاقة من أشكال ومستويات وتجليات . وإذا كانت هذه الإشكالية تقع فى إطار فلسفة العلم من ناحية ، فإنها حينما تتعلق بالظاهرة السياسية والدولية على وجه الخصوص فإنها تقع فى قلب التنظير السياسى ، والإشكالات الكبرى التى يجب على علم النظرية السياسية معالجتها بما يترتب على ذلك من آثار علمية وعملية ، معرفية ومنهجية ، حضارية وثقافية .

كما يسهم تنسيق هذه الدراسات السابقة المتعددة ونظمها بما يفيد عناصر تأصيل مفهوم القيم ، واعتبار مدخل القيم إطارا مرجعيا بما يوضح المفاصل الكامنة خلف تهميش قضية القيم فى البحث والدراسة سواء على مستوى الدراسات العربية أو الإسلامية من ناحية أو الدراسات الغربية وتصوراتها ومتعلقاتها من ناحية أخرى .

ولاشك أن بحث هذه الدراسات السابقة هو مما يمكن الاشارة إليه بضرورة التعرف على " الحالة القيمية " كبناء معرفى – ومفاهيمى ، وتوظيف منهجى – وتأصيل لغوى – وإمكانات وقدرات وفعاليات بحثية وعلمية ومنهجية ، " **الحالة القيمية** " فى هذا المقام تمدنا بواقع هذه الدراسات وتوجهاتها ، والإمكانات النقدية الفلسفية والمعرفية والواقعية التى يمكن توجيهها إليها .

ولاشك أن دراسة فى هذا السياق للحالة القيمية بحثيا وأكاديميا وواقعيا يسهم ليس فقط فى بيان الوسط السلبى لدراسة القيم أو تفعيلها ، ولكنه يشير إلى أهمية رد الاعتبار للقيم ، وتأثيراته الفلسفية والمعرفية والعملية ، وبين هذين المستويين من رد الاعتبار ، وإعادة البناء لتصورات القيم يقع هذا البحث فى سياق اهتمامه بالتأصيل للقيم فى مقابل التهميش .

زاوية الرؤية تلك تحدد مجهر الاهتمام ضمن هذا البحث فى بناء منظومة بين مفردات هذا المدخل القيمى ، ثم محاولات البحث فى آليات التفعيل فيما بينها ، ثم تجريب ذلك نظريا وعمليا ضمن نماذج التشغيل التى تتكامل عناصرها ما بين نماذج للتنظير ، ونماذج لرؤية الواقع أو نماذج جامعة تحمل التفاعل بين الفئتين من النماذج .

فى هذا المبحث نقوم على دراسة أربعة نقاط تتكامل فى بيان عناصر الحالة القيمية كحالة بحثية ومنهجية وواقعية وعملية :

الأولى : تتعلق بأخطاء التنظير حول القيم - **(الأصول المتعلقة بأخطاء التنظير)** .

الثانية : الأصول المتعلقة بواقع القيمة وماشكله من صناعة الصورة حول القيمة عمليا وبحثيا .

الثالثة : حول التفاعل بين رؤى وواقع القيمة والأخطاء فى عملية التنظير .

أما النقطة الرابعة والأخيرة فتتعلق بمحاولة رد الاعتبار المنهجى والواقعى للقيم .

أولا : الأصول المتعلقة بأخطاء التنظير

(١) قيمة النسبية ونسبية القيمة : توجهات وتحفظات :

تبدو لنا أهم المداخل التى همشت عملية القيم فى التحليل الأكاديمى والإطار الواقعى المدخل الخاص بنسبية القيم ، والنسبية هنا تنفى الإطلاق وتسوغ الانتقاء وتستبعد الثبات ، وتربط عناصر القيم بالاختيارات المتغيرة ، والوقائع المتبدلة ، والواقع المؤثر ، كل ذلك جعل من القيم " متغيرا " " تابعا " لمتغيرات أكثر أهمية فى العملية السياسية ، والظاهرة الدولية ، أهمها على الإطلاق تتمثل فى اعتبار القوة القيمة الأساسية ، والمصلحة القيمة المحددة [٢] .

وواقع الأمر أن فكرة النسبية اعتمدت بشكل جوهرى على " إطلاقية النسبية " و"نسبية الإطلاقية " ، وشكلت بذلك المدخل لجملة من القواعد المولّدة من رحمها :-

١- أن القيم الأخلاقية غير القيم السياسية ، لكل منطقها الخاص . وأن القيم الأخلاقية المشتهرة بالاطلاق ليست فى النهاية عصيّة على الاعتبارات النسبية ، بل هى محكومة بها (٣) .

٢- إن القيم ضمن عناصر الظاهرة السياسية لا يمكن فهمها إلا فى سياق عناصر براجماتية أو واقعية ، تعتمد على التعامل مع الواقع فى سياق سطوته وسلطته فى التفكير والتحليل والتفسير (٤) .

٣- إن مدخل النسبية المتعلق بالقيم فى العلاقات الدولية يؤكد على اختلاف القيم التأسيسية ، عبر الزمن وعبر المكان ، وعبر الإنسان ، إنها لا تعبر عن اتفاقات أو قاعدة مشتركة ، وحين أرادت بعض هذه المدارس البحث عن أساس وقاعدة اتخذت من قواعد القانون الطبيعى فكرة محورية لذلك . إلا أن هذه الفكرة وضمن سياقاتها الفلسفية ظلت فكرة غامضة فى تأسيسها ، وكذلك فى محتواها وعناصرها (٥) .

وواقع الأمر فى هذا السياق أن فكرة النسبية المشار إليها من أخطر الأفكار التى بددت من معنى القيم وأصلت مداخل للانحراف بها تحديدا وتفسيرا وتأويلا ، ومدخل الازدواجية فى المعايير ، كما أن هذا أنتج وبلا أدنى غضاضة خطابين متوازيين أصابهما الانفصام فى التعبير وفى المفردات ، وبين الأقوال والأفعال ، وبين المواقف وبعضها البعض ، وبين تكييف المصالح المتبدلة من آن لآخر ، وغير ذلك كثير .

وبإمعان النظر فى قضية إطلاقية القيم ونسبيتها ، فإن لقضية القيم جانبين :

الأول : يتعلق بالقيم فى جوهرها الثابت والمطلق عبر الزمان والمكان والإنسان هذا الجوهر لا يمكن التخلى عنه فى سياق الإطار البحثى ، أوالسياق الحركى أو التطبيقى، إن القيم الثابتة هى جزء لا يتجزأ من الحديث عن إمكانات الضبط القيمى ، والالتزام بها تنظيرا وتطبيقا وإدراك الإنسان لهذا الجانب الثابت نابع من إطاره الفطرى ، والبحث فى قاعدة المشترك الإنسانى وقاعدة التعارف كعملية ، القيم وفق هذا الجوهر الثابت حاكمة للحركة والفكر والنظم ، ضابطة لجملة العلاقات على تنوع مستوياتها وتشابك عناصرها .

والثانى : يتعلق بالقيم فى تجلياتها المتغيرة ، فإن البحث فى الجوهر القيمى ، قد يختلط لدى البعض بالظرف والوعاء والمجال للفعل المراد تقويمه ويجعل هؤلاء من تغير الأفعال مدخلا لتغير القيم والنظرة لها وتأويلها وتفسيرها ، ووجه القصور فى ذلك

النظر يكمن فى الخلط بين الجانبين ، فالوعاء المتغير لا ينفى رؤية الثابت الذى يتحكم بعناصر المتغير (**الزمن – المكان – الإنسان – الأفعال – الحوادث – العلاقات .. إلخ**)، وتكييف المتغير لمصلحة الثابت غالبا ما يعطى إمكانية الضبط لعناصر العلاقات وفق عناصر قيمية منضبطة ، أما حدوث العكس بتكييف الثابت لمصلحة المتغير وعلاقات القوة الكامنة خلف الحوادث المتغيرة فغالبا ما يفضى إلى علاقات شائهة شديدة التحكم والاستبداد والانتقاء المؤدى للفوضى .

ضبط العلاقة بين الثابت والمتغير كفيل بحل إشكالية ثبات القيم وتغير الوعاء لتشغيل القيم ، ومن ثم النظر الدقيق لإطلاقية القيمة ونسبية تجلياتها .

(٢) إجرائية القيم وأخطاء التنظير : إجرائية القيم كمدخل تهميش وضعها وتفعيلها :

من أهم المداخل لدراسة القيم هو تحويلها لإجراءات ، ونظن أن هذه المحاولة على مشروعيتها ، فهى جديرة بالنقد والمراجعة والتحفظ .

فتحويل القيم إلى فكرة قابلة للقياس لا غبار عليها ، أما أن تتحكم مقاصد القياس فى التعامل القيمى إلى الحد الذى يستبعد موضوعات بعينها من أجندته وطرائقه فى البحث بغض النظر عن قيمتها فى التحليل أو فى التفسير أو فى التقويم ، فإن ذلك مما يستحق المراجعة . وتحويل القيم إلى إجراءات لا بأس به ، إلا أن الإجرائية قد تنظر إلى القيم كمفهوم وسائلى ، لا مفهوم تأسيسى ومرجعى يشكل رؤية معرفية متكاملة ، وبما يهمل فى هذا المفهوم المركزى نواته الصلبة [٦] .

ولا بأس هنا من محاولات هنا أو هناك تعالج مستوى آخر من مستويات التناول والتعامل مع الظواهر المتعلقة بالقيم ، وأن نستثمر لذلك الإمكانات والقابليات التى يمكن تحويلها لإجراءات لتفعيل القيم لا تهميشها ، ولتأصيلها لا عزلها أو فصلها . إجرائية المفهوم هنا لابد أن تكون ضمن عملية ممتدة وواعية تصب فى مسار إعادة الاعتبار للقيم ، ونظنها محاوله ستختلف فيما لو نظرنا إلى القيم بالنظر اللائق بها وإحياء مكانتها الفاعلة فى الدراسات التنظيرية وفى تفسير الظواهر الحقيقية .

الإجرائية قد تكون مجرد نزعة ترتبط بالبراجماتية إلا أنه يجب أن تحول إلى وسيلة قادرة على ترجمة القيم لأصول ، وإجراءات ، ووسائل ، وإمكانية تحول المقاصد المتعلقة بها لإجراءات ، عملية أكثر تعقيدا ، ولكنها الأكثر عمقا ، والأنسب والأقدر لياقة من الناحية البحثية والمنهجية .

(٣) القيم والأيديولوجية وأخطاء التنظير :

ومن الأمور التى تعلقت بالقيم وساهمت ضمن عمليات تهميشها ، هى افتراض الترادف بين أنساق القيم من جانب والأنساق الأيديولوجية من جانب آخر ، وربما تناسى هؤلاء من أن مبحث القيم فى الدراسات الفلسفية من المباحث التأسيسية ، وأن مبحث الأيديولوجية أهم التجليات والتنويعات المتأخرة لهذا المبحث ، ومن ثم فإن دعوى نهاية الأيديولوجية إن صحت استناداتها [٧] ، وإن اعتبرت واقعا ، ورغم عدم إيماننا . بفكرة النهايات (ends) [٨] ولا يمكن بحال تعديتها على مبحث القيم الأساسى . وإن إهمالها وفق أية دعوى لا ينهض أساسا لعملية التهميش القيمى أو جدواها أو " استبعاد القيم " أو " نفيها " ولكن من الواجب تحويل هذاالموقف المسبق من موضوع القيم إلى سؤال أكثر عملية ومنهجية : وهو حول دراسة الكيفيات التى من خلالها يمكن معالجة موضوع القيم وتأثيراته ، والبحث فى ارتباطاته ومآلاته بما يؤكد اعتباره ، بحيث يعتبر إهماله أو التغاضى عنه أو تهميشه موقفا قيميا مسبقا ضد توظيف القيم وإدراك فاعليتها ، وهو يعبر عن اختيار أيديولوجى وقيمى حتى لو بدا وكأنه يعزل القيم بغرض إبعاد التحيزات الأيدلوجية فى دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية على وجه الخصوص [٩] .

ثانيا : الأصول المتعلقة بواقع القيمة : قوة القيمة وقيمة القوة :

(١) القيم وعناصر التبرير السياسي (الداخلي والخارجي)

إن وصف القيم فى بعض جوانبها ، خاصة فى تعلقاتها بالواقع والتطبيق بحيث يمكن وصف تلك التطبيقات المتعلقة بها بالنسبية ، وهو ما يربط بين عناصر تنزيل الثابت (القيم) على الوجود المتغير (الواقع) ، هو ما يمكن أن نعنى به نسبية التطبيقات القيمية وفق مداخل عملية تنزيل الثابت على المتغير .

إلا أن اتخاذ البعض معنى النسبية بما يمس جوهر القيم ذاتها وعناصرها الثابتة جعل القيم نسبية بهذا الاعتبار ، وجعل من إطلاق النسبية مدخلا للتفكير بها ابتداءً وانتهاءً ، تأصيلا وتطبيقا ، تنظيرا وحركة ، فإن هذا الموقف ضمن مقولة نسبية القيم والذى اختط طريقا لا منهجيا ضمن هذا المجال البحثى يعتبر مسئولا مسئولية مباشرة من تحويل القيمة من وظيفتها الدافعة الرافعة الحافزة إلى وظيفة التبرير السياسى على المستوى الداخلى والخارجى ، وصارت القيم ضمن رؤيتها فى سياق

وسط القوة ، وتحكم معادلات القوة بها ، أقرب ما تكون فى نسبيتها إلى العبث بها وبعناصرها .

واتخذ ذلك جملة من الأشكال والتجليات فى عالم الواقع السياسى من مثل مقولات: الأمر الواقع - تأويل القيم - قيمة القوة لا قوة القيم ، البغى بالكلمات والمفاهيم . وبدت القيمة بدلا من ممارسة وظيفتها المعيارية أقرب ما تكون إلى عمليات غصب ، ووضع اليد ، تؤدى بفعل القوة والرؤية المترتبة عليها ، فتحدد معناها ومبناها وتفسيرها وتأويلها ، فانتقلت من وظيفتها المعيارية القياسية إلى وظيفة ضد مقصودها من تبرير وإسناد لقيمة القوة لا قوة القيمة (١٠) .

(٢) القيم تحويل المفاهيم إلي شعارات سياسية :

وفقا للسياق الذى أشرنا إليه - فإن القيم وفق هذا التحليل تؤسس دورا توليديا تولد نسق معتقدات ، ونسق أفعال ،وهى بالضرورة تولد نسق مفاهيم يتواءم معها ويصب فيها ، فتظل هذه المفاهيم مشدودة إليه مرتبطة به تتغذى منه وتتقوى به ، فى ظل ارتباط أقرب ما يكون بعلاقة الجنين بأمه فى عملية الاغتذاء بالحبل السرى .

والمفاهيم وفق هذا الاعتبار وحدات أساسية فى التفكير والادراك ، ومن ثم فإن وصفها بالقيمة من جراء ذلك الارتباط الحميمى بينها وبين القيم لا يعتبر مبالغة ، وكثيرا ما يلعب وسط القوة دوره ضمن معادلاته التى تحرك المفاهيم بعيدا عن أنساقها القيمية والفصل بينها وبين القيم ، وذلك ضمن المقولة الكبرى بالفصل بين القيم السياسية والقيم الأخلاقية وتمايزها تمايزا حادا، وغالبا ما ينتج هذا التحريك تحويل المفاهيم والتصورات من طبيعتها القيمية إلى شعارات سياسية تتحكم بها عناصر القوة وتغلفها ، وتمارس بغيا بالكلمات لا نظن أنه أقل فتكا من البغى بالسلاح أو عناصر القوة المادية .

وتحول المفاهيم الأساسية إلى شعارات سياسية بفعل القوة ، وإزدواجية التطبيقات ، وتحويلها إلى معانٍ " عبدة " فى إطار الممارسة السياسية عامة وفى حقل التعامل الدولى والعلاقات الدولية على وجه الخصوص ، ويتحكم بمقدراتها من يمتلك القوة والقيمة والمفهوم جميعا (١١) .

(٣) العلاقات الدولية وعلاقات القوة: (نموذج السياسة الواقعية وتعظيم القوة):-

في إطار انحياز مبدئى لتوجهات البنية المعرفية ، واحتلال كل معانى القوة ، أو ما فى حكمها ، مكانا مهما ضمن هذه البنية ، برز مفهوم السياسة الواقعية المستند إلى القوة ، وبرز مورجانثو [١٢] كواحد من أهم منظرى هذا النموذج وهذا المفهوم ، وبدا مفهوم القوة خلوا من أى حد يشكل قيدا على القوة أو استخداماتها . ومن ثم بدا مفهوم القوة بدوره مفهوما اجرائيا يتحدث عن المكونات والعناصر ، وإمكانات قياس عناصر القوة ، وقياس تأثيراتها .

بدا ذلك أصلا فى تعريف مفهوم السياسة ومجال الظاهرة السياسية بدراسة ظاهرة القوة ، فعرف العلم بذلك ، وفى سياق دراسة القوة كظواهر واقعة لادراستها كمسألة فكرية وفلسفية [١٣] .

السياسة وفق هذه الرؤية " قوة " وعلم السياسة هو علم القوة ، والدراسة تنصب على هذه الظاهرة وما تفرزه من عناصر أو علاقات ، أما عدا ذلك فهو لا ينتمى إلى علوم أخرى بل وإلى قضايا لا شأن لها بتحليل الظواهر تحليلا سياسيا علميا .

لسنا فى مقام التفصيل حول هذا الموضوع فإن لذلك مقام آخر حينما نتحدث عن نماذج التشغيل ، خاصة فى إطار البناء المفاهيمى وما يتيحه ذلك من إمكانات مهمة لإعادة صياغة مفهوم القوة ضمن معادلات رحبة تربط مفهوم القوة بالقيمة ، ولا تجعل من القوة ذاتها قيمة بأى منطق أو معيار ، سواء بالسعى إلى تعظيم عناصر القوة المادية أو بجعل الأمر الواقع فى حد ذاته " قوة " قادرة على اضفاء الحجية والشرعية على الفعل ، وأن التقادم يخلق أوضاعا تنتقص فيهاالحقوق وربما تتوارى ، ونظن أن معانى دخلت القاموس السياسى الحديث تستوجب هذه الدراسة الترشيحية والتشريحية للمفهوم وشبكة العلاقات الكامنة خلفه .

(٤) القيم المخذولة وعناصر التهميش القيمي في الواقع : واقع القيمة :

تبدو عناصر المدخل القيمى متعانقة مع جملة مقولات مهمة . من مثل تقسيم مالك بن نبى لعالم الأفكار ، الأفكار المخذولة [١٤] والتى تعبر عن حالة من حالات التهميش للقيم فى الواقع ، إنها جملة من القيم لا تؤدى عملها تلقائيا ، لكنها لا تحقق فاعليتها

إلا من خلال المتبنين لها أو المعتنقين لها ، القيم المخذولة تتحول بفعل السنن الحاكمة للفعل القيمي الحضارى إلى قيم منتقمة ، تعبر بذلك عن « القوم البور » [١٥] أو هؤلاء الذين " طال عليهم الأمد " [١٦] ولم يتوسلوا كل أساليب الفاعلية أو أدوات التفعيل .

إن هذه المعانى جعل كثير من عناصر المنظومة المفاهيمية للقيم الإسلامية حينما ترتبط بالمجال السياسى - الأمة - العالم ، مهمشة غير مجسدة على أرض الواقع ذلك أن الواقع يسهم بقدر أو بآخر فى إضفاء حجة وحجية للقيمة ، فبدت معادلة الحق - القوة ، تنقلب وفق علاقات شائهة إلى معادلة القوة - الحق ، والتى ولدت ذرارى من الوهن باسم معادلات جديدة حول الواقعية ، وحول فن الممكن ، دون معالجة فن الإمكان والتمكين ، وبدا الأمر يتحرك ضمن علاقات جبرية ذات خطوط حتمية تفرز أنماطا من سلوك الجبرية الدولية إن صح هذا التعبير ، وبدت ردود الأفعال كلها أو معظمها تتحرك صوب " الإذعان " أو الموافقة أو الانصياع [١٧] .

معادلة الحق القوة تعنى فى جوهرها أن القوة تابعة للحق تتأكد به وتحميه وليس معنى ذلك أن القوة مهملة فيه ، ولكن القوة ضمن هذه المعادلة تسبق الحق كأحد أهم عناصر حمايته والذود عنه ، أسبقية زمن ، أسبقية مقدمات ، ومقدمات الواجب واجبة تستمد كيان حجيتها منه ومن القدرة على بلوغه والقيام عليه وحمايته .

ثالثا حول التفاعل بين رؤية واقع القيمة والأخطاء فى عمليات التنظير

(١) القيم الجديدة وتسويغ الدعوة للعالمية : واقع القيمة وأخطاء التنظير :

فى إطار السيولة لفكرة النسبية التى تنطلق من قاعدة إطلاقية النسبية ، يبدو وصف القيم بأوصاف تعضد نسبيتها ، وإمكانية أن ينفى بعضها بعضا ، ويحل محلها أنساق قيمية أخرى يمكن الحديث عن القيم التقليدية والقيم الحديثة أو الجديدة ، وصف القيم بالتقليدية أو القدم هو مدخل لوصفها بالسلبية أو بتعويقها عناصر التقدم والحياة الإنسانية المتمدينة ، بينما فى المقابل وصف القيم بالجديدة أو الحديثة يعنى وصفها بالقيم الإيجابية المساعدة على الحضارة والمدنية [١٨] .

وكما أشرنا فإن القيم هى أحد المفاهيم الحضارية الكبرى أو مفاهيم المظلة التى تشتق منها مفاهيم فرعية ، تعمل ضمن نسق من شبكة للقيم ، وشبكة المفاهيم ، وشبكة المعتقدات .

ونظن أن القيم الجديدة وفق هذا هذا السياق هى قيم تفضيلية مرغوبة ، بينما القديمة أو التقليدية هى قيم متدنية الاعتبار غير مرغوب بها أو فيها ، القيم الجديدة سارت ضمن مسارات تروج وتسوغ لمفهوم العالمية الذى صار فى حد ذاته مذهبية Globalism . ومما أدى إلى نفى جملة من القيم وتهميشها فى حقل التعامل الدولى وبرزت قيم أخرى تتوافق مع تأسيس الدعوة إلى العالمية من خلال المركزية الغربية ، وبدا هذا المفهوم يفرض أولوياته العملية وأجندته البحثية بحيث أعلى من قيم مثل السلام والتسامح ضمن عملية تقوم على مركزية القيم الغربية ومحاولة تعميمها على أنحاء المعمورة ، وبدا هؤلاء يتناسون أن السلام والتسامح ليست قيما تأسيسية أو كلية بل هى من القيم المشتقة عن أصول قيمية كلية من العدل والمساواة والاختيار ، وهو أمر أبرز قدرا من التهميش للقيم الجوهرية والأصلية لمصلحة قيم فرعية اشتقاقية ، لا تفهم إلا مع أصولها ، ولا تطبق إلا باعتبارها تابعة لها . وذلك فى سياق ثنائية القيم التقليدية والقيم الجديدة .

(٢) القيم وتصادمها : قيم الحضارة الغالبة وعناصرالتهميش القيمى :

نظامان للقيم : المصادمة والمغالبة : صدام الحضارات والمكون الثقافي والأطر القيمية :

من المهم أن نشير إلى أحد الأشكال الجديدة فى التعامل البحثى والعلمى ، فضلا عن التعامل الثقافى ، بحيث تطلق جملة من المقولات الاختبارية ، التى تقوم فى هذا الوقت بما كانت تقوم به التنظيرات المختلفة ، هذه المقولات تستدعى من ردود الأفعال لتوضح موقف هنا وموقف هناك ، إيذانا بفتح أسواق الجدل والمساجلات .

من هذه المقولات والتى ارتبطت بالمذهبية الجديدة Globalism[١٩] ، نهاية التاريخ[٢٠] وصراع الحضارات[٢١] ، لتعبر بذلك عن الحضارة الغالبة ، ونسق من القيم يقوم فى سياق المغالبة والمصادمة ، وتعبر هذه المقولات عن مكونات ثقافية وأطر قيمية ظاهرة كامنة ، ورغم ما بدا فى بعض هذه المقولات من مسار للتحليل الثقافى والحضارى إلا أنها تقوم على تزكية النسق القيمى الغربى وتعميمه وكوننته وعالميته ،

بينما فى المقابل تبحث فى تهميش الأنساق القيمية الأخرى أو افتراض عناصر مواجهة شبه محتومة بين الحضارات وأنساقها القيمية ، وبدت العملية هنا ضمن رؤيتين تتوازيان :

الأولي تقوم على أساس من عملقة أنساق القيم الغربية الكونية ، والتأكيد على انتصارها المؤزر بما لا يدع أى مساحة للتفكير فى سياق تعديلها أو نقدها أو الإحلال محلها ، إن هذا النسق يشهد ويفعل تلك المقولات أقصى فاعلياته (**انتهاء التاريخ**) وأقصى قدراته (**صدام الحضارات المخالفة**) ، ومن ثم تبدو هذه الرؤية ضمن عملقة هذاالنسق وتزكية سياقاته الفلسفية والفكرية والقيمية والسياسية والثقافية .

الثانية تقوم على أساس تهميش ، وتحجيم إن لزم الأمر للأنساق القيمية المختلفة أو المخالفة ، كما يتصورها النسق الغربى وذلك ضمن لغة تتراوح ما بين التهوين من قيمة تلك الأنساق القيمية وإمكاناتها وإسهاماتها الحقيقية على أرض الواقع ، وفاعليتها ، أو التشويه من هذه الأنساق ، فإن أثبتت فاعليه لها ، فهى فاعلية مرضية أو متمردة ، وضمن هذا السياق بدت أهم الأفكار والآليات ضمن صناعة العدو بما يمثله ذلك من سياقات فكرية وقيمية وحضارية .

(٣) القيم وهندسة القبول (قبول ما لا يقبل) واقع القيمة وأخطاء التنظير :

ربما فى سياق ما أشرنا إليه آنفا من محاولات تنميط النظام القيمى على المستوى العالمى فى ضوء الدعوة والدعاية لنسق القيم والمعتقدات الموصوف بالعالمى ، الذى يعد فى حقيقة الأمر ، ليس إلا نسقا غربيا ، ترى هذه الحضارة بفعل القوة التى اتخذت أشكالا متنوعة من أهمها الترويج وعناصرالأتصال الجديدة ، والقرية العالمية ، والثورة المعلوماتية [٢٢] ، ارتبط كل ذلك فيما عبر عنه نعوم تشومسكى « هندسة القبول » [٢٣] والتى تحاول استخدام الآليات المتعددة ضمن عمليات ممتدة ومتراكمة ومتنوعة الأساليب فى قبول ما لا يقبل ، وتعميم ما يقبل بغض النظر عن الآليات المستخدمة والوسائل التى ترتكز عليها ، وبقطع النظر عن مدى قيمتها أو تعبيرها عن القيم والتزامها بها ، إنها تتحرك ضمن دائرة الغاية تبرر الواسطة وتخرج عن دائرة حسن الوسائل من حسن المقاصد .

فليس كل قبول يعبر عن حالة من الرضا المتكامل والاقتناع ، وإنما قد يعبر عن قبول يغلف ضمن عناصر إذعان أو سيطرة أو ترهيب أو تعميم وتنميط ، وهو بعبارة أدق إكراه فى ثوب القبول .

فى هذاالسياق علينا أن نفحص ضمن مقولات المدخل القيمى فى إطار الرؤية الإسلامية كإطار مرجعى ، هذا النمط من " القيم السائدة " وإمكانات نقدها وعناصر تخلقها وتكونها وتعملقها وسيادتها وهيمنتها .

(٤) مفهوم القيم والمركزية الحضارية الأوروبية (القيم ونطاقها الحضاري) واقع القيم وأخطاء التنظير :

هل يمكن أن تكون القيم فكرة عنصرية ترتبط بنطاق ، بينما هى خارجه تنقلب فى أصول التعامل ليتحكم بها قواعد وقوانين أخرى ، إنها نظرة للآخر تتفاعل فيها عناصر رؤية لا ترى الأخرين أهلا لتلك القيم أو تطبيقاتها ، إن مراعاة القيم يتم فى نطاق حضارى أما خارجه فلا تعمل القيم أو بالأحرى تهمل أو يعاد تفسيرها [٢٤] ، بل ربما تطبق عناصر رؤية مختلفة تتأسس فى معظمها على السيطرة والهيمنة ولكن لها تعلق بمدخل القيم ، علينا هنا أن نتصور جملة من النماذج :

١- شعب الله المختار والتعامل بالقيم داخل منظومة واختفاء كل عناصر القيمة أو الضبط من خلالها مع تعديها ذلك النطاق « ذلك بأنهم قالوا ليس علينا فى الأميين سبيل » [٢٥] .

٢- الحركة الاستعمارية التى مهدت لها ما أسمى بحركة الكشوف الجغرافية التى لم تكن تعنى إلا حركة هيمنة وسيطرة واستغلال الثروات ، هذه الموجات اتخذت من عبء الرجل الأبيض وقيمه التى يحملها (قيم المدنية) ، شعارات تشير إلى حبس القيم فى نطاق حضارى لا تتعداه ، أما النطاقات الأخرى ، فهى إما مجالات حيوية ، أو أراض لا صاحب لها ، أو موضوعا للمقايضات والمساومات بين القوى المتنافسة فى الحقل الاستعمارى [٢٦] .

٣- المركزية الغربية ترى من نظامها القيمى حجية لا نقاش فيها ، إن قوانين الغالب بما فيها النظام القيمى يجب أن تسود إن رغبا ، وإن رهبا . عناصر المركزية تلك بدت فى عناصر غاية فى الأهمية باعتبارها المعيار الذى يقاس عليه " الظواهر "، و " القواعد ، و " القيم ، و " التوجهات " ، و " المواقف " ، بدا ذلك فى تصدير نماذج القيمة ، عمليات التغريب فى النطاقات الحضارية المختلفة خاصة ضمن سياقات ونظريات التحديث وما فى حكمها [٢٧] .

٤- النظام العالمى الجديد الذى أشار إلى عالمية محور مركزها الحضارة الغربية خاصة التصور الأمريكى ،القيادة الأمريكية للعالم لم تكن تعنى إلا فرض الأنساق القيمية فى إطار ما هو متعارف عليه بأنه نمط للحياة Way of life هل يمكن تفهم عناصر : حقوق الإنسان ، الديمقراطية ، الموقف من الإرهاب .. كل تلك تعبيرات تحاول أن تجعل من ذلك أنماطا ، أو بمعنى أدق تنميطا حضاريا عالميا ، إنها عالمية المركز التى تؤكد عناصر الإلحاق والهيمنة من خلال المركز . وغير ذلك من أمور كلها أسهمت فى ترويج العنصرية بالمعنى الثقافى والحضارى العام ولو فى النطاق الحضارى لتؤسس فكرة مركزية الحضارة الغربية (٢٨) .

قرية عالمية أم سفينة الأرض ؟ ، إشكالية القيم وعالميتها

فى ظل تطورات أسميت بثورة الاتصال وثورات المعلومات حسن عند البعض أن يستخدم مفهوم القرية العالمية Global Village تأكيدا على عناصر التواصل فى الأحداث والمعلومات Global Internet ، وهى تطورات وتغيرات ومتغيرات غير منكورة على المستوى الدولى كانت لها تأثيراتها العالمية على كافة المستويات الحضارية . إلا أن ذلك تم فى سياقات لم تملك معها هذه العناصر أن تحقق حتى مضموناتها الكامنة فى الكلمات أوالتركيبات اللغوية ، فقد حققت هذه التطورات وبفعل منتدى مالكى القوة سيطرة وهيمنة على عالمى الاتصال والمعلومات باعتبارهما من أهم العوالم لصناعة الصورة وتدويل النماذج الحياتية والقيمية (٢٩) . بدأ البعض يتحدث عن ضرورات الانخراط الخلاق ضمن أطر الفلسفة الكونية وسياقات المجتمع الكونى (٣٠) . من دون أن يتحدث هؤلاء عن قشرية الاتصال والتحكم المعلوماتى على الأقل ضمن نطاقات محدودة ، وبدت هذه العوالم تؤسس أدوارا تقوم على صناعة الأفكار والاهتمامات والأولويات والبرامج وأنماط التفكير وأنماط العمل وتنميط الاستهلاك ، وتشييع عناصر قيمية مرتبطة بكل ذلك . ومع ذلك فإن قدرا من الإشكالات الكامنة والظاهرة «المجاعات» «التلويث البيئى المقصود» «الحروب الأهلية» ، «نظم التبادل غير العادلة فى المجتمع الاقتصادى الدولى» تجارة السلام أو الموت .. إلخ (٣١) ، التى تشير ليس فقط إلى إشكالات بل إلى تشوهات كامنة ، هذ التشوهات استطاعت أن تحجبها مقولات القرية العالمية التى لم تكن تعنى سوى قشرة اتصالية ومعلوماتية تغلف هذه التشوهات حاجبة لها ، من دون أن ترى أو تتحرك ضمن منطق التعارف وسفينة الأرض

Ship of the earth [٣٢] ، والذى يقتضى منطقا اتصاليا ولكنه تكافلى ، أو منطقا معلوماتي ولكنه حقيقى وجوهرى ، بحيث يحقق عناصر العدل العالمى ضمن البحث عن القيم الحافظة على ما يقول " دويتش " أن العلاقات الدولية هى فن الإبقاء على الجنس البشرى [٣٣] ، ولكنه فن يرتبط بسياقات قيمية وسياسات فعلية وحقيقية ، لا قرية عالمية هى أشبه ما تكون ببيت العنكبوت فى وهن علاقاته وشبكته [٣٤] .

(٥) القيم وعناصر مصدريتها التاريخية (القيم المتخلفة) (القيم العصرية)

من أهم مداخل التهميش القيمى ضمن هذا السياق استخدام عنصر الزمن (**القدم والحداثة**) باعتبارهما قيما ، من دون النظر إلى الوعاء الزمنى باعتباره يحمل عناصر قيمته وفاعليته من الفعل والقيمة فى آن واحد ، وتفعيلها فى الواقع من دون النظر إلى القدم والحداثة ، التاريخى أو المعاصر [٣٥] .

وتبدو أهمية هذا الأمر لما يترتب عليه من آثار منهجية من الضرورى أخذها فى الاعتبار ، وكأن لسان حال هذا التوجه يقوم على قاعدة " النسخ القيمى " ، إن اللاحق من القيم ينسخ السابق ، وإذا كان من الممكن تقبل ذلك ضمن نسق حضارى يجعل من التجاوز أهم قيمه حتى وإن لم يسم بأسماء وبدا ذلك ليس فقط فى شكل مراجعات علمية وبحثية فحسب ، بل فى التبشير بكثير من النهايات ends والتبشير فى نفس الوقت بالمابعديات Posts فى سياق من النسخ المستمر المتلاحق ترعاه عناصر تغيرات تتمتع بالسيولة فى حقل المعلومات والاتصال [٣٦] .

ومن هنا يبرز الاتجاه ليشير إلى القيم المتخلفة السلبية والتى يمثلها عالم المسلمين ، بل والإسلام باعتباره المسئول والمولّد لهذه القيم ، " ميشيل جوبير " [٣٧] واحد من هؤلاء الذين ينقدون القيم الإسلامية فى العنف والتسلط والإكراه فى سياق نقده لمفاهيم لم يتوقف عندها بالبحث والفحص من مثل « دار الحرب ودار الإسلام » ولسنا هنا فى مقام الدفاع أو الرد ، ولكن أردنا فحسب أن نشير إلى عناصر رؤية لها مؤيديها ، تحاول أن تصم الإسلام بقيم هى ليست منه ، ثم وصف هذه القيم بالسلبية والتخلف ، ثم وصف الإسلام ذاته بالتخلف ، [٣٨] ضمن أكبر عملية لصناعة الصورة وضمن ما أشير إليه فى عنوان يحتمل التوريه (**تغطية الإسلام**) . [٣٩] ومن نافلة القول فى هذا المقام أن نؤكد أن القيم كتأسيس وكليات تابعة لا تتعلق أو لا تكون ثابتة لعناصر متغيرة من « قدم » أو "جدة" بل هى تملك عناصر حجيتها الذاتية والموضوعية

بل والواقعية فى ضوء التلاحم بين جملة هذه العناصر . فالقيم من المناطق التى لا تقبل – التجاوز – فى الرؤية الإسلامية ، وليست هناك قيم متخلفة وقيم عصرية بفعل الزمان بل هناك قيم صالحة ومصلحة بحكم الكيان والتكوين والفاعلية والتفعيل من خلال أصولها ومتطلباتها .

(٦) حبس الفاعليات القيمية : واجتثاث إمكاناتها التفعيلية :-

ضمن هذه السياقات جميعا سواء على المستوى البحثى أو المستوى التنظيرى أو الواقعى سنرى استطراقا سلبيا بين هذه المستويات فى التأثير والتأثر لتهميش القيم وحبس الفاعليات القيمية ، وذلك ضمن آليات أشرنا إلى بعضها ونبهنا إلى جملة تأثيراتها على سياقات القيم .

إلا أن هذا السياق لا يمكن فهمه بفاعلياته وآلياته إلا فى إطار قابليته عند دراسة موضوع القيم لدى الباحثين الذين يعلون من شأن الأنساق القيمية ويؤكدون على ضرورة تفعيلها .

فلاشك أن هذا الموضوع ظل واحدا من الموضوعات النادرة فى التأليفات العربية ، ربما لأنه واكب دعوات إهمال دراسة القيم والبحث فيها فى نطاق المجالات المعرفية الغربية ، فسار بعض الباحثين العرب والمسلمين فى مسارهم داخلين جحر الضب (٤٠) معهم مؤكدين على نفس الاعتقاد من ضرورات تهميش القيم وتنحية دراستها لا تنميتها.

وإذا كان ذلك يشير إلى جملة الاعتبارات السلبية التى أسهمت فى حبس الفاعليات القيمية ، فإن المحاولات الإيجابية لدراسة القيم ومقتضياتها تراوحت بين تقليد من نوع آخر يقوم على أساس المحاكاة والنقل من نفس معين رؤية الاتجاهات الغربية للقيم ، وظل هؤلاء ينقلون نفس الجدل حول القيم فى النطاقات الأكاديمية والبحثية فى الأدبيات الغربية ، فظل هذا فعلا هامشيا وقشريا هو من فيض دراسات العلماء وفق نظام الصوبات الأكاديمية والعلمية والبحثية فى توفير بعض أجواء لزراعة قضايا بعينها والتعامل معها فى مناخ إصطناعى .

أما المحاولات الإيجابية الأخرى فقد ظلت تتعامل مع القيم فى نطاق حبس فاعليتها فبدا لها أن تدرسها من باب (**سد الخانة**) أو الوجاهة البحثية أو النزعة الافتخارية بأن لدينا قيما لو اتخذها العالم معتقدا لأصلحت أحواله ومساراته ، أو نزعة مومياوية

تحنيطية تحرص على ألا تُرى القيم فاعلة متحركة ، فإن كانت كذلك أماتتها حتى تقوم على تحنيطها وعرضها لمن أراد أن يراقبها مثل مومياوات الفراعنة ، وبدا لفريق من هؤلاء أن يحافظ على القيم بشكل احتفالى أو رمزى أو من باب الزينة البحثية ، فنضعها فى صدور الكتب من فصول أولى حول القيم الإسلامية ولكن لا نلحظ لها أثرا من بعد ذلك فى التأليف ، وهو عكس مقصود القيم من كونها روحا سارية فى الأفكار والأفعال ، فبدا ذلك ليس فقط قصرا وإنما تقصيرا يستحق التنبيه والتقويم .

(٧) القوة وعلاقتها بقضية تهميش القيم (قيم القوة وقوة القيم)

من أهم العناصر التى أسهمت فى عملية التهميش القيمى مدخلا ومآلا ، تحليلا وتفسيرا هو الرؤية المنظومية للعلاقة بين القوة والقيمة ، وذلك فى سياق اعتبار قيمة القوة تسبق قوة القيمة ، القيمة ضمن هذه المعادلة تابعة للقوة ، ومن هنا بدت رؤية القيمة مرهونة بصاحب القوة وحدود القيمة : تنظيرا وتأويلا وتفسيرا وتطبيقا . القوة وفق هذا التصور تعلو القيمة فى منظومة الفعل الحضارى وإمكاناته فهى تابعة للقوة تتشكل منها وتتأسى بها ، هذه العلاقة التى تضيف للقوة حجية إضافية وسلطة مضافة ضمن غطرسة القوة ، وغطرسة القوة هى جملة من التصورات والأفعال والأقوال تكون عنصر انفراد ، ومنظومة إذعان وإخضاع وقسر وإلحاق وتأصيل شبكة التبعية فى الأفعال والعلاقات .

القوة بهذا المعنى تحلل من كل التزام قيمى ، سوى إمكانات تعظيمها وتضخمها ليس فقط فى الشكل ولكن ربما فى كثير من الأحوال فى التصور والإدراك [٤١] .

صراع القوى وتوازن القوى ، وتوازن الرعب ، وتوازن المصالح كلها عمليات تابعة لهذه النظرة القائمة على أسبقية القوة على القيمة ربما يصل إلى حد النفى للقيمة والاستبعاد لها .

معادلات القوة وفق هذه الرؤية تؤدى إلى جملة من العلاقات غير السوية وجملة من الأحداث تكشف عن التواتر الكامن خلف الأفعال والأقوال ونمط العلاقات ، ضمن عناصر تشوه ، تستبقى بفعل عناصر الاستئثار بالقوة والتشوه القائم على قاعدة من الظلم البادى ، هذه المعادلات غير الموزونة غالبا ما تورث جملة من التنظيرات والممارسات على شاكلتها .

إن تصحيح هذه المعادلات فضلا عن أوزانها ، وإدخال عناصر تحقق للمعادلة فاعليتها القيمية أمر لابد منه ، فالقوة ضمن عناصر المعادلة هذه تابعة لأصول **(البينات)** ، وحدود الكتاب ، كلياته وقيمه التأسيسية ، وعناصر **(الميزان والعدل)** فى تكوين المنظومة ، المحقق للجمع والتفاعل الذى يزن طرفى المعادلة ، وتأتى القوة كعنصر من عناصر المعادلة يلتزم بهذه العناصر جميعا فلا يجعلها فرطا من أى حد فتتحول إلى غطرسة ظالمة تعبر عن جملة ممارسات ومعادلات ورؤى وعلاقات على شاكلتها ، ليس فيها من معانى الميزان من شئ ، وتتعملق القوة ضمن هذه المعادلة فتكون لها بيناتها الخاصة وكتابها الخاص وميزانها الخاص تفرض ذلك جميعا من خلالها [٤٢] .

(٨) الظاهرة السياسية وتهميش قضية القيم (الفصل بين القيم السياسية والقيم الأخلاقية) :

قد يعتقد البعض وباعتبار جوهر الظاهرة السياسية وتمركزها حول فكرة القوة أن تعلقها بقضية القيم هامشى إن لم يكن منعدما أو منفصلا ، وإن كان لابد من دراسة القيم ، فإن الفصل بين الجانب الذى يمثل القيم السياسية عن الجانب الذى يمثل القيم الأخلاقية ، هو من الأمور الذى اختطها تيار كبير ، ويعود فى أصوله إلى عقد أبوة علم السياسية لماكيافيللى ، والتأكيد على ضرورات الفصل بين القيم الأخلاقية والقيم السياسية وتجلى ذلك فى جملة من الأفكار [٤٢] .

إذا كنا نشير بادئ ذى بدء إلى أن القوة تلعب دورا بارزا ومؤثرا فى العلاقات الدولية فى فكر ماكيافللى ، فالدبلوماسية عنده ليست سوى كلمة رقيقة تخفى خلفها شريعة الغاب فى الميدان الدولى ، لقد وضع ميكافيللى قواعد للحاكم فى مجال العلاقات الدولية عليه اتباعها إذا أراد أن يحتفظ بقوة دولته من جانب وإتساعها من جانب آخر ، لأن العلاقات بين الدول فى رأيه لا تربطها أخلاقيات ولكن مصالح ، من هنا يعد ماكيافللى رائد المناداة بالاستعمار فى العصور الحديثة وبذلك يبرز أهمية الدور الذى لعبته القوة فى العلاقات الدولية لدى ماكيافللى .

ومن القواعد التى طرحها ماكيافللى على الأمير أن يتعلم كيف يتخلص من عهوده إذا كانت هذه العهود تتعارض مع مصلحة دولته حيث يقول " كل امرئ يدرى كم يثنى الناس على أمير يحفظ العهود ويعيش مستقيما ومن غير مكر ، ولكن التجربة تدلنا على أن أولئك الأمراء الذين أتوا أعمالا عظيمة هم الذين لم يراعوا الوفاء إلا قليلا .. ومن ثم

تمت لهم الغلبة على أولئك الذين جعلوا الإخلاص قاعدة لهم" ويضيف أيضا قائلا « إذا أردت أن أشن حربا على أحد الأمراء وكانت بيننا معاهدة .. أهاجم أحد حلفائه واثقا تمام الثقة من أن هذا الهجوم سيؤدى إما إلى ثورته وسخطه أو دفعه إلى الاشتباك فى الحرب أو يتجاهل الموضوع فيخسر سمعته » (٤٤) .

وقد اتخذ ماكيافللى من القوة وسيلة لوضع نظرية فى السياسة الاستعمارية حيث يرى أن الدولة التى لا تتوسع على حساب غيرها تكون عرضة لتوسع الدول الأخرى على حسابها ، ومن هنا تصبح السياسة الاستعمارية دائمة للدولة وليست مؤقتة ، وهنا يكمن خطورة مفهوم القوة فى العلاقات الدولية – لأن هذه السياسة تحقق فى نظره هدفين :

الهدف الأول خارجى : وهو تأمين الدولة ضد أعدائها .

الهدف الثاني داخلى : وهو صرف الشعب عن أمور الحكم وقد وضع ماكيافللى عدة أساليب ، وطرق للتوسع ولتحقيق السياسة الاستعمارية فى مجال العلاقات الدولية وفقا للظروف المختلفة لكل دولة .

ومن هذه الطرق تشكيل عصبة من عدة دول أو تشكيل أحلاف أو أتباع ، ويفضل ماكيافللى أسلوب تشكيل الأحلاف ، حيث يجب أن تحتفظ لنفسك فيها بالقيادة وبالمركز الذى يقم فيه السلطة المركزية .

من جهة أخرى ينصح ماكيافللى الحاكم أن يقوم بإبادة أفراد الأسرة الحاكمة فى المناطق المحتلة من جانب ، وعدم إحداث تبديل جوهرى فى قوانين تلك المناطق المحتلة من جهة أخرى ، كما ينصح الحاكم أن يتجنب الحلول الوسط وألا يتخذ موقف الحياد فيقول « على الأمير أن يغلق دون تحفظ تأييده لفرد من الأفراد أو دولة من الدول حتى لا يقع فريسة للمنتصر منهما » وألا يقصد حلفا مع حاكم شهرته أعظم من قوته حيث يقول « كثيرا ما يكون بعض الناس على جانب كبير من التعقل بحيث يندفعون فى التعهد بالدفاع عن غيرهم فى الوقت الذى يجهلون فيه طريقة هذا الدفاع » وعلى الأمير أن يسلح دولته لتكون فى حالة إستعداد دائم للحرب حيث يقول « إن الحرب هى مهنة الحكام الخاصة ورسالتهم الممكنة دوما .. وتفرض طبيعتها اللجوء إلى العنف إلى المغامرة إلى الخداع إلى طائفة أخرى من الرذائل التى تحوّل الحكام بالضرورة إلى أشرار ، وخبث البشر لا يمكن السيطرة عليه ، واخضاعه للنظام والسلام إلا بالخبث الذكى والقوة » (٤٥) .

وتلعب الحيلة – بديل القوة – دورا هاما وبارزا فى العلاقات الدولية كما يراها ماكيافللى حيث يقول « لقد اتخذت روما كل الخطوات التى رأتها ضرورية لاكتساب العظمة لأنها لم تتجاهل الحيلة مطلقا ، ولم يكن فى وسعها إلا أن تكون أكثر احتيالا ومخادعة فى مستهل عهدها .. وكلما أجادت اخفاءها كلما كانت أقل استثارة للملامةً [٤٦] وهكذا تلعب القوة والحيلة دورا بارزا فى العلاقات الدولية فى فكر ماكيافللى .

ولكن السؤال الذى يجب أن نطرحه هو :

هل اللجوء إلى القوة فى العلاقات الدولية له ما يبرره فى فكر ماكيافللى ؟

والاجابة بنعم ، لأن القوة هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق الوحدة الإيطالية من جانب – بالنظر إلى الظروف التى أحاطت بعصر ماكيافللى – والمحافظة على هذه الوحدة من جانب آخر .

من المهم فى هذاالمقام أن نتفهم حقائق النسبية التى فرضها الواقع الذى تحدث عنه ماكيافللى ، وأن تعميم مقولاته فى كل الأحوال هو من الأمور التى تجعل من فهمه عملية صعبة المنال . وتحويل مقولات ماكيافللى الوضعية والواقعية والآنية إلى شعارات أبدية ، هى عملية قررت أن تستثمر هذه المقولات ضمن مسار عام فى عصر التنوير والنهضة للتخلى والفصل بين القيم السياسية من جانب والقيم الأخلاقية والدينية باعتبارها أهم مصدر تقيد حركتها الفعلية للقيام بحركة استعمارية واسعة من جانب آخر ، بل أن حركتها الاستعمارية ألبستها ثوبا قيميا وفق مداخل الأقنعة التى تخفى الحقائق مثل « الكشوف الجغرافية » أو « عبء الرجل الأبيض » .

وفى كل الأحوال سار فقه تعظيم فكرة القوة من جانب ، وفصل القيم السياسية (المصلحة) عن القيم الأخلاقية والدينية من جانب آخر ضمن تراكم معرفى حاول أن يؤصل رؤيته ضمن عناصر رؤى فلسفية من ناحية ورؤى واقعية من ناحية أخرى ، وأدبيات القوة من الكثرة بمكان فى هذا المقام [٤٧] ، خاصة فى حقل العلاقات الدولية واتجاهاتها المدرسية ، رؤية نيتشه الفيلسوف الألمانى من أهم تلك الرؤى [٤٨] .

(٩) القيم المثالية: الينبغيات أو ما يجب أن يكون وعناصر التهميش في الواقع:

لاشك أن الواقع السياسى وعناصر الفصل بين القيم الأخلاقية والقيم السياسية هى من الأمور التى سوغت للوجود المهمش للقيم ، إلا أن ذلك فى هذا السياق غالبا ما صاحبه ومع النظر الذى يولى الواقع باعتباره مجال الظواهر موضع البحث أولوية أكبر

فجعل المثاليات أقرب ما تكون إلى مجال الفلسفة والتفلسف ، إن العلم برز ليكون منظومة من الأسئلة غابت فيها مكانة القيم ، وبدا الحديث عن القيم باعتبارها مثاليات ليقع ذلك التهميش النظرى ، فالقيم مثالية بحيث تكون مثاليتها جزءا من عدم واقعيتها وفعاليتها ، القيم العملية يفرضها الواقع وترتبط به ، أما المثاليات فغالبا ما تكون من أفعال الضعفاء (٤٩) .

القوة قيمة تفرض نسقا مختلفا لا يعتبر القيمة المثالية . ارتباط الدعوة إلى مثالية القيم وضرورات تطبيقها ، بتكوينات ضعيفة ، أضعف حجية القيم ومثاليتها ، بينما وجود القوة فى الجانب الآخر أضفى على منظومة القيم النابعة من القوة حجية إضافية.

ومن هنا فإن تحويل القيمة إلى عناصر قوة واقعية لا يكفى فيه ، القعود عند حد صحة القيم ، فإن الصحة من الضرورى ارتباطاها بالصلاحية ، وتأسيس قواعد الفاعلية . إن عنصر حماية المثالية المتمثل فى حركة التدافع الحضارى لابد أن يكون ضمن المعادلة التى تجعل من المثالية الواقعية أهم مكوناتها (٥٠) .

(٩) مشكلة القيم وعالم المسلمين فى ظل نظام دولى متغير :

يجب ألا ننسى ونحن بصدد هذه الدراسة والتي تهتم بجملة الإشكالات النظرية واقع القيمة فى عالم المسلمين ، والذى يتراوح بين التمسك بها باعتبارها ماضٍ ذهبى أو أن زمانها قد ولى ، أو حال ضعف عالم المسلمين وموقعهم من المنظومة الدولية ، وعالم الحضارة السائدة أو الغالبة الذى يفرض عناصر قوته الفكرية والثقافية والحضارية بما يتبوأ من مكانة تتعدى إلى عالم الأفكار والمواقف والاتجاهات والرؤى الكلية ، فتكاثرت فئة تحاكى الغرب وترى عناصر النهوض ما بين انفصال وقطيعة فى جانب واتصال وتواصل فى جانب آخر ، إنفصال وقطيعة مع التراث والذاكرة التاريخية باعتبارها علاقة تخلف ، واتصال وتواصل بين حضارة أثبتت وجودها وانتشارها وتراكما ماديا فأق حد التصور ، هذا الاتصال يعنى بالمحاكاة واقتفاء الأثر لحاقا بالركب الحضارى (٥١) ، والحضارة الانسانية العالمية ، فقد وجد العالم الإسلامى الحديث نفسه بعد سقوط الدولة العثمانية بين براثن الدولة القومية الحديثة التي تم زرعها قسرا فخرجت فى أسوأ تقويم – على حد تعبير فهمى جدعان (٥٢) .

إن هذا التحليل لعناصر دار الإسلام الحديثة أو عالم الإسلام والمسلمين يجعلنا نتساءل مع جدعان تساؤلا مهما ومشروعا له تأثيره الأكيد على النظر إلى القيم وجهة ومسيرة وصيرورة وسيرة وتأثيرا . **هل يبين عالم الإسلام فى ذاته عن محددات مصيره الخاص فى هذه المرحلة من مراحل تطوره التاريخى ؟!**(٥٣) .

هل سيظل ذلك السؤال المتكرر حول : لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم ؟ ، سؤالا محوريا يتعلق بالقيم والواقع وعناصر الفاعلية ، أى القيمة فى ذاتها ، والقيمة فى واقعها ، والقيمة فى تأثيراتها (٥٤) إنها مسائل فى غاية الأهمية لو أردنا البحث عن إجابة تتحرك صوب الرؤى المتنوعة حول مشكلة القيم فى تعلقها بعالم المسلمين وذلك كله فى ظل نظام دولى متغير يتسم بالتبدل الدائم . نحن بحق أمام قسمة جديدة غير تقليدية تقوم على وصف الواقع بكل تشابكاته وتطوراته النوعية والكيفية التى أثرت بدورها على " عالم الأحداث " وما يتفاعل فى تشكيله أو إنتاجه من عوالم أخرى " عالم الأشياء والأشخاص والأفكار " (٥٥) .

نحن ايضا أمام صناعة صورة للإسلام (**من خارجه**) ، وعناصر ممارسات من داخله ، هذا الوجه لحياة المسلمين (**الإسلام المعاصر!**) ليس إلا الوجه المركزى المباشر لمشكل خبرة المسلمين فى العالم الحديث وفى حياة المجتمعات العربية والإسلامية ، وهو وجه عظيم الأثر فى مستقبل الإسلام والمسلمين فى هذا العالم .

وليس ثمة شك .. فى أن فوضى القيم قد جعلت من إنسان عالم الإسلام إنسانا معطوبا (**على حد تعبير جدعان**) فى بنيته الأخلاقية (**والقيمية**) مكلوما فى وجوده الاجتماعى (٥٦) .

وليس مرجع ذلك إلى ضعف فى قيم الإسلام ذاتها ، إنما إلى ضعف مؤسسات الدولة والمجتمع وعجزها عن أداء دورها العام وعن توفير شروط الحياة التى تسمح للقيم وجودا واستمرارا لقد اضطرب سلم القيم وغاضت ملامح القوة الأخلاقية المركزية فى " إنسان " التوحيد " الغائب ، والأمور تحتاج إلى أن ترد إلى نصابها (٥٥) .

واقع الأمر أن قضية " خلود " الشريعة " وصلاحيتها " للزمان والمكان والإنسان وفاعليتها فى الساحة الحضارية بكل تكويناتها لا يمكن أن تتصور إلا باجتهاد قائم على التعقل الواجب والوعي المستمر ، وأصالة الفكر والنظر فى تفهم نصوصها ومقرراتها وبصيرة فى التطبيق على كل ما يجدّ فى الحياة أو يتغير منها من وقائع ،

وما يلم بها من تطور أحدثه ، الفكر فأثر فى الواقع والأحداث التى إختلفت بالضرورة كما ونوعا وفقا للتطور الحضارى والحالة الحضارية العامة . وليس الاجتهاد عملية ذهنية أو فكرية أو نظرية أو تجريدية هدفها المران العقلى فى التفهم والاستنباط ، بل هو آلة ووسيلة لإحداث تلك الحالة النوعية الشديدة التعقيد والتركيب ، فتجعل التفهم أعمق والاستنباط أدق والفقه أشمل وما يتبعه ذلك من تحليل وتفسير وتعميم وتقويم ، ولا يطلب كل ذلك لذاته بل يطلب " للتحقيق والتطبيق : ومقام التطبيق مقام وعر وصعب تتفاعل فيه عناصر لا تحصى تتطلب إدراكا عميقا ومركبا ، فالمجتهد الذى تتكامل فيه الشروط والمكنات والعناصر والمناهج ، لا ينفك عن الاجتهاد أبدا ، فهو فى حال إجتهاد مستمر مع الحكم استنباطا ، ومع تطبيقه تنزيلا وتوقيعا ، وبعد ذلك مآلا وتقويما ، وإن قيمة الاجتهاد النظرية مقررة لامراء فيها ، ومكانتها رفيعة ومتطلب لازم لاغناء عنها ، إلا أن هذه القيمة تزداد رسوخا وتمكينا بما تحمله من قيمة الاجتهاد العملية وما يؤتى من ثمر فى التطبيق (**التحريك والتشغيل**) ، وبما يحقق مقصود الشارع ومقاصد التشريع وغايات الخالق والمخلوقين فى كافة مناحى الحياة .

وإذا قلنا أن السياسة هى المعاش بما يشتمل عليه من مساحات الفعل الحضارى الممتد زمانا ومكانا وإنسانا ، وأن الفعل الحضارى له من الدوائر المتداخلة والمتفاعلة يبدأ بالذات وينتهى بالكون أو الوجود .

وإذا كان من المقرر بداهة ، ومن المعلوم ضرورة أن طبيعة الاجتهاد عقل متفهم ذو ملكة مقتدرة متخصصة ، ونص تشريعي يتضمن حكما ومعنى يستوجبه ، أو مقصدا يتشوف له أو يستشرف إليه ، وتطبيق على موضوع النص أو متعلق الحكم ونتيجة مستوحاة من هذا التطبيق ، فإن كل أولئك يكون نظريا ، ما لم تكن الواقعة (**وكذا الواقع باعتباره الدائرة الاكبر والوسط الغالب الذى تُرى فيه الواقعة ومن خلاله**) ، والحالة المعروضة قد درست درسا وافيا بتحليل دقيق لعناصرها ، وظروفها وملابستها ، إذ التفهم للنص التشريعى يبقى فى حيزالنظر ، ولا تتم سلامة تطبيقه إلا إذا كان ثمة تفهم واع للوقائع بمكوناتها وظروفها ، وتبصر بما عسى أن يسفر عنه التطبيق من نتائج ، لأنها الثمرة العملية المتوخاة من الاجتهاد التشريعى كله [٥٨] .

فإذا ما اعتبرنا " الحكم " " تقويما للأفعال " فإن ثمرة التطبيق تعبر عن قيمة أساسية حينما ننتقل إلى الواقع ، نحن أمام ثلاث عمليات متفاعلة ومتكاملة " النظر ،

والتطبيق ، ومآلات النظر والتطبيق ، وكل ذلك يجب أن يُرى ضمن عملية كلية تعنى بالفقه الحضارى ومتطلباته (٥٩) .

والنظر إلى كل ذلك وبما فيها نتائج التطبيق ومآلاته أصل من أصول التشريع ، يقول الإمام الشاطبى " النظر فى مآلات الأفعال يعتبر مقصود شرعا " . وهوعلى ما يقول الشاطبى يُعتبر " أصلا عنيدا تفرعت عنه أصول تشريعية قامت عليها اجتهادات بالرأى واسعة المدى فى مذاهب الأئمة " (٦٠) .

(١٠) القيم: الحداثة وما بعد الحداثة: نظرة فى علمنة العلوم الاجتماعية والإنسانية:-

فى إطار عملية التنظير وما تتركه من آثار على تصور الواقع والوجود ، وما يرتبط به من معارف ، وما يعكسه من قيم ، يبدو لنا أن الأنساق المعرفية الغربية خاصة فى نظرتها للقيم تحاول فى سياق الاستناد الأساسى إلى الفكرة العلمانية أن ترى قضية القيم ضمن منظورات قد تتعدد وقد تتفاوت ، إلا أنها فى حقيقتها وفى الجوهر لا زالت تعكس رؤية معرفية ذات استنادات وفروض تأسيس كامنة (٦١) .

ومن هنا يبدو لنا أن البحث فى عمليات الحراك المعرفى والتحول فيما بين هذه المنظورات الغربية هى عملية مهمة فى توضيح طبيعة النظرة ومدى الاختلاف ، وجوهر الاتفاق والاستناد الكامن ضمن هذه الرؤي على تنوعها وتعددها (٦٢) .

فى إطار المقارنة بين العناصر المختلفة والتي تشكل أهم مكونات النموذج الإرشادي ، فإن ذلك يحمل أصولا معينة من حيث نسقها المفاهيمية ، أو تكويناتها النظرية ، أو نمط إشكالاتها البحثية الأجدر بالتناول ، وقواعد التفسير المستخدمة والعلاقات فيما بينها وإمكانات تشغيلها ويقع فى صدر هذا كله رؤية تأسيسية تعكس النظرة الوجودية الكونية فيما تعكس رؤية كلية للعالم ورؤية تفاعلية بين الإنسان والكون والحياة . يمكن رؤية إمكانات الانتقال من " النموذج الحداثى " إلى إرهاصات " النموذج ما بعد الحداثى ؛ إلا أنه من الجدير بالذكر فى هذا المقام أن نتحدث عن الحالة العلمية التى تشكل حلقة من حلقات التشكل المعرفى والانتقال المعرفي ، أو التحول Paradigm Shift (٦٣) .

* أن الحالة المعرفية هى فى مرحلة التحول والتنازع بين نموذجين الحداثى وما بعد الحداثى (٦٤) .

* أن النموذج الحداثي وفق العناصر المستقرة لا يزال يعتبر اتجاها مسيطرا ، ولا يزال يملك كثيرا من عناصر القوة والحجية ، خاصة أنه لا يزال هناك اتجاها يتسم بتطوير الطبعة الحداثية . في إطار مشروع ما بعد الحداثة ، حتى أن البعض يرى أن ما بعد الحداثة في بعض إتجاهاتها على الأقل لازالت تنهض وتحمل مشروع الحداثة بكل تضميناته ، في محاولة منها لتأسيس " حداثة ما بعد الحداثة " (٦٥) .

* أن الحالة ما بعد الحداثية ضمن عناصر التكون والتشكل المعرفي من ناحية ، والحراك المعرفي من ناحية أخرى لا تزال تتشكل ، وفق رؤيتها التكوينية وحركتها البحثية والتسميات غير المنضبطة ، الموضوعات شديدة التنوع ، فضلا عن التضمينات الفلسفية التي تحملها مثل " عدم اليقين – إطلاقية النسبية – التعددية الثقافية " حملت عناصرتجعلها تجمع بين توجهات شديدة التباين بحيث لا تملك قاعدة إتفاقية إلا على أسس سلبية لا إيجابية (٦٦) .

ومن ثم فإنها لا تشكل جماعة علمية واحدة ، بل تتحرك ضمن جماعات متنوعة ومنتشرة تمثل عناصر القوى الاجتماعية الجديدة وفق اهتمامات شديدة التنوع وربما شديدة التباين .

ومن هنا تحمل الحالة المعرفية الما بعد حداثية موقفا شديد التنوع بالنسبة للقيم ، منها ما يتعلق بتفكيك القيم الحداثية ونقدها ونقضها ، محاولات لإعادة الاعتبار للقيم في التحليل والدراسة ، وكذلك منها ما يرتبط بعناصر قيم جديدة أو عناصر التمثل التي قد تحرك عناصر قيم مقترحة ، إلا أنها لا تحمل عناصر منظومة أو شبكة علاقات مستقرة ، فضلا أنها حركت فكرة النسبية إلى أقصى مداها حتى في المجال القيمي ، فصوّر القيم في قوائمها وحركتها بنوع من الاضطراب الشديد ومحاولة منها لاستيعاب جملة من القيم الصاعدة التي قد تتنافر أو تتناقض ، وينبع ذلك من إطار فكري وثقافي ومعرفي وبحثي اهتم ، وربما اقتصر واكتفى وإنكفأ في بعض أحواله – على الصيغة الهدمية لقيم الحداثة من دون توفير بناء بديل متكامل ، أو على الأقل أن هذا البناء لازال في طوره الغض بحيث لم تكتمل عناصر تأسيسه فضلا عن محاولات البناء عليه (٦٧) .

يضاف إلى ذلك كله عناصر أثرت في الرؤية " للقيم " والموقف منها ، وهي عملية العولمة" Globalization والتي حملت بدورها عناصر متنوعة في الموقف منها أو في وصفها أو في التعامل معها .

وغاية القول فى هذا المقام أن النموذج ما بعد الحداثى مثل إفرازا ضمن منظومة التضمينات الفلسفية التي تقوم على أسس النسبية المطلقة من جانب ، وتهميش دور الدين فى الحياة العامة من جانب آخر ، خاصة بما يحمله فى تكوينه من إضفاء عناصر اليقين على منظومته من المسلمات والاعتقادات الأولية . وإجاباته ضمن منظومة على الأسئلة العلمية والنهائية (**الأسئلة الأبدية**) . وهى إن بدت فى بعض إتجاهاتها تحرك عناصر رد الاعتبار للقيم ، إلا أن ذلك سار ضمن مسارات تهميش عميقة وبما تعبر عنها هذه الرؤية من مسارات دارت داخل التأسيسات الفلسفية للحضارة الغربية ومكوناتها ومنتوجاتها الفكرية والثقافية والعلمية والبحثية ، ولا شك أن هذه الرؤية العلمية تفرض علينا فحص الأدبيات ما بعد الحداثية ،وعمق تضميناتها الفكرية والفلسفية بالدراسة المتأنية لأفكارها وقضاياها ، لا تلقيِّها أو تلقينها ضمن عقلية الابتلاع والتقليد والاستهلاك .

(١١) القيم والواقع : التناقض والتراحم

من المسائل الجديرة بالاهتمام أن هناك جملة من القضايا التصنيفية داخل مبحث القيم والتى أسهمت بدورها فى المدخل إلى موضوع العلاقة بين القيم من ناحية والواقع من ناحية أخرى . وذلك مثل الثنائية المفترضة للصراع ، بين أحكام القيمة وأحكام الواقع ، هذا التصنيف يوحى بشكل ظاهر وخفى أنهما متناقضان لا يجتمعان ، وهو افتراض يحاول أن يسوغ تهميش القيمة ضمن الواقع وظواهره ، ومحاولة دراستها ، كما يقوم على الفصل بينهما ، فضلا على التأكيد على عدم أهمية الربط بينهما أو عدم جدواه ليس فقط بحثيا ، بل على مستوى الحركة والممارسة الفعلية ، بل يصل الأمر إلى إدانة كل هذا الفريق الذى يتبنى علاقة إيجابية بينهما (**القيمة – الواقع**) ، مسميا ذلك تارة بخلط الأوراق ، وتارة بأن ذلك يضر بالبحث العلمى ويسفر عن أحد أهم أشكال التحيز انتشارا وخطورة ، غاية الأمر فإن تلك نظرة تحاول أن تروج مفهوما للعلم بعينه ، ومجال يربط بين الوضعية والموضوعية ، وما يترتب على ذلك من نتائج تترك تأثيراتها على المفاهيم وطرائق البحث ، بل ووحدات التحليل وغير ذلك من أمور منهجية .

ومن الجدير بالاهتمام أيضا أن هذا الثنائية جاءت ضمن تساؤل تخييرى يقوم على أساس من " إما " " أو " ولا ثالث لهما بين أحكام القيمة وأحكام الواقع ، ومن دون

اعتبار المساحات التى تتقاطع وتتداخل فيها وتتفاعل أحكام القيمة من جهة ، وأحكام الواقع من جهة ثانية ، وربما وفق هذا التصور قد يكون التساؤل عن العلاقة بينهما ، وطبيعة هذه العلاقة وجوهرها ، ومناطها الأساسى ، وأشكالها المتمايزة والمتنوعة والمختلفة هى من قبيل الأسئلة المشروعة ، وأهمها جميعا التساؤل حول كيف ينساب الواقع فى القيمة أو فى القيم ، أو العكس ؟ ، إنها عملية شديدة التعقيد لا يجب أن نجيب عليها بشكل تبسيطى أو اختزالى ، وليس لهذا السؤال أن يتضمن إجابة المصادرة لأى منهما ، أو امتهان أحد أطراف المعادلة المنهجية والعلمية لمصلحة الطرف الآخر (٦٨) .

القيم والواقع مرتبطان ، والتفاعل بينهما أكيد ، والعلاقة بينهما متعددة الأشكال متنوعة المستويات ، وفى كل الأحوال فإن هذه العلاقة لا يجب مصادرتها ابتداء بل يجب أن تولد جملة من الإشكالات البحثية القابلة للدراسة العلمية ، بحيث تحقق الهدف الأكبر للبحث العلمى : فهما أعمق للظاهرة وأدق ، وأكثر ضبطا وانضباطا وأشمل رؤية ، إنها عناصر جميعا تصب فى مصلحة فهم الظاهرة وطرائق التعامل معها بحثيا وعلميا (٦٩) .

ورغم أننا لسنا فى مقام دراسة فلسفية مجردة تفترض البحث فى العلاقة المجردة بين أحكام القيمة وأحكام الواقع ، إلا أنه من الأفضل البحث فى هذا الموضوع ضمن الأشكال المحتملة للعلاقة سواء أخذت شكل التصارع والتناقض أو شكل التراحم والتوافق ، أو أشكال أخرى مختلفة ومتنوعة تتداخل فيها الأشكال بنسب متفاوتة .

القيم وفق هذا التحليل ليست مجرد موضوعا فلسفيا ، أو نظريا تجريديا أو معياريا فى مقابل التجريبى ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ليست مجرد أمور واقعية .

لذا يجب على دارس القيم أن يتناول ليس فقط علاقة القيمة بالواقع على أهميتها ، ولكن من الواجب أن يعنى فى الوقت ذاته باكتشاف القيمة الحقيقية فى الوجود .

وعلى هذا فإننا نحذو حذو " سيزارى " ، حينما تحفظ على " كانت " الذى يرفض القول بقدرة المعرفة النظرية على بلوغ المطلق ، وأقر بمستويات ثلاث عن الأقل لدراسة القيم دراسة علمية ومنهجية لا يكتفى بأحدها أو نقف عند حدودها ، بل كل مستوى من البحث والدراسة لابد وأن يكشف عن جانب من الحقيقة يغيب عن صاحب الحكم المسبق عن القيمة ، أو صاحب النظرة التجزيئية الذى يتصور بأن هذا الجزء هو الكل وأن كل ما عداه باطلا (٧٠) .

المستـوى الأول : – علاقات القيمة بالواقع .

المستـوى الثاني : – علاقات قيمة الوجود بالحقيقة والحق .

المستوى الثالث : – إمكان وجـود رؤى وفلسفـات تتعلق بالقيمة ومنظوماتها مع اختلاف المصادر المرجعية وأطر المرجع لهذه الرؤى وتنوعها .

إن من أهـم الأسئلة فى دراسـة سـوسيولوجيا القيم هو كيف تصبح القيم وقائع ؟، تساؤل غاية فى الأهمية يستحق البحث والتنقيب ليس فقط على مستوى التنظير المجرد بل والحركة والممارسة الفعلية .

فبين القيم قوانين مهمة تجب متابعتها مثل قانون النفاذ المتباد ل للأبعاد القيمية ، أو الاستطراق فيما بينها فالقيم المختلفة لا تكتفى بتبادل والنفاذ ، بل إن بعضا منها يحتوى بعضها ، وهذا الاحتواء يجرى على أنحاء مختلفة ، فى هذا الاحتواء ذاته ، من الأبعاد القيمية ما يعتبر قيما ذات تسلسل ، ولكن على نحو أن لا تزيل القيمة العليا القيمة الدنيا .، ومن الجائز تخيل أنماط قيمية مختلفة بحسب إهمال بعض القيم ، أو الإعلاء من شأنها ومنحها منزلة مباينة فى سلم القيم (**التسلسل القيمى**) [٧١] ..

القيمة والواقع إذن أحد المداخل المهمة والأساسية لتفعيل القيم وذلك فى إطار البحث المباشر من ارتباط القيم بالواقع السياسى الدولى .

رابعاً محصلة الرؤية المتحكمة لواقع القيمة وأخطاء التنظير: محاولة رد الاعتبار المنهجى والواقعى للقيم:

(١) القيم والسياق الأكاديمي :– الدراسات السابقة والدراسات اللاحقة :–

من الجدير بالذكر فى هذا السياق أن نتحدث عن إشكالية القيم ، وهذه الإشكالية التي احتلت مساحة ليست بالقليلة من الاهتمام داخل حقل المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ، خاصة فى حقل العلوم السياسية ، تبدو لنا تلك الإشكالية فى مستويات متعددة :

المستوي الأول : الذى يرى القيمة فى تعلقها بالعلم ، عناصر تصور نظرى ومنهجى بحيث يؤكد على ضـرورات الفصل بين العلم والقيم ، بل اعتبرها هذا التصور فى أقصى تطرفاته ، أن القيم إذا ما دخلت فى دائرة العلم ، حولته عن طبيعته وقدراته ووظيفته ، حتي أنه مع هذا التحول لا يستحق مُسمى العلم ، وبدا ذلك التعبير الذى انتشر فى إطار النموذج المعرفى السلوكى حتى صار شعارا ، وهو "علم خال من

القيم" [٧٢] ، هذا التصور الابتدائى رغم أنه يناقش قضية العلاقة ، ولا يجعل القيم موضوعا له ، إلا أنه لا شك أثر على القيم وتفعيلها داخل الأنساق المعرفية المختلفة فى إطار ذلك التصور العام ، إن إقصاء القيمة كان الهدف البحثى والمنهجى الذى يستحق التعامل والتفكير فيه ، هذا الإقصاء ربما اتخذ فى كثير من صوره التجاهل وغض الطرف عن القيم فى علاقتها بالعلم الإنساني والاجتماعى ، وفى هذا السياق لم تكن القيمة سوى المعانى المادية الخاصة التى تشير إلى التقدير والتنمية وغير ذلك من معانى تدور فى هذا السياق .

وبرزت المعادلة القائلة بأنه كلما كان العلم متحررا من " القيمة " خاليا منها صار بذلك علما ، أو هو على الأقل يراكم المسيرة نحو علميته .

والمتفحص لذلك المستوى يري أن هذا التوجه ليس كما يبدو لا ينتمى إلى دائرة القيم بل تحركة جملة من القيم ضمن أنساقه المعرفية ورؤاه المنهجية وموضوعاته البحثية ، هذه القيم تدور فى سيا ق تهميش تأثير القيم فى علاقتها بالعلوم الانسانية والاجتماعية إن لم يكن تحريرها من ذلك ، بما تملكه من تأثيرات على بنية الممارسات العلمية فى هذا السياق ، هذه القيم الناظرة إلى قضية القيم نظرة سلبية تقوم على جملة من الافتراضات :

أولا : – أن القيم من حيث مشتملاتها لا تعبر إلا عن عناصر مادية لا عناصر معنوية .

ثانيا : – أن تأثيرات القيم على العلم دائما ما تكون سلبية فى علاقاتها [٧٣] .

ثالثا : – أن تحريك القيم صوب العلم يؤدى إلى تأسيس عمليات التحيز فى دراسة [٧٤] الظواهر المختلفة ، فضلا عن الخروج عن حدود الموضوعية التى تشكل أهم مفاصل التكوين العلمي والبحثى والمنهجى .

رابعا : – أن القيم ليست ذات تأثير حاسم ومن ثم يمكن تحاشى علاقاتها وعلى هذا يمكن تجنبها وهو ما يفضى إلى إضفاء عناصر حجية ومنهجية على الكيان العلمى والعمليات البحثية [٧٥] .

خامسا : – أن علم خالٍ من القيم هو الهدف الأساس ضمن هذه المسيرة .

المستوى الثاني : – الذى يرى القيمة موضوعا للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، وفى هذا السياق فإن هذا المستوى ليس منبت الصلة عن سابقه ولا يستقل بذاته ، ويستند فى ذلك إلى هذه العناصر :–

أولا : أن القيم بالمعنى المادى قد تصلح لأن تكون مكونا للظواهر القابلة للبحث ، والتعامل مع تطوراتها ، ولكن القيم باعتبارها عناصر معنوية والاستدلال عليها أمر ليس فقط من الصعوبة بل ربما الإستحالة ومن الأفضل تحاشيه وإسقاطه من الدراسة البحثية .

ثانيا : أن المادى من القيم ، وباعتبار الظواهر تشير إلى عناصر المحسوس المادى القابل للدراسة والتكميم هو الجدير بالاهتمام ، أما ما هو غير قابل لذلك فهو ضمن هذا الاعتبار ليس من الأهمية بمكان ، وأن أى طاقة بحثية يمكن بذلها ضمن هذا الإطار هى جهد ضائع أو يكاد .

ثالثا : أن القيم ، إذا ما عبرت عن عناصر أخلاقية ضمن مكونات موضوع البحث إنما تشكل مدخلا لتحيزات كثيرة ، لا يمكن التحكم بها أو فيها بحثيا إلا بالاستبعاد ، ومن هنا فإن دراسة القيم فى تعلقها بالواقع أى باعتبارها جزءا من الظاهرة هو المعتبر نسبيا فى هذا السياق ، وتحويل ذلك إلى أن تكون ظواهر قابلة للتقييس أو التكميم هو العمل البحثى والمنهجى الوحيد المقبول ضمن هذا السياق .

المستوى الثالث : وهو الذى يرى القيم فى تعلقها بالواقع الفعلى وظواهره المختلفة .. ولا شك أن ذات التوجه الذى لا يرى للقيمة وزنا فى علاقتها بالعلم من جهة وفى اعتبارها موضوعا للعلم من جهة اخرى تنعكس رؤاه تلك عن تصور للقيمة وعلاقتها بالواقع .

وسارت هذه العلاقة ضمن فصل القيم عن الواقع ، وأن القيمة الوحيدة تكمن فى الواقع نفسه فهو الذى يكون الظاهرة (**الواقع المادى**) ، وهو الذى يعد محركا للتنظير وهو المقياس للصحة ، وهو المعيار للدراسة المنهجية والعلمية .

الواقع فى هذا السياق اختزل إلى عناصر مادية قابلة للملاحظة من جانب ، وقابلة للقياس والتكميم من جانب آخر ، وهذا المستوى إنما هو تعبير عن إشكالية العلاقة بين العلمانية والعلوم الاجتماعية والإنسانية وما يتركه ذلك من منهج النظر للقيمة فى الواقع أو العلاقة بينهما .

المستوى الرابع : وهو الخاص ليس فقط بتوجهات غربية حيال القيم تهميشا وإقصاء أو بعناصر توظيفها ضمن الكيان المعرفى والعلمى ، ولكن هذا المستوى يختص بجملة الدراسات والبحوث التي جعلت من القيم أهم عناصر بحثها ، ولكن فى سياق نماذج معرفية عربية وإسلامية والتي جعلت القيم من حيث أرادت أن تجعلها فى

المركز فإذا بها تمارس عناصر بحثية تصب فى النهاية ضمن تهميش القيم وعدم تفعيلها .

فى هذا السياق يمكننا متابعة ثلاثة فئات من هذه الكتابات :

الأولى : - الكتابات الخاصة بالعلاقات الدولية فى الإسلام ، هذه الكتابات في معظمها ظلت تعالج موضوع القيم فى صدر مؤلفاتها ، إلا أن وجود هذه القيم فى صدر هذه المولفات لم يكن يعنى إلا إعتبارها " حلية " معرفية ، أو مدخل " ديكورى " وظلت هذه الأعمال تدور فى سياق حبس الحديث عن القيم ومفرداتها والبحث عن الآيات التي تشير إليها والأحاديث التى تعضدها ، والأقوال التى تسندها ، إلا أن هذا الحديث وكأنه إنقطع حينما نبحث فى الموضوعات الأخرى المختلفة التي تقع ضمن موضوع بحث العلاقات الدولية فى الإسلام ، الحديث عن القيم وإن وقع فى صدر هذه المؤلفات إلا أنها انقطعت عن بقية الدراسة ومستوياتها وموضوعاتها ، وسارت هذه الدراسات على هذا النحو ضمن عملية تهميش ، وبدا تشغيل هذه القيم وتفعيلها فى حده الأدنى (٧٦) .

الثانية : - الكتابات الخاصة بالجهاد والقتال ، هذه الكتابات إهتمت بموضوع القيم على نحو جزئى ، فى الحديث عن آداب القتال ، والقيم المتمثلة فى جملة القواعد المحددة لسير القتال والضابطة للعمل الحربى بوجه عام ، وهذه الكتابات لم تر فى هذه القيم أبعد من ذلك ، كما لم تعتبرها روحا سارية (٧٧) .

الثالثة : - الكتابات المتعلقة بحقوق الإنسان والتى بدا لها أن تتحدث عن هذه الحقوق عبر المفاهيم والتنظيرات الغربية ، وفى هذا السياق لم تستوعب النظرة القيمية بكل تكوينها ومؤثراتها بحيث ترتب إطارا ومنهجا للنظر فى هذه الظاهرة وتلك القضية ضمن أصول منهج قيمى شامل ومتكامل (٧٨) .

هناك فئة رابعة فى التأليف أظن أن الإشارة إليها من الأمور الواجبة ، وهو الاتجاه الذى يتعلق بالتأليف التراثى (٧٩) ، ومن المهم أن نشير إلى حقيقتين مهمتين فى هذا المقام : -

الأولى : - أن التأليف التراثى حول موضوع القيم انتشر ضمن جنبات المجالات والتخصصات المعرفية المختلفة ، وملاحظة هذا الانتشار والامتداد من الضرورى أن يقترن باستخلاص جملة الدلالات التي تتركها هذه الحالة فى عملية التأليف فى موضوع القيم .

الثانية : - أن هذا الإنتشار لم يمنع من تخصص كتابات فى معالجة موضوع الأخلاق ، بكل الموضوعات الداخلة فيه سواء ما شكل منها أخلاقا فردية أو جماعية أو اجتماعية من مثل " فضائل الأعمال " وكتابات الاخلاق المختلفة (٨٠) .

ومن خلال هاتين الملاحظتين يمكن أن نرى كثيرا من المواقف التى تلقت ذلك التراث ومحاولة محاكاته ضمن التأليف فى علوم الأخلاق .

بل إن البعض لم يصل بين المستويات المختلفة التي تحدث فيها التراثيون والذين جعلوا للأخلاق مدخلا فى كل المستويات الضرورى منها والحاجى والتحسينى ، فاقتصروا - توهما - على جعل مكارم الأخلاق ضمن دائرة التحسين ، وكأن الضرورى والحاجى ولا يرتبطان بالأخلاق أو بالقيمة ، فضلا عن تغاضيهم عن فقه المقاصد باعتباره أهم قسمات فقه القيم .

فكأنهم حبسوا القيم ضمن دائرة التحسينى كمرتبة ثالثة فى سلم الأولويات للأفعال الإنسانية ، مما أفضى إلى توهم قد يتسرب إلى تهميش القيم نظرا وعملا فى الرؤية الإسلامية ، بما يخالف أصول النظر ومناهج الحركة والممارسة (٨١) .

كما أن حبس دراسة قضية القيم ضمن مجال علم الكلام فى إطار النقاش الفلسفى لموضوع "التحسين والتقبيح" بين الشرع والعقل ، لم يحرك كل فعاليات المفهوم ضمن ملاحظة امتداداته وانتشاره ضمن مجالات معرفية أخرى وممتدة (٨٢) .

ولم يروا موضوع القيم ضمن البنية الفقهية ومساقات معرفية أخرى ، تتحرك صوب حقائق المصالح ، والقيم السياسية التابعة للقيم الأخلاقية ضمن كتابات أدب النصيحة فى الفكر السياسى الإسلامى (٨٣) . فضلا عن موضوعات مثل تعليل الأحكام ، والحكمة فى الأفعال ، والبحث فى الأحوال والمآلات بما يحرك منظورا قيميا يحدد مجال النظر وزاوية الرؤية ومجهر الاهتمام (٨٤) .

(إن النظر إلى القيم باعتبارها روحا سارية يحدد أصول النظر ومناطق الاهتمام ، بحيث يمكننا متابعة تلك الروح السارية ضمن السياقات والمساقات المعرفية المختلفة) .

بل من المهم كذلك أن نشير إلى كيف ارتبطت عمليات العلم والتعلم بجملة من الأخلاق والقيم ضمن مؤلفات اختصت بأدب العالم والمتعلم وأداب البحث والمناظرة والجدال والمحاورة (٨٥) ، فظلت أفعال البشر الأساسية مقترنة دائما "بالأخلاق" و " القيم " فى النظر والحركة وربما بدا التصنيف بين الأخلاق النظرية والعملية فى العلوم

وغيرها فاصلا بين مجالين ، ولكن فى حقيقة أمره لم يكن ذلك فصلا أكثر من كونه تنبيها للباحثين والفاعلين على حد سواء بالربط بين المجالين [٨٦] بل واعتبارهما وجهين لمجال واحد يجب تحرى وصل النظر بالعمل فيه ، ورؤية متفحصة لتصنيف العلوم فى هذا المقام تدل على هذا المعانى من دون عنت أو اعتساف فى الاستقراء أو الاستنتاج .

ليس هنا مقام التفصيل الذى يحرك النظر إلى طبيعة النسق المعرفى فى الرؤية الإسلامية وأهم سماته وخصائصه وقسماته ، إلا أن النظرة إلى شجرة المعرفة الإسلامية ونموها واستنباتها من "جذر واحد" إنما يحقق أصول النظر لهذه المسألة ، ويعفى التأليفات التراثية من بعض القصور الذى شاب النظرة إلى القيم لدى المعاصرين ، سواء ضمن ممارستهم البحثية فى موضوعات وقضايا إسلامية معاصرة أو قديمة ، أو سواء فى تعاملهم مع التراث .

(٢) القيم : البنية المعرفية وأصول (الوعي / السعي) :

قد يكون من الأهمية فى هذا السياق أن نبحث عن علاقة القيم بالمعرفة ، فالمعرفة تتمايز عن القيم ، فإذا كانت القيم هى التى تدفع للبحث عن المعرفة وتجعل بعض نتائجها أكثر وضوحا لنا من البعض الأخر ، فإن المعرفة هى التى تخبرنا عن أى القيم يمكن أن تتعارض و،أين ومتى تبدأ وسائلنا فى إيذاء أو تدمير غاياتنا ، بدلا من أن تقوم على خدمتها ؟ [٨٧] . نظن أن هذه العبارة التي تحدد التقاطع والتفاعل والتمايز فى آن بين المعرفة والقيم هى من أهم المداخل التى تسوغ القيام بهذه الدراسة ، القيم مدخل منهجى ومعرفى لدراسة العلاقات الدولية ، باعتبارها مجالا معرفيا فى الإسلام .

لابد هنا أن نشير إلى واحد من أهم المفاهيم ضمن البنية المعرفية ، وهو " العلم النافع " الذى يشير إلى العلم المخصوص الذى يحقق الحفاظ على الوجود والصلاحية والفعالية والاستمرارية ، والعلم النافع هو أهم قسمات البنية المعرفية التى تربط " النظر بالعمل " و " الفكر بالحركة " و " التنظير بالواقع " [٨٨] **" فأما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض "** [٨٩] .

ومن هنا فإن قيمة المعرفة مقترنة أبدا بقيمة العمل المترتب عليها والمؤثر فى حياة العارف وحركته ، بالنظر إلى مقولة الشاطبى " أن كل مسألة لا يترتب عليها عمل فهى

لغو " [٩٠] ، وضمن هذا السياق يمكن النظر إلى البنية المعرفية لمفهوم المصلحة ضمن الرؤية الإسلامية كمفهوم واصل بين الرؤية المعرفية ، والرؤية القيمية والرؤية الوجودية .

المصلحة فكرة بنيانية فى بناء الشريعة وكيانها ، والمصلحة كيان من المعارف يحدد المصلحة أو يقومها أو يحرك نحوها وإليها ، والمصلحة أصل هادف إلى عمران الإنسان فى كل تكويناته وعلاقاته بما يهدف إلى ترقية الوجود « هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها » [٩١] .

القيم وفق هذه الرؤية " وعى " و " سعى " ، وعى يؤسس رؤية ومنهج نظر وتعامل وتناول ، وسعى يترجم الوعى إلى حركة دائمة ومتراكمة وفاعلة ومؤثرة .

من المهم إذن أن نلاحظ كيف أن القيم تسرى سريان الدم الدافق ، أو الشبكة العصبية المحركة والدافعة للعمل ، والفاعلية ، ضمن النظام المعرفى ومكوناته ، وعناصره وإمكاناته ، ووسائله وأدواته ، ومقاصده وغاياته .

ومن نافلة القول أن تتحرك العلاقة بين القيمة والمعرفة فى ضوء رؤية تؤكد أن " القيمة ترجيح عاشه الإنسان منذ أن قام بتغيير ما فى نفسه وما فى الآفاق ، والبحث فى القيم بحث فى الإنسان الفاعل (**فردا أو جماعة**) ، وقد انتقل الإنسان من عيش أفعاله إلى وعى هذه الأفعال ، وميز الوسيلة عن الهدف وتذرع بالمعرفة طلبا لتحقيق الغايات الكلية والمقاصد الأساسية ، وفى مسيرته المعرفية ظل أحد همومه الأساسية علاقة النشاط الإنسانى بالغايات والأهداف والمقاصد (أى بالقيم التي ان استطاع الإحاطة بجوهرها ، استطاع استكمال معرفية بالبحث عن المعنى فى نشاطه والمغزى فى حركته فى جميع المجالات الحضارية ، والقيمة فى ارتباطها بالوجود تسعى سعيا حثيثا مواكبة التغير ، التغير الواعى الذى يضطلع به البشر أفرادا أو جماعات ، فى أنفسهم وفى الافاق ، بحيث ترتبط فيها المعرفة بالقيم بالوجود ضمن علاقات متفاعلة ومتداخلة) .

وإذا كان البعض يتحدث أن المعرفة فى البدء ، فإن الوعى الإنسانى القيمى تحرك نحو الفعل ليجعل الإنسان صاحب أمانة ومسئولية فيجعل الإنسان مسئولا عن مصيره وعن مصير الكون ، وإذا كانت حركة الإنسان المعرفية تتطلع إلى الكشف عن قوانين الكون والطبيعة ، والنفس والمجتمع ، فإن المعرفة بجملة القوانين والسنن تستلزم الاعتراف بالمطلب الغائى أو القيمى وطلب المعنى والمغزى فى الأفعال ، إن النظرة

القيمية إلى واقع الإنسان بوصفه حيا فاعلا تربط حلقات أفعاله بسلسلة مقصودة يأخذ بعضها برقاب بعض ، تجعل بالضرورة العمل الهادف يتضمن بالضرورة موقفا قيميا ، والقيم ضمن هذا التصور تؤلف حوافز العمل الإنسانى وأهدافه .

القيم وفق هذا التصور مطلقة فى ذاتها ، ثابتة فى جوهرها ما دامت فى الأفق ونسبية فى تحققها الواقعى ، بفعل الاختلاف والتنوع فى مساحات الواقع ، (٩٢) وهذا التصور هو الذى يجعل الإطلاق والنسبية فى القيمة ثنائية منفكة الجهة فإجتماعهما يتحقق مع انفكاك جهة ومتعلق كل منهما .

القيمة وفق هذا التصور تجمع جملة من الخواص المتعددة فهى **مثالية** مجردة ، ولكنها فى نفس الوقت خبرة قابلة للتعرف والتحقيق إلى حد كبير ، وهى **تتصاعد ضمن منظومة** فإن قيم الغاية غالباً ما تعلو قيم الوسيلة حاكمة لها " حسن الوسائل من حسن المقاصد " ، وفى هذا السياق يمكننا أن نتفهم قواعد القيمة حينما تشير إلى ما يجب فى الوجود ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .. ، وحكم الوسائل حكم المقاصد ، والقيمة تملك سمة **الدافعية** فى تحريك الفاعليات وتبتعد عن الركون إلى اللامبالاة .

والقيمة تصير **عقيدة** تميل إلى أن تعرب عن نفسها فى عمل أو فعل هو أحسن برهان على حقيقتها ، فهى تتطلب إيمان الشخص أو الجماعة أيا كانت بها ، لأنها مثل أعلى تبلغه أو تقترب منه بالعمل والابتكار ، وهى فى هذا السياق ذات خاصية **معيارية** .

ويعنى هذا أن حكم القيمة يقوم على حكم الوجود ، وأن يقين القيمة تابع لحضور الوجود ، فلا قيمة بدون وجود ، كما أنه لا وجود بدون قيمة على الرغم من أن القيمة تكون حضورا ومثلا أعلي فى آن واحد . فهى كما يقول "لافيل" ، الخاصية التى توجد فى الأشياء والتي تجعل منها أشياء جديرة بالوجود (٩٣) .

إن فهم هذه العلاقة المؤكدة تكمن فى عبارة دقيقة ساقها "ابن القيم" حينما يوضح منهج التفاعل فى الفقه والإدراك بين القيمة بمعنى الواجب والواقع " فيعطى الواقع حكمه من الواجب ، ولا يجعل الواجب مخالفا للواقع " (٩٤) .

أن القيمة لا تحارب القيمة بل تخدمها وتساندها ان القيم فى منظومتها تشير إلى علاقات ، فالإنسان مهما كان مستواه لا يستطيع ان يعيش بدون قيم وأن يترك البحث عما هو أسمي فى نظره عن القيم الحاصلة له ، لأن القيمة فى النهاية هى كل شئ بالنسبة إليه .

فالقيمة هى كل ما يثبت إنسانيته ويؤكدها ويسمو بها من درجة إلى أخرى أعلى منها .

ولهذا فإنه يجب علينا أن لا نتحدث أبدا عن زوال للقيم أو نهايتها ولكن قد نتوارى الاهتمامات بها ، إن القيم دائمة .. ، فالعدل قيمة والقيمة لا يمكننا القضاء عليها ولا التلاعب بها لأنها ذات قوة ترغمنا على الرضوخ لها ، ولا تسمح لنا مهما حاولنا أن نتصرف فيها كما نحب ونهوى ..

إن القيمة تلازمنا بحضورها مهما كان موقفنا منها ولا تزال تحكم علينا بطريقتنا الخاصة ما دام سعينا لغيرها .

ولعله لهذا السبب نرى أعداءها والمحاربين لها فى المجالات كلها يحاولون مجتهدين أن يبرروا انحرافاتهم باسمها وبالاستجابة لمطالبها العليا .

إن الإنسان هو الذى يجعل حقيقة القيمة تشرق ، والقيمة هى التى تسمو به وتعلى من شأنه ولذلك فهى لا تبدو له على ما هى عليه فى ذاتها ، ولكن بقدر ما يبذله من أجلها وبقدر ما يرتقى فى مدارجها التى لا تتناهى (٩٥) .

ولهذا يجب علينا أن لا نحتقر أيه قيمة مهما كانت درجتها فى سلم القيم كما أنه يجب علينا أن لا نمجد أية قيمة فوق ماتستحقه مهما كان سموها (٩٦) .

ان القيمة التي يجب أن يكون استسلامنا لها كليا هى القيمة المطلقة بدون قيد ، وهى الله جل وعلا خالقنا وخالق هذا الكون ، وخالق القيم التي هى عماد كل شئ (٩٧).

ان القول بنسبية القيم يلغيها إذا لا يمنحها سوى وجود وهمى .

والقول بمطلقيتها يفصل بيننا وبينها ويجعلها بعيدة عنا .

والقول بمطلقيتها النسبية فإنه يثبتها لنا من ناحية ويقربها منا من ناحية أخرى ، يمنحها وضعا وجوديا يلغى مشاكلها أو يعيننا على حلها حلا لا يوجد فيه خلل ولا يوجد فيه انكسار ، وهو قول يجد الإنسان فى إطاره مكانه وقدره ، لأنه يحدد وضعه ، ويفسر علاقاته بالواقع ، ويدله على الطريق ، وهذا ما أكده "ابن القيم" فى مقولته السابق الإشارة إليها وهو لهذا كله قول يبرر وجود فلسفة القيم ويجعل منها فلسفة الانسان الشاملة التي يمكن ان تقدم له الجواب الشافى عن الأسئلة الأساسية التي لا زال يطرحها على نفسه منذ ان ظهر فوق هذه الارض والتى يلخصها " كانط " تلخيصا رائعا حيث يقول :

- ما الذى يمكن أن أعرفه ؟

- ما الذى يجب على أن أعمله ؟

- ما الذى لى الحق أن آمله ؟

القيم إذن سارية فى البنيان المعرفى للرؤية الإسلامية ، إن كل عنصر من عناصر بناء الشريعة يسرى فيه القيم أو يعبر عن قيمة . إن العلاقة بين القيم والإسلام علاقة بنيانية لا يمكن إنكارها والبحث عنهما كمجالين مختلفين ليس من أصول النظر فى الرؤية الإسلامية ، ويبدو أن معالجة هذا الأمر يعود إلى عمليات تصنيف بين الأخلاق النظرية والعملية ، أو الحديث عن الأخلاق ومكارم الأخلاق وفضائل الأعمال ، وربما يعود كذلك من توهم يقع من وضع " مكارم الأخلاق " ضمن خانة " التحسين " فى الرؤية الكلية لمقاصد الشريعة ، وربما يعود ذلك إلى بعض الانحراف الذى شهدته خبرة المسلمين فى انفصالها عن القيم او انحرافها عنها ، إلا أن العمل الحاسم الذى جعلنا نناقش هذه الإشكالية على نحو يفصل بين السياسة والقيم الأخلاقية إنما يتمثل فى الحقيقة فى رؤى غربية فكرية وثقافية ومجتمعية لعناصر القيم الأخلاقية والقيم الدينية ، وتسرب كل هذا إلى بنية التفكير فى هذا الأمر (٩٨) .

مكانة القيم فى الرؤية الإسلامية يمكن تصورها فى هذه الأشكال المهمة :

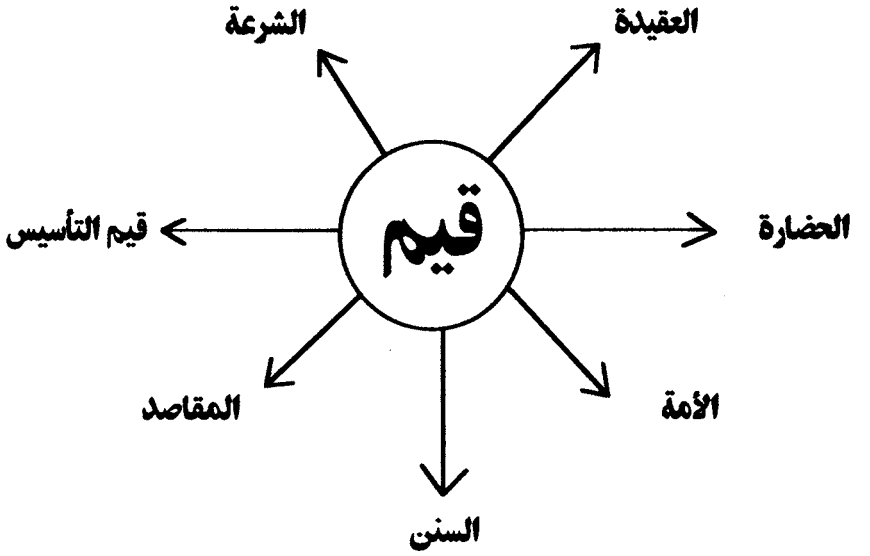

القيم سارية فى منظومة القيم السباعية

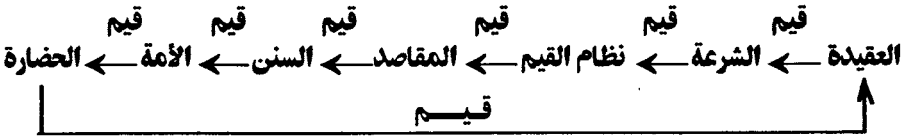

القيم واصلة بين عناصر التأسيس والتحريك والمجال

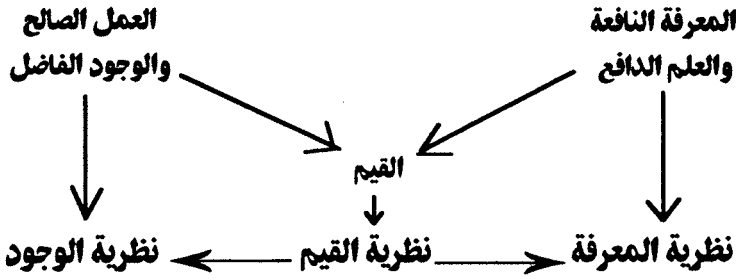

نظرية القيم رابطة بين نظرية الوجود ونظرية المعرفة

هذه هى القيم حينما ننظر إليها باعتبارها فعلا حضاريا ورؤية حضارية كلية تتفاعل فيها أصول الوعى مع سنن السعى ، فى إطار عمليات تأسيس وتأصيل وتفعيل وتشغيل وتمكين .

إن إعادة بناء مفهوم القيم يفرض أن نتابع القيم كحالة لغوية تحقق أصول المفهوم وفاعلياته بحيث تشكل كل الذى أشرنا له آنفا ، من عقيدة واتجاه وموقف وحكم ورأى وسلوك .

(٣) القيم : بين البنية اللغوية والبنية المفاهيمية :-

أ قضايا أولية حول تعريف القيم : - (امتداد المساحات التى يغطيها مفهوم القيم بحثيا وواقعيا) :

تعتبر المفاهيم لغة أساسية فى كافة النظريات والبحوث العلمية ، كما أن التحديد العلمى لها أو بنائها يعد خطوة لازمة لفهم الظاهرة أو القضية موضع البحث (٩٩) .

ومفهوم القيم من المفاهيم النموذجية التى تعرضت لأعراض برج بابل ، أى فى عدم الاتفاق على تحديد واضح سواء لطبيعتها أو ماصدقاتها (١٠٠) .

بل يعتبر هذا المفهوم أكثر المفاهيم ارتباطا بالأطر والسياقات المرجعية المختلفة حتى اعتبره البعض قرين التحيز حتما وتلازما ، وبدا لدى كثيرين أن محاولة إضفاء العلمية عليها فى حقل العلوم الإنسانية والإجتماعية هو نوع من التزيد ، كما أنها محاولات لا تزال محفوفة بالمخاطرة والمغامرة .

والمفهوم أيضا حالة نموذجية للمفاهيم الرحالة الذى يرتحل من مجال معرفى إلى آخر ، هذا المفهوم الذى ارتبط بعلم الاقتصاد ثم كانت له انتقالاته داخل العلوم الإنسانية والاجتماعية ، فاتخذ بذلك تشكيلات ومعان ومدركات اختلفت باختلاف تلك المجالات المعرفية ، والهدف الذى من أجله أدخلته ضمن منظومة مفهوماتها الأساسية (١٠١) .

وبرزت جملة من الإشكالات المنهجية تعلقت بهذا المفهوم وارتباطاته ، منها ما تعلق بإشكال القيم ذاته (**المفهوم - المصدر - العلاقات بين مفرداته - النسبية**

والإطلاقية) ، ومنها ما تعلق بجملة ارتباطاته (من مثل علاقة القيم بالوجود والواقع ، وعلاقة القيمة بالقوة) ، قضايا نظن أنها فى غاية الأهمية ونحن بصدد عملية التعريف (١٠٢) .

وغاية القول أن القيم قد أفلحت فى استقطاب اهتمام كثير من الباحثين والعلماء على اختلاف انتماءاتهم العلمية والأيدلوجية ، سواء أكانت النظرة للقيم سلبية أم إيجابية ، ولا يزال الاهتمام بهذه القضية يتعاظم يوما بعد يوم ، وذلك كلما اشتدت الحاجة إلى الكشف عن طبيعة القيم وملامحها وتأثيراتها ، أو على الأقل دورها كمتغير له أهميته فى دراسة الظواهر المختلفة فى كل مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والسياسية والحياة الدولية ، وبروز أهمية مكان التحليل الثقافى للظواهر المختلفة .

وكما أشرنا فإن القيم كمفهوم وللاعتبارات الأيدلوجية والمدارس الفلسفية وترحاله عبر المجالات المعرفية ، وإشكالاته المتعلقة به والتى أضافت إليه إشكالات ، كل ذلك أسهم فى تعدد التعريفات لمفهوم القيم واختلاف وجهات نظر المفكرين والفلاسفة والعلماء فى تحديد مدلوله ، إلا أن المتأمل فيما قدم للقيم من تعريفات يمكنه تصنيفها وانتظامها فى مجموعة من الاتجاهات الكبرى (١٠٣) :

والاتجاه الأول يرى فى القيم أشياء واحتياجات وأغراض ورغبات واهتمامات وتفضيلات ، وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى القيم باعتبارها أشياء وموضوعات مرغوبا فيها أو مرغوبا عنها ، أى أنها تمثل الأشياء المقبولة التي ينبغى أن يكون عليها السلوك الاتساق – بكل تنوعاته وعلاقاته وامتداداته – والأشياء غير المقبولة التي ينبغى تجنبها .. أى أن القيم فى نظرهم تفصح عن نفسها فى الحاجات والرغبات الإنسانية ،

أما الاتجاه الثانى فهو الذى ينظر إلى القيم باعتبارها اتجاهات ، وأنه يمكن دراسة وتحليل القيم والتعرف عليها من خلال مؤشر الاتجاهات .

أما الاتجاه الثالث فإنه يركز على القيم من خلال **الفعل** ، بحيث يناظر أصحاب هذا الاتجاه القيم بالفعل أو السلوك ، ورتبوا على ذلك أن فى استطاعتنا دراسة وتحليل القيم من خلال التعرف على الأنشطة السلوكية والأفعال التي يأتى بها الأفراد أى أن السلوك يعد مؤشرا يعكس القيم .

أما الاتجاه الرابع : فهو الجامع بين **الاتجاهات والسلوك كمؤشرين للقيم** ، ورغم أن هذه التوجه له وجاهته فى الاعتماد على أكثر من مؤشر فى الاستدلال على القيمة ، إلا

أن ذلك لا يرد سهام النقد الموجهة إلى الاقتصار على ذلك كمؤشرات للقيم ، ذلك أن للقيم مستويات وتجليات تتعدد وتتنوع كما أنها ترتبط بنسق نظرية وقياسية إبتداء ، وهو ما يجعل النظر إلى دراسة القيم باعتبارها حالة إمبريقية قابلة للقياس الكمى من مناطق القصور ، لو اعتبرنا أن ذلك عاما أو أنه المسار الوحيد للتناول فى نطاق قضية القيم والظواهر المتعلقة بها

أما الاتجاه الخامس : فينصرف إلى التعرف على القيم من خلال التصريح المباشر بها وباعتبار أن القيم **مفاهيم تختص بغايات** يُسعى إليها ، فإنه من الواجب التعرف على القيم من خلال معرفة الغايات المرغوب فيها والمفضلة والتى تصرح بها الأفراد أو الجماعات أو من هم فى حكمهم ممن يعبرون عن شخصيات عينية أو اعتبارية ذات شخصية معنوية .

أما الاتجاه السادس : فهو ينظر إلى القيم باعتبارها **مُثلا ثقافية** وتوجيهات قيمية : فالقيم ذات تعلق بالثقافة ومن ثم فهي تمثل مجموعة المثل الثقافية والتوجيهات القيمية والمقاييس التقييمية ، والمستويات الثقافية المشتركة التى فى ضوئها يستطيع الفرد والجماعة الحكم على السلوك ، وتطبيق الجزاءات ، وتقدير الموضوعات ، والاتجاهات الأخلاقية أو المعرفية أو غير ذلك ، كما تعمل هذه المثل والموجهات القيمية كقوى دافعة للفرد والجماعة داخل إطار الثقافة ، وتعبر هذه القيم والمثل عن نفسها من خلال الرموز الثقافية .

أما الاتجاه السابع : فهو الذى يناظر أصحابه القيم **بالمعايير** ، فالمعايير قواعد للسلوك تحدد ما ينبغى فعله وما لا ينبغى فعله من الفاعلين فى ظروف معينة ، وذلك من خلال أنماط وقواعد محددة .. والواقع أن القيم تبدو مستقلة عن الظروف الخاصة ، وهى بدورها تكون إطارا مرجعيا لكثير من المعايير المحددة ، كما أن القيمة الواحدة يمكن أن تولد جملة من المعايير المنظمة للعلاقات ، لكن قصارى القول أن بينهما تداخل وتمايز بحيث تعد المعايير فرعا على القيمة أو جزءا منها أو تجليا لها .

أما الاتجاه الثامن : فهو يعرف القيم باعتبارها **معتقدات** يتحدد من خلالها اتجاهات الفاعلية ، وما هو مرغوب فيه ومرغوب عنه ، إلا أن هذا التوجه يجعل من المعتقد مفهوما ضمنيا إذ يتعلق المعتقد بما هو جدير بالرغبة ، وما يمليه على الفرد من مجموعة من الاتجاهات المجسمة لهذه القيمة ، وربما هذا الاتجاه قد ضيق من فهم

المعتقد لمصلحة عمليات القياس وباعتبارها مؤشرا ، ولكن الأمر على غير هذا النحو خاصة إذا ما ربطنا المعتقد بنسق العقيدة وباعتبارها رؤية للكون والعالم لها من المستلزمات والمستويات والتجليات التي تخرج على شاكلتها .

هذه الاتجاهات الثمان ربما كلها تخرج من الاعتبارات التي تعلى من شأن الدراسة الامبريقية ، وأنها جميعا تسير فى طريق الإمكان الاختبارى من الناحية الإمبريقية إذ يعتبر هؤلاء أن تعريف القيم لا يتم بمعزل عن هذا الهدف (١٠٤) .

فضلا عن ذلك فإن التعريف غالبا ماينصرف إلى كنه الشئ أو ماهيته ، وغالب تلك الاتجاهات انصرفت إلى الاستدلال على القيم بمؤشرات وذلك وفقا للمنظور الإمبريقى التى تفضلها بل ربما تجعلها مرادفا للعملية ، وتعريف القيم وفق عناصر **(جوهرية المفهوم وماهيته)** تجعل من بعض هذه المؤشرات مدخلا في التعريف ، فلاشك أن للقيم مدخلاً فى كل ماذكر آنفا من مجالات أو أفعال إلا أن ذلك غالبا ما يأتى كمستوٍ ثان بعد تعريف القيم تعريفا يتعرف على كنهها وماهيتها .

هذه الاتجاهات لاتخلو من فائدة في إثبات جملة من الإشارات يمكن تضمينها تعريفا مبدئيا ، فالقيم وفق هذه التصورات وإعمال الجمع بينها عبارة عن تصورات ومفاهيم تتمتع بالثبات في جوهرها وبالحركة فى تجلياتها وفي تطبيقاتها في ارتباطها بالسياقات المتنوعة ، وهذه القيم تميز الفاعلين المرتبطين بها ، كما أنها قد تعبر عن قيم صريحة أو قيم ضمنية ، قيم أصلية أو قيم مشتقة ، قيم وسيطة أو قيم نهائية ، كما أنها تنطوى على أبعاد متعددة **(جوانب معرفية ووجدانيه وسلوكية)** كما أنها تتضمن جانب دافعية ، بمعنى أنها تشكل الدافع إلى الممارسة والفاعلية ، ومن ثم فإن تحديدها يجب أن يكون لا باعتبارها المثالى ولكن باعتبارها واجبة الوجود لما فيها من الصلاح والصلاحية وضمن معادلات الوعى والسعى ، وهى تؤثر مآلا فى اختيار الأهداف واتساقها ، وتحديد المسالك والأساليب والوسائل المتعلقة بالفعل **(بالتى هى أحسن)** وتتجسد مظاهرها بالاتجاهات والأنماط السلوكية والمثل والمعتقدات والتفضيلات والمعايير فضلا عن الرموز الأساسية وترتبط جملة بالبناء الحضارى بحيث تؤثر فيه وتتأثر به في التطبيقات والوسائل (١٠٥) .

كما أن القيم تنتظم فى بناء هرمى **(نظام القيم)** بمعنى أنها ليست ذات درجة واحدة من الأهمية ، ولكن هناك قيما تحتل مركز الصدارة ولها الأولوية ، ثم تليها قيما أخرى

وهكذا ، وبما يفرضه ذلك من علاقات ، ذلك أن النسق القيمى عبارة عن إطار تجميعى وتفاعلي فى آن يضم مجموعة القيم المتنوعة ، كعناصر ومكونات متكاملة معا ومكونة لنسق واحد ، فهو نموذج منظم ومتكامل من التصورات والمفاهيم ، والنسبية فيها تشير إلى علاقات متنوعة وعلاقات تراتب وتصاعد عند التعارض فى الحركة لا فى أصل بنية القيم ذاتها (١٠٦) .

ولاشك أن القيم بدورها ترتبط وتتقاطع مع جملة من المفاهيم قد توضح بعض عناصرها الوظيفية ، فالقيم رغم تجريدها ، إلا أنها فى تعلقها بالواقع من جهة وبالفاعلين من جهة أخرى لابد أن ترتبط بمجال وظيفى تتنوع التشكيلات فيه ، وينظم بين الغايات البعيدة والأهداف القريبة والوسائل الوسيطة والمقاصد الكلية (١٠٧) .

ومن أهم الوظائف القيمية القيام بأنوار **التوجيه القيمى** الفردى والجماعى Value orientation المقصد والهدف ، **والحكم القيمى** على العوالم المختلفة : عالم الأفكار والأشخاص والأشياء والأحداث وتفاعلها جميعاً (value - Judgment) وهى ماتعنى نسق التفضيلات والحكم على العوالم المختلفة ، ذلك أن الأحكام القيمية ضرورية فى كل مكامن النشاط الإنسانى وجملة الأفعال الحضارية ، وتؤثر أحكام القيمة فى العلم ذاته عند اختيار المشكلات البحثية والموضوعات (١٠٨) .

ويرتبط بهذا المفهوم الأخير مفهوم يشير إلى عملية تأسيسية ترتبط بالقيم وتفعيلها وهو التقويم Evaluation ، فالإنسان على مايقول كلا كهون حيوان مقوم ، فهو فى كل زمان ومكان يقوم الأشياء أى يصدر أحكاما قيميه عليها ، ولاتتم عملية التقويم فى فراغ ، وإنما هى العملية الرابطة بين القيمة فى ثباتها والفاعل والفعل فى حركتهما وعلاقتهما بالقيمة تنزيلا وتفاعلا وتطبيقا ، ومن ثم فإن وسط القيمة من الأمور الجوهرية عند الدراسة والبحث بحيث يمكن أن تتناسب القيمة ضمن التشكيلات والتكوينات الحضارية والأنساق السلوكية والأنماط المؤسسية بحيث تصير جزءا من هويتها الحضارية وذاكرتها الجمعية ، وهى عملية ذات شأن تربوى بكل امتدادات العملية التربوية بحيث تحدد كيفيات النظر إلى الأشياء وكيفيات الحكم عليها والطرائق المتنوعة لإضفاء القيمة على الفعل فى سياق الفاعلية والتفعيل ، وبما يحقق القيمة الحضارية للتكوين الاجتماعى والفردى فى سياق المجتمع والأمة ، وهذه المنظومة من المفاهيم تكتمل عناصرها بالإشارة إلى نسق **المعايير** Norms والتى تشير بدورها – كما أشرنا آنفا – إلى قواعد للسلوك فى مواقف معينة ، فهى قواعد أو مستويات

تحكم الفعل الحضارى الذى يرتبط بجملة العلاقات والأدوار ، كما أنها تشير إلى التوقعات فى سياق الانخراط فى وحدات الانتماء الفرعية والكلية ، وهى كذلك تحديد ثقافى وحضارى يرشد السلوك كما هى أخيراً أداة أساسية للضبط بمفهوم الإلتزام والتكليف والثواب والعقاب والوازع وغير ذلك من أمور تترابط أو تتمايز (١٠٩) .

ب- القيم بين القرآن واللغة:

من أهم العناصر ضمن هذا التحليل الذى يرد الاعتبار للقيم الانطلاق إلى إعادة تعريف القيم معنى ومفردات كمدخل لتفعيل القيم وتشغيلها وتحريك وظائفها وأدوارها.

ومن الأمور المهمة فى هذا المقام أن نشير أن السعة الرحبة التى توفرها المعانى القرآنية لمفهوم القيمة والقيم ، سعة تؤصل وتحقق كل فاعليات المفهوم وتستثمرها فى إطار حركة اشتقاقية واسعة يربط بينها جذر لغوى ، يشكل بدوره إمكانية لسعة لغوية للمفهوم ، وبدت هذه السعة اللغوية مؤيدة بآيات قرآنية لتحقق نموذجا مهما من الدراسة لاتحبس المفهوم ضمن دائرته الاصطلاحية ، ولكن عليها أن تخرج من ضيق المصطلح إلى سعة اللغة ، والمعانى القرآنية المستوعبة لها المؤصلة والمولدة للمعانى المختلفة المحققة لتكاملها وتراحمها (١١٠) .

وهذه المعانى ليست خارجة عن حد الضبط ، أو هى فوضي تؤدى لضياع المعنى أو فقدانه ، بل هى معانى تصل بينها وبين بعضها وشائج ، لتؤصل نسيجا مفهوميا متكاملا ومتناغما .. تؤكده المعاجم اللغوية فى المعانى الجامعة والواصلة والرابطة بين أسرة الاشتقاقات اللغوية لتحقق للمفهوم أقصى فاعلياته وأرحبها ، ويصير المعنى الاصطلاحى أحد الإمكانات اللغوية التى يختصها أهل الفن ويحددون معنى معينا لكلمة بعينها ، فإذا ما أطلقت من أصحاب هذا الفن عُلم المقصود بها اصطلاحا ، ومن هنا اتحد اللفظ واختلف المعنى اصطلاحا لتغير الفن ، مثل مصطلح الحكم مثلا ، إلا أن هذا الاختلاف هو مدخل لإئتلاف المعانى المتنوعة للرابط الكامن فيما بينها . ومن هنا كان على المصطلحين من أهل الفن تقديم المعنى الواضح ، وكان على غيرهم تحديد المعنى الواضح من غير فوضى فى الاستعمال ، ومن غير حبس للمعنى ، إلا أن فائض المعانى المتاح والمباح للكلمات لايعنى إهماله ، ولكن يعنى أن كمالات المعنى لاتزال فى حاجة إلى استعمالات تستوعبها وتحقق المقصود ، للخروج من «اختلاف المعانى وتنوعها» ، إلىّ إئتلاف المعانى وتكاملها (١١١) ..

فى إطار هذا السياق الذى يحدد الوجهة المفهومية المحددة للعلاقة بين الاصطلاح والمعانى اللغوية تأتى امكانات تفعيل المفهوم ، صحيح أن الاصطلاح يملك معانى الضبط ، إلا أن الضبط ليس معناه النفى للمعانى الأخرى أو تضييقها أو تغييبها أو بالجملة حبس الاصطلاح عنها ، وحبس المعانى الأخرى عن اللفظ ويمكن تمثيل هذه العلاقة على هذا النحو المتداخل الذى يوضح طبيعة العلاقات فى الشكل التالى :

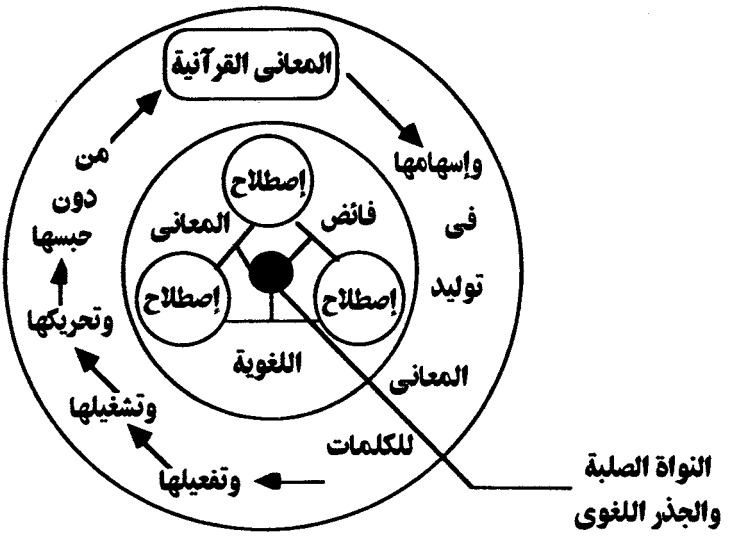

هذا الشكل ربما يشير على نحو أو آخر إلى العلاقات المهمة بين المعانى القرآنية واللغوية والاصطلاحية .

وربما يشير هذا المعنى إلى العلاقة بين الدلالات المختلفة التى أشارت إليها كتب علم الأصول عن العلاقة بين الدلالة الشرعية ، والدلالة اللغوية ، والدلالة العرفية ، على ترتيب فى حال التصاعد ، إلا أن ذلك يعنى أن تلك الدلالات تخرج من مشكاة واحدة ، وأن اعتبارها فى هذا المقام لابد أن يكون ضمن دائرة الشروط الواجب تفعيلها فى هذا المقام .

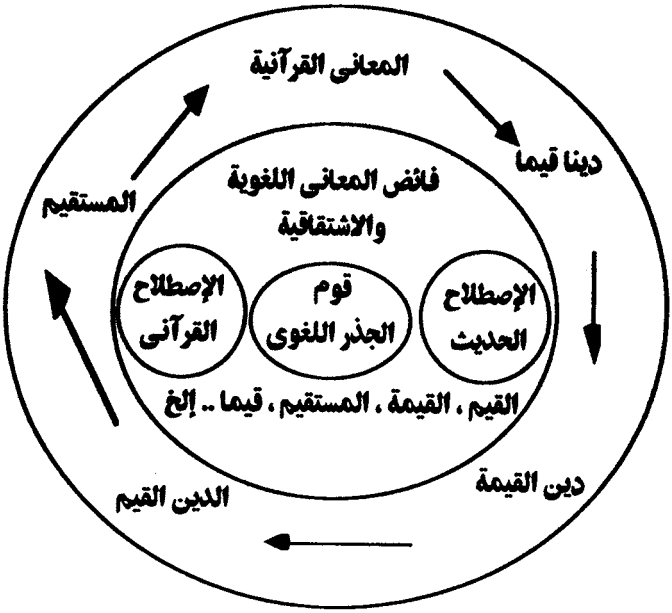

وفى ضوء ذلك الشكل يمكننا أن نشير إلى الإمكانات التفعيلية لهذا الجذر واشتقاقاته فى استلهام معنى القيم : جوهرا وطبيعة ، وسائل وأدوات ، وظائف وأدوار.

القيم بهذا الاعتبار مفهوم مظلة ، مفهوم منظومة ، مفهوم جامع ، مفهوم واصل ، مفهوم شامل ، مفهوم عائلة ، مفهوم يرتبط بأصول وفروع متعددة ومتنوعة ومتكاملة تحركنا صوب التعامل مع شجرة عالم المفاهيم .

فالنظر إلى سعة المفهوم تجعلنا لانحبسه ضمن قمقم تعريفاته أو أحدها أو الإدعاء بالوقوف عند معانيه الاصطلاحية الحابسة أو المعوقة للتعامل مع كل فعاليات المفهوم وعطاءاته المختلفة والمتنوعة والمتجددة .

القيم وفق منهج النظر الشامل تتحرك صوب اعتبارها ليست مجرد مثاليات أو منظومات تجريدية بل يجب النظر إليها باعتبارها « عملية تأصيل » .. و« عملية تحريك وسعى ».. و« عملية تفعيل » و «عملية تشغيل » ، عمليات بعضها من بعض .

إن العلاقة الحميمة بين «القيمة» و« الممارسة» بين «النظر» و «الحركة» بين «الفكر والعلم والعمل» ، هى التى تضمن الفاعليات القيمية وتمنع من النظر إليها كمثاليات، أو ينبغيات أو قيما محفوظة ، وكأن القيمة عليها أن تفعل بذاتها ، ولايُنظر إلى وسطها المحيط ومجالها الحيوى ، وإلي حامليها المتفاعلين معها والفاعلين بها .

وبمتابعه الحقل الدلالى اللغوى « لمفهوم قيمة . وأصله اللغوى « قوم » نجد أن مفهوم قيمة يكون ذا صلة بمفاهيم متعددة مثل « قيمة الشئ ، الثبات ، التمسك ، الاستقرار ، الدوام ، الاستمرار ، البقاء ، الاستقامة ، الحق وعدم الميل ، دفع الباطل ، القيادة والسياسة ، التقويم ، الاعتدال ، الاستواء ، التعديل للصحيح ، الشمول ، العزم والفعل ودوام الفعل ، المحافظة والاصلاح ، البيان والوضوح ، الالتزام والالزام ، التمام والكمال ، الأساس والضرورة ، العماد والنظام ، الدفاع والمدافعة عن القيم والحق ، الجماعة ، والرغبة والاعتقاد .... الخ (١١٢) ، ويستطيع الباحثُ استرشادا بما تقدمه اللغة من معان للفظة القيم أن يشير أن للقيم الإسلامية مجموعة خصائص تصير جزءا من كيانها وبنيانها :-

★ القيم الإسلامية هى دينية بالأساس وتتصف بالشمول ، وهما صفتان متلازمتان حيث مفهوم «الدين» فى الاسلام يختلف عن مفهوم ,Religion فى الفكر الغربى (١١٣) .

مفهوم الدين يعنى المنهج والطريق فى شموله لكافة الجوانب الانسانية ، والإجتماعية والاقتصادية والسياسية ... الخ ، وهذه الخصيصة تعنى :-

أن «الحضارة الإسلامية» جعلت القيم السياسية امتدادا تابعا وتطبيقا ثابتا للقيم الدينية والأخلاقية .

أن «المثالية الإسلامية» والتى تتمحور حول مجموعة القيم الإسلامية فى تساند وتكامل ، وترجمتها الى سلوك ، والحركة بمقتضاها مناط الشرعية ، الشرعية اذن بالأساس ، شرعية دينية قبل أن تكون سياسية أو قانونية .

ان صفة الشمول إلى جانب أنها تعنى التكامل بين مختلف الجوانب الانسانية من اجتماعية واقتصادية وسياسية ، فإنها تعنى التكامل بين مختلف القيم الكبرى المتميزة ، فلفظة القيم نفسها من خلال العرض اللغوى تعنى من خلال اشتقاقاتها اللغوية التعبير عن مجموعة القيم :-

أ - الاستقامة تعنى بالأساس :- التوحيد ، الذى لاشائبة فيه .

ب - والقوام يعنى لغة :- العدل ، والذى لايقوم الشئ إلا به .

جـ - والتقويم :- يعنى التسوية ، والعدل والاعتدال (المساواة) .

د – والقيِّم :– على نفسه ، هو المالك لأمره وزمامه واختياره (الاختيار) .

★ القيم الإسلامية ذات بعد حركى وعملى واضح ، القيم اذن ليست كليات مجردة فحسب ، بل هى سلوك وحركة ، وهذه الخصيصة تعنى بدورها :–

أن الحركة بمقتضاها مناط الشرعية للنظام ذلك « .. أن أحد أهداف الدولة هو بناء ذلك النظام الذى يحقق القيم الإسلامية ، والقيم حددها القرآن وفسرتها الأحاديث النبوية ولكن النظام هو إرادة الجماعة ومسئوليتها ، وأى نظام يحقق تلك القيم (فى الحركة) هو صالح لأنه يصير تعبيرا عن المثالية الإسلامية (١١٤) .

القيم ترتبط بالدعوة ارتباطا لاينفصم ، والدعوة حركة ، «... هذه القيم تعبير عن الاستمرارية الثابتة لمفهوم الوظيفة الحضارية التى بدورها أى تلك الوظيفة الحضارية ، تصير امتدادا لمبدأ نشر الدعوة ، الذى هو جوهر وطبيعة الدولة العالمية...» (١١٥) .

هذه الملاحظة السابقة تؤكدها حقائق اللغة ، والتى تعنى ضمن ماتعنى لغة :–

* الالتزام بالشئ ، والرغبة فيه ، والاعتقاد به ، والتمسك بالدين ، والاستمرار عليه .

* كما تعنى العزم والنهوض بالأمر ، (**أى العمل بمقتضى الاعتقاد والعزم على القيام به**) .

* كما تعنى العظة والخطاب ، والنداء والدعوة ، بل تعنى فى قمتها للدلالة على بعد الحركة الكامل والمستتر حول لفظة القيم (**المدافعة عن الحق والمقاومة من أجله**) .

مفهوم الحركة بعناصره وشروطه الثلاثة يتوافر فى لفظة القيم لغويا :–

الوعى والاعتقاد ، والعزم والنهوض بالأمر ، والدعوة والمدافعة والمقاومة من أجل الاعتقاد .

القيم بهذا .. «لايمكن أن تتحقق إلا من خلال الممارسة .. والقيم ليست مفاهيم مجردة.. » وهى تتضمن على الأقل « .. حمايتها من خلال الممارسة » .

★ الطبيعة العملية للقيم ، والحركة بمقتضاها ، تعنى ضمن ماتعنى أنهم قيم «مثالية» لا تنفك عن الواقع ، فكون القيم واقعية لايعنى « .. قبول الواقع على علاته .

والخضوع له على مافيه من انحراف وسلبيات وهبوط دون محاولة للارتفاع به ، وبذل الجهد فى ترقيته » ، انما الواقعية هى أقرب ماتكون للتعبير عن مراعاة السنن الآلهية ، ومراعاة واقع الكون ، من حيث هو حقيقة واقعية ، ووجود مشاهد .. ، ومراعاة واقع الحياة والانسان . «الواقعية بهذا المعنى ليست نقيضا للنزعة المثالية المعتدلة المبنية على فطرة الإنسان ، وتطلعها الى الترقى ، وشوقها الى المثل الأعلى ، فهذه اذن واقعية مثالية ، أو مثالية واقعية » . إن صح التعبير (١١٦) .

هذه المثالية الواقعية ليست مثالية الأمانى والأوهام ، التى تقف عند حد التمنى وليست دورانا فى الواقع وتكريسه من منطلق «ليس فى الامكان أبدع مما كان» ، ولكنها مثالية ، تتعلق بالحركة لتحقيقها أو الاقتراب منها ، وواقعية ، بحكم مراعاتها للسنن الكونية الآلهية والطبيعة البشرية ، وأقرب المفاهيم تمثيلا لهذه الحقيقة مفهوم «الاعتدال» والذى يستتر خلف حقيقة التوازن باعتباره حقيقة حركية لاعملية سكونية جامدة .

وهذا قد يجد سنده فى الدلالات اللغوية ، التى يعكسها المفهوم حول الغايات التى وان مثلت مثاليات إلا أنها قابلة للتحقيق فى الواقع المحسوس ، ترجمة القيم الى سلوك وحركة هو أمر تقرره حتى الدلالات اللغوية (١١٧) للفظة «القيم» فهى تستهدف :-

* الاستقامة التى لازيغ فيها ولاميل عن الحق ، ومحاولة تبين الحق من الباطل على استواء وبرهان ، ومنهجها الاعتدال والتقويم لبلوغ حالة الاستواء والاصلاح والتعديل نحو الأصوب .

* كما تستهدف قيادة النفس بمقتضى القيم وسياستها على شاكلتها ، من خلال الاختيار المسئول الواعى .

ومن ثم فان « الدولة لاتقتصر على أن تقيم نظاما يحمى القيم الإسلامية ، بل وأن تمكن أيضا الفرد المسلم من أن يحقق تلك القيم على مستوى سلوكه الفردى ، وهكذا تصير المثالية الإسلامية ، شكلية وموضوعية ، كلية وجزئية ، أى جماعية وفردية » (١١٨) .

«نظام القيم والمثالية - فى الحضارة الاسلامية - هو محور الوجود والممارسة» وهو يعنى أن : مهمة القرآن الكتاب الذى يشمل المثالية الإسلامية فى كمالاتها هى مهمة قيمية بالأساس «فهناك» مهمة أساسية عملية تجدها فى قوله تعالى:- « **ان هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم** » ومهمة القرآن هداية تقوم على نظام عملى يصوغ حياة طيبة تليق بآدمية الإنسان وانسانيته .

تجسيد المثالية الاسلامية يحمل « .. طابع الواقعية .. ، لأنه قابل للتحقيق الواقعى فى الحياة الإنسانية ، ولكنها فى الوقت ذاته واقعية مثالية ، أو مثالية واقعية ، لأنها تهدف الى أرفع مستوى ، وأكمل نموذج ، تملك البشرية أن تصعد اليه ..» .

★ القيم الاسلامية جماعية وفردية معا :-

انطلاقا من مفهوم الاعتدال على ماسنرى ومفهوم الوسط والتوازن فإن الاسلام فى نظرته لمجموعة القيم التى يمثلها ، يؤكد انطلاقا من قاعدة أساسية لتحقيقها وليس فقط التوازن بل الانسجام بين الفرد والجماعة ، أن الحديث عن القيم من منطلق افتراض تناقض مابين القيم الفردية والجماعية يرفضه التراث الاسلامى فتلتقى كل القيم لتصير جماعية وفردية فى آن واحد « حيث تتوازن فيها حرية الفرد ومصلحة الجماعة وتتكافأ فيها الحقوق والواجبات ، يمثل الإسلام .. نظاما وسطا عدلا ، لا يجور على الفرد لحساب المجتمع ، ولايحيف على المجتمع من أجل الفرد ، « وهكذا تصير المثالية الإسلامية ... كلية وجزئية أى جماعية وفردية » (١١٩) .

وسنرى كيف أن طبيعة النظرة للانسان والمجتمع فى التراث الاسلامى ، كانت تتميز بخصوصية واضحة ، وذلك ونحن بصدد الرد على مجموعة من الإشكالات التى أثارها مفهوم الحرية داخل التراث الإسلامى .

بل أن معانى القيم قد تنطبق على الانسان - الفرد «القيّم» هو السائس لنفسه ، كما قد تتعلق «بالقوم» ، أى الجماعة ، فالدلالات اللغوية (١٢٠) تعضد هذا الفهم ولا تنفيه .

★ القيم الاسلامية تتمتع بالثبات والحركة :-

أن الأمة الإسلامية قد اختصت بظاهرة ، تعتبر من أبرز ما يميزها عن سائر الأمم الأخرى ، تلك هى ظاهرة التوازن أو الوسطية التى يشير اليها قوله تعالى :- **«وكذلك جعلناكم أمة وسطا»** (١٢١) .

وإن من أجلى مظاهر التوازن والوسطية التى عرفت فى الاسلام «بالعدل» والتى يتميز بها نظام القيم الاسلامية ، التوازن بين الثبات والتطور ، الثبات والمرونة والحركة ، فمن خاصية الثبات تنشأ خاصية أخرى خاصية «الحركة داخل اطار ثابت أو حول محور ثابت ، هناك اذن :-

« .. ثبات فى مقومات هذا التصور الأساسية وقيمه الذاتية ، فهى لاتتغير ولاتتطور، حينما تتغير «ظواهر» الحياة الواقعية «وأشكال» الأوضاع العملية .. ، فهذا التغير فى ظواهر الحياة ، وأشكال الأوضاع ، يظل محكوما بالمقومات والقيم الثابتة لهذا التصور ، ولايقتضى هذا «تجميد حركة الفكر والحياة ، ولكنه يقتضى السماح لها بالحركة ، بل ودفعها الى الحركة ، ولكن داخل هذا الاطار الثابت وحول هذا المحور الثابت ...»

«وقيمة وجود تصور ثابت للمقومات والقيم ، على هذا النحو هى ضبط الحركة البشرية والتطورات الحيوية فلا تمضى شاردة على غير هدى» ، أن الثابت الذى يرجع اليه الانسان بكل مايعرض له من مشاعر وأفكار وتصورات ، وبكل مايجد فى حياته من ملابسات وظروف وارتباطات ، فيزنها بهذا الميزان الثابت ليرى قربها أو بعدها من الحق والصواب .. «وفكرة التطور المطلق لكل الأوضاع ، ولكل القيم ولأصل التصور الذى ترجع اليه القيم هى فكرة تنخلع من وجود مقوم ، للفكر الانسانى مقوم منضبط بذاته يمكن أن ينضبط به الفكر الانسانى .. ، واذا لم يكن هذا المقوم الضابط ثابتا ، فكيف ينضبط به شئ اطلاقا .. ان التحرك في اطار ثابت تحققه فكرة التوحيد باعتبار الله مصدرا للقيم والثبات .. ، فاما الظروف المتغيرة.. » « أنتم أعلم بأمور دنياكم » . كما قال الرسول ﷺ (١٢٢) ، فى هذا الإطار فقط يمكن الحديث عن الكلمات اللغوية التى تؤكد على هذه المعانى ، مثل الثبات ، والاستقرار ، والاستمرار ، والاستقامة ، والتمسك ، والدوام ، والأساس ، والضرورة ، فانها تحقق بذلك معانى الثبات ، كما أنها تؤكد على معانى الحركة ، من العزم ، والفعل ، بغرض الإصلاح والدفاع والمدافعة عن القيم والحق ، ودفع الباطل . «أنه الثبات على الأهداف والغايات ، والمرونة فى الوسائل والأساليب ، الثبات على الأصول والكليات ، والمرونة فى الفروع والجزئيات ، الثبات على القيم الدينية والأخلاقية ، والمرونة فى الشئون الدنيوية العملية ..» (١٢٣) .

جـ) القيم والقيم السياسية : (القيم مفهوم كلى شامل) :

يتحدث البعض عن تمييز القيم السياسية عما عداها من القيم ، باعتبار أن هذه القيم السياسية تتشكل في نظام يمتلك منطقة الذاتى من جهة ، ولكنه ينتمى لنظام أكثر اتساعا من جهة أخرى هو الوجود الإجتماعى ككل ، والوجود الحضارى بكامله .

وبذلك فهو من منطلق الفصل بين الدين ومجمل نشاط الحياة التى أصبحت أحد مسلمات الفكر الغربى حيث أكد على تكريس الفصل بينهما ، بل اندفع نحو العمل على الغاء القيم الدينية من الوجود الاجتماعى .

يحاول هذا البعض سحب نفس الخبرة الغربية الى تاريخ الفكر العربى والاسلامى وينظر الى النموذج الغربى بهذا الصدد كخبرة يجب أن تسعى اليها الخبرة العربية فى إطارها الاسلامى ، التى على حد قول هؤلاء «بأنها كانت متخلفة عن ادراك تلك الحقيقة» .

والحقيقة أن هذا الرأى يعبر عن خطأ منهجى واضح تفرضه خصوصية الخبرة الإسلامية ، دون أن يعنى ذلك رقيا للتصور الغربى للقيم ، ولا اخفاقا وقصورا للتصور الاسلامى لهذا المفهوم .

فالقيم الاسلامية هى قيم دينية فى الأساس ويعد الجانب السياسى أحد وجوهها مما يضفى على ما يمكن أن يسمى تجاوزا - بالقيم السياسية - الصبغة الدينية ، بل وبتعبير أدق تعد جانبا سياسيا للقيمة الدينية ، ومن جانب آخر يؤكد على طبيعتها الأخلاقية ، والحديث عن القيم السياسية - مجازا - فى هذا الاطار لايشكل أزمة على حد تعبير البعض ، ولايعنى «خليطا من المبادئ الأخلاقية والسياسية دون تمييز واضح » .

بل أن القيم السياسية ليست الا امتدادا للقيم الاخلاقية والدينية على حد سواء ، حقيقة تفرضها خصوصية فهم الحضارة الإسلامية ، كانت هذه ملاحظة جديرة بالتنويه ونحن بصدد التعريف بالقيم الاسلامية .

(كيف اذن من خلال السعة اللغوية وكل الإمكانات أن نحدد أصول النظر العام للقيم ؟ :) .

* القيم مفهوم كلى شامل ومتكامل ومتفاعل .

* القيم رؤية سارية داخل البنية المعرفية والمنظومة المعرفة الإسلامية **(دينا قيما) (الدين القيم) (دين القيمة) (يهدى للتى هى أقوم) (واستقم كما أمرت)** القيم منظومة كلية وتشكيلات فرعية **(الكل والجزء)** ، القيم مفهوم عقدى ، القيم روح في بنية الشرعة، القيم رؤية قيمية متحركة ، القيم «أمة القيم» وقيمة الأمة ، القيم عملية حضارية ممتدة **(قيم العمران) (وعمارة القيم)** ، القيم وتفعيل عناصر الوعى السننى قيمة الافعال الحضارية وفاعليتها وتفعيلها ، القيم منهج مقاصدى **(الحفظ ودرجاته)** تأصيل عناصر فاعلية القيم ووظيفتها .

* القيم ناظم للمفردات ، تحريك للتشكيلات ، تأسيس للعلاقات تحريك للتفاعلات ، تشغيل للمارسات ، تمكين للسياقات .

* القيم : امتدادات المفهوم ، وعمقه التحليلى، وذاكرته الحضارية الفاعلة ، تحريك أصول الامتداد القيمى ، اللغة ، الاستخدام القرآنى ، الاستخدام النبوى ، التوظيف البحثى .

الاستخلاف كحركة كلية فاعلة متعدية – التدافع كعملية تاريخية مستمرة ممتدة تؤصل عناصر رؤية لحركة التاريخ ومساراتها الشرطية ، السنن وتحريك عناصر الوعى القيمى فى الرؤية والفعل في كل تكاملاته وامتدادته وأعماقه التاريخية والواقعية والمستقبلية ، سننية القيم وقيمة السنن ، تشكيلات السنن ، وقيم الافعال الحضارية : السنن الكونية والتاريخية والنفسية والاجتماعية ، والعلاقات البينية وامتداداتها الزمنية ، وفاعليتها الحركية فى إطار عناصر المقاصد وتحريكها وتأصيلها وتفعيلها وتشغيلها ، **(امتدادات الواقع) (امتدادات الزمان) (فاعليات الإنسان)** عناصر القيم المنظومة ، التوحيد قيمة مركزية ، وتشكيل عناصر الدائرة الحضارية وفاعليتها ومركزيتها ، العدل قيمة عليا أعلى سلم التصاعد ، تشكيل القيم الأخرى ضمن فاعلياتها ، المساواة ، الاختيار ... الخ

* الأصول الناظمة ، والضابطة وتحريك عملية الوصل بين المفردات وضبط العلاقات وتشغيل التفاعلات **(الفطرة الإنسانية والقابليات القيمية) (أصول الفقه الحضارى ، والتشكيلات القيمية) (الجمع بين القراءتين وأصول القراءة المعرفية قيم الكتاب ، وقيم الكون ، وقيم الفعل (الكتاب – الميزان – الحديد) – (المصلحة – السياسة – تشكيلات النظم والضوابط المنهجية وأصول الناظم المعرفى والتعامل المنهجى : التأصيل – التفعيل – التشغيل)** ... فقه الشريعة ، فقه الواقع ، فقه التنزيل ، فقه المنهج الرابط بين المستويات المختلفة ضمن قدرات التحريك المنهجى والبحثى وفى سياق ناظم للرؤية..

القيم : بحث متقصى ومستمر عن معانى القيمة وتفعيلاتها داخل البنية المعرفية وتشكيلاتها الفكرية والمنهجية والنظامية والحركية البحث عن القيمة فى إطار السياقات القرآنية ، إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم ، رؤية منهجية ومسار تحليل ، ومدخل دراسى ، مباحث المقاصد ، التعليل والحكمة ، التحريك القيمى هو الأساس ، الإحسان القيمى **(أقوم)** ، الفعل القيمى المفتوح المعانى القيمية المتجردة والمتواصلة والمتنوعة المساحات والمتفاعلة المجالات والمتراحمة الحركات والمتساندة التفاعلات والتفعيلات ، ضرورات بيان الإسهام القيمى فى التحليل وما يتركه ذلك من رؤية التفاعل أو الصراع بين الحضارات ، الرؤى المختلفة للعالم ، التكوينات والتشكيلات الحضارية ، رؤية القيم

تعبر عن حجية عالية فى ظل عناصر التحليل الثقافي ، تحليل الخطابات السياسية المعاصرة ، إدعاء الوصل بها ، تنازع مفهوم الثقافة العالمية ، العالمية والخصوصية ، عالمية المركزية والعنصرية ، وعالمية الاستخلاف ، الامتداد الحضارى وتواصله .

القيم فكرة منظومية وهى روح النظم السارية داخل مستويات القيم وتفاعلاتها ، وتشكيلاتها الفرعية والكلية ، سياقات القيم العقيدية منظومة (**التوحيد ، الكون ، الانسان ، الحياة**) ، منظومة الشرع (**الخصائص البنيانية ، والمبادئ العامة التكوينية**) **(أصول نظرية التكليف – وفلسفة نظرية الحكم الشرعى)** (**تحريك القواعد الكلية نحو التجريد والتعقيد)** منظومة فاعلة ، الأمة فكرة الأمة القطب : الجماعة الكيان ، الخيرية ، الوسطية ، الشهود ، التمكين ، الشروط ، والحضارة وتأصيل القيم العمرانية فى تأسيس أسس الحضارة وبيانها (**كرامة الإنسان – التسخير الإلهى – الإبتلاء كعملية مستمرة – الأمانة كحركة ملازمة**) .

القيم كمفهوم شامل له تأثيراته المعرفية والثقافية والفكرية والمنهجية والعلمية والعملية ، والحضارية.

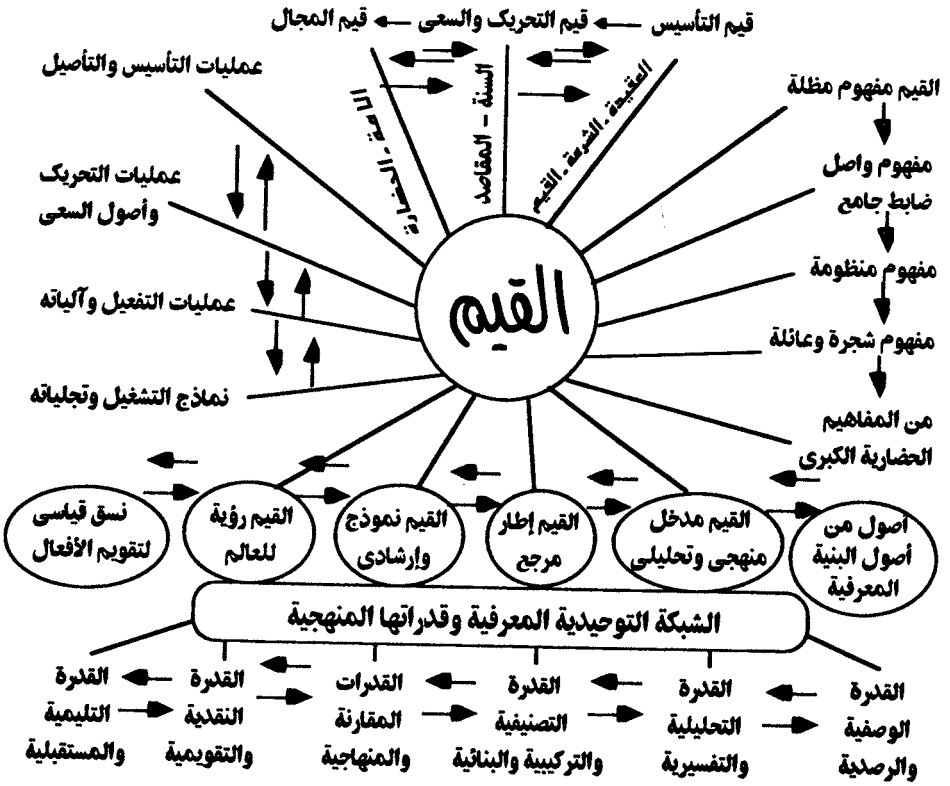

ماذا تعنى جملة الأشكال تلك حينما نريد الوصل فيما بينها جميعا لتوضيح الصورة التى نتغياها في تصور مفهوم القيم فى الرؤية الإسلامية ؟!

نظن أن الإجابة على ذلك التساؤل الحيوى قد رُسمت بعض خطوطها والتى يمكن أن نوجزها فيما يلى :-

أولا : أن السعة اللغوية للمفهوم وفى إطار تنوعاتها وكمالاتها لاتزال تعطى إمكانات مهمة يجب استثمارها ضمن إعادة صياغة مفهوم «القيم» وتأصيله ، بحيث لاينزلق إلى رؤية ذات مرجعية مختلفة ، ولاينحبس ضمن رؤية لاتتفاعل مع الإمكانات المنهجية التى يتيحها المفهوم وشبكة اشتقاقاته ، وخريطة مفاهيمه الفرعية والمشتقة والمرتبطة .

ثانيا : أن المعانى القرآنية هى أهم سند لمثل هذه الرؤية المتكاملة والتى تستفيد من كل كمالات المعانى لمفهوم القيم وتنوعها إن الدين هو الصراط المستقيم ، وهو «الدين القيم» (١٢٤) ، وهو «دين القيمّة» (١٢٥) ، وهو «دينا قيما» (١٢٦) ، إنها الآيات التى تحرك المفهوم صوب كل المعانى التى تسند الجوهر والطبيعة والوظيفة والدور والفاعلية والتفعيل (١٢٧) .

ثالثا : إن مفهوم القيم وفق هذا التصور ليس مفهوما مفردا ، بل هو من المفاهيم المركبة ، مفاهيم المنظومة ، «مفاهيم الرؤية» إن صح هذا التعبير ، هو واحد من أهم مفاهيم التأسيس » فى عالم مفاهيم الإطار المرجعى في الرؤية الإسلامية ، إنه من المفاهيم «الحاكمة» التى تحكم جملة التصور لمفاهيم أخرى فى علاقات متنوعة ومتفاعلة وفاعلة فى آن .

رابعاً : إن هذا المفهوم بكل سعته وامتداداته وتنوعاته ، وجهده وطاقاته واجتهاداته تعبر عن إمكانات هائلة فى إطار تحويل الإمكانات ، والطاقات ، والقابليات إلى قدرات وتحويلها بدورها إلي فاعليات إنها تحرك ضمن هذه المعادلة :

القابليات ← إمكانات ← طاقات ← قدرات ← فاعليات

وهى تتحرك صوب تأسيس مناهج نظر ، ومناهج تناول ، ومناهج تعامل ، وذلك فى إطار دراسة الظواهر المختلفة ، ومناهج تفكير ، ومناهج تدبير ، ومناهج تغيير ومناهج تأثير فى إطار التعامل المباشر مع الظاهرة فى إطار علوم العمارة الاجتماعية والهندسة الاجتماعية وبناء الأمة وبناء الحضارة كمجالات حيوية للفعل والتفعيل والفاعلية .

هذه القيمة كما نعرفها ، ونُعَرِّفُها امتدادات رحبة تتحرك بالمفهوم صوب تفعيله ، وتأصيل المفهوم أولى المتطلبات لعمليتى التفعيل والتشغيل وتأسيس أُطر وآفاق تتضمن أصول الوعى ومقاصد السعى .

وإذا ما اهتممنا بكل هذه العناصر التى أشرنا إليها آنفا من تأثيرات إعادة بناء مفهوم القيم على البنية العملية والحركية المتعلقة بالممارسة فإن معظم اهتمامنا ينصب فى جوهره على تأثيراته على البنية المعرفية والوظائف المنهجية . وهو أمر يشير إلى أكثر من سمة ووظيفة للقيم .

القيم مفهوم حضاري شامل ومفهوم مظلة يظلل منظومة من المفاهيم ، مفهوم عائلة **(أسرة كلمات)** ومفهوم واصل بين سلسلة من المفاهيم ، ويولد جملة مفاهيم ، ومفهوم جامع بين كل هذه العناصر.

القيم مدخل منهاجي يحرك إمكانات منهجية عند التأصيل والتفعيل والتشغيل .

القيم **إطار مرجعى** يحرك عمليات التأسيس صوب أصول المرجعية سواء تطرق الأمر إلى **(الكليات الكبرى) (المثيرة للإشكالات الكبرى)** والمحركة نحو **(أصول الالتزام الكلية)** ، ويحرك الوجهة نحو شبكة الإسنادات المرجعية للأفكار المختلفة .

القيم نسق قياسى يحرك عناصر التقويم والذى يقيس الفعل على ما تقتضيه القيمة ، فالقيم نسق قياسى تمثل الأصل ، والأفعال مع تجددها وتبدلها وتغيرها وتراكمها تمثل الفروع التى تقبل القياس على الأصل ، وعلة القياس تكمن فى القيمة الفاعلة المشتركة .

القيم تأسيس رؤية كلية للعالم تجد مجالاتها فى تأصيل رؤية كلية للتوحيد وما يؤسسه من نظرة مشتقة للكون والإنسان والحياة .

والقيم نموذج إرشادي (Paradigm) يملك أصول منظومة كلية متضمنة رؤية تأسيسية للوجود ، والأجندة البحيثة ، والقدرة على توليد الموضوعات وبناء نظرى ومفاهيمى .. ، وغير ذلك من أمور ترتبط بكل هذه العناصر .

مفهوم القيم وفق هذه التصورات المستندة إلى البنية اللغوية لمفهوم القيم من ناحية، والقيم كمفهوم سارى ضمن البنية المعرفية من ناحية أخرى ، يعبر فى ظل عناصره المختلفة والمتنوعة عن مفهوم شامل من حيث سعته ، واصل بين هذه العناصر المتعددة ، جامع لها ، وهو بهذا المعنى مفهوم منظومة تحرك هذه العناصر صوب ترتيب يحقق أصول الفاعلية والتأثير ، وهو واحد من مفاهيم الرؤية الكلية ، واحد ضمن أهم المفاهيم الحضارية الكبرى ، التى صاغت وصبغت نظرة إلى الحضارة وعملية بنائها وارتقائها (١٢٨) .

د- إعادة الاعتبار لمفهوم القيم : عملية البناء المفاهيمي رؤية كلية ومقترح حول عناصر البناء : (إشارات حول تطبيق الخريطة المفاهيمية) [١٢٩] :

إن مايجب الإشارة إليه ضمن هذا السياق هو أن مفهوم القيم وأهمية دراسته لابد أن يتواكب مع مسارات دراسية جادة لاتقتصر فحسب عند حد التعامل اللغوى أو المعجمى لمفهوم «القيم» أو البحث عن معانى هنا أو هناك ، ولكن مكانة واعتبارات تتعلق بوضع القيم ضمن المفاهيم الحضارية الكبرى ، يتطلب الاهتمام بعالم مفهوم القيم بدءا من عملياته ومرورا بالبحث في قدراته ووسطه المحيط به ، وانتهاء بعلاقاته ومستوياته المتعددة ، إنها محاولة ضمن المحاولات للتعامل مع الخريطة المفاهيمية وإمكانية تشغيلها بمناسبة مفهوم القيم .

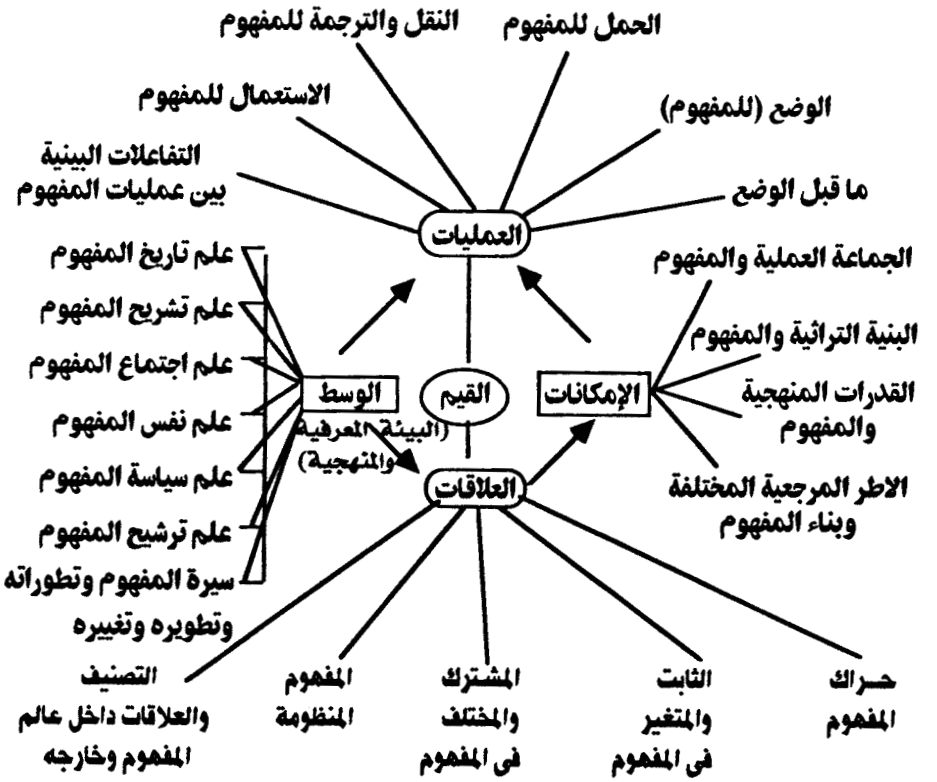

ماقبل المفهوم المفهوم الإشكالية :- في الحقيقة أننا أمام مفهوم إشكالى ، تزداد إشكاليته لو أردنا أن نتعامل معه بصدد بحث فى العلاقات الدولية، مجال بطبيعته إرتبط تقليديا بمفهوم القوة الذى احتل مكانة رفيعة فيه ، وقد اكتسب أرضا جديدة على حساب مفهوم القيم ، بينما سنجد أن تحديد مجال البحث ضمن دائرة الإسلام والذى يعرف بأنه دين القيم قد أضاف إلي هذه الإشكاليات جانب إشكالى آخر ، ربما يشير مع الخط المتصاعد لتهميش القيم إلي تهميش الإسلام ذاته ضمن حقل العلاقات الدولية ، ويجعل من رؤيته لهذا الحقل رؤية مُتحفية أو على الأقل مثالية ككلمة شفرية تشير إلى معنى الخيال واليوتوبيات، وانعدام اعتبار الواقع ، وساند هذه الرؤية عالم المسلمين الذى صار موضوعا مهما لهذا الحقل وليس فاعلا فيه أو فعّالا ، فصارت تأثيراته تابعة ، ومشاركته تبعية .

الوضع الإشكالى تختلط فيه عناصر الافتعال وبعض من مظاهر الانفعال ، فإذا بها تضيف إلى هذه الرؤية صناعة الصورة ، أكثر من التعرف بالصورة على حقيقتها ضمن خلفياتها وحياتها ومسيرتها ، ويتوج كل ذلك كثير من عناصر الإغفال .

مفهوم القيم الوضع . والتكوين بين مجالين : الوضع ضمن عملية تأسيس وتأصيل المفاهيم ، هو وضع للفظ بإزاء المعنى والوضع بذلك عملية لغوية ترتبط بالمعانى وسعة اللفظ واحتماله وامكانياته وقابلياته ، وقدراته ، وهو سعة تكمن فى اللفظ ذاته تحتوى وربما تحتضن عناصر المعنى المراد التعبير عنه ، وهو اختيار من أهل الفن والاختصاص يرى فى التعادل بين المبنى والمعنى قمة الاختيار المسئول للكلمة فى معناها ومبناها ، والأصل فى الوضع تحرى كمالات الكلمة والمناسبة بينهما ، ولأهمية هذا الأمر أفرد العرب والمسلمون علما أسموه «الوضع» وبدت علوم أخرى تسند وتتساند معه للتعبير عن مقام الكلمة وقدرتها على الإفصاح والبيان .

الوضع فى حقيقته عملية تقويم تتضمن القيام بمعايرة المبنى على المعنى ، المعانى اللغوية تتمثل فى هذا الإطار سعة لغوية للفظة القيم فى لغتها العربية لتشكل امتدادات مهمة بحيث تتعدد عناصره كما تتنوع أدواره وتفعيلاته ، اللغة تتيح اعتبار كل ماله قيمة ضمن منظومة مهمة وشبكة علاقات تحرك المعانى المختلفة وتنظم فيما بينها .

القيم كمفهوم لايحتمل أى عناصر أزمة في وضعه ، لأن أزمة الوضع غالبا ماتتحرك صوب العمليات الأخرى لأنها عمليات متراتبة ومتواقفة على بعضها فإن البدء

بالوضع الخاطئ غالبا مايتبعه أخطاء جمة فى الحمل والنقل والاستعمال فضلا عن قصور في العلاقات البينية فيما بين العمليات المختلفة ، وبينما تم وضع معنى Values. ضمن أسرة تتعلق بكلمات أخرى مثل Ethics , morals , Virtues , norms وغير ذلك من كلمات كانت توضح جوهر المفهوم القيمى ، فإذا بها تتحول فى الاستعمال حتى شاع أن الكلمة فى أصل وضعها تعبر عن معان مادية وموارد متنوعة تشير إلى الحقائق المادية العينية أكثر من إشارتها للحقائق المعنوية الأخلاقية ، من مثل قيمة الاستعمال والتبادل ، وفائض القيمة ، والقيمة فى المجال الاقتصادى . وقد كان هذا التحويل الاستعمالى تابع الى حد كبير إلى تطور الرؤية الكلية التى رأت فى ضرورات فصل عناصر الظاهرة الأخلاقية والظاهرة الدينية عن الظاهرة السياسية ، حتى توارى أصل الوضع وبرزت مفاهيم أخرى تدرس في تاريخ الفكر السياسى أكثر من تفعيلها ضمن أنساق الأفكار المختلفة خاصة تلك الحاملة لمعانى القيم والأخلاق .

بينما سنرى أن مفهوم القيم فى البنية المعرفية الإسلامية ووفق سعته اللغوية ، واتساع الشرعة لتحمل كل تنوعاته ، جعل القيمة تعبر عن عناصر الثبات والالتزام بجملة الكليات المتعلقه بعمارة الحياة الإنسانية . وظل هذا الوضع ثابتا مع تواكب أسرة الكلمات المرتبطة بها فى نفس المسار لم يصبها التحول إلا فى إطار عناصر إستبدال فى الفهم والحمل والإدراك والنقل من وعن منظومة الأفكار الغربية ، فصار معظم الحديث يدور حول مفهوم غربى لكلمة أو كلمات عربية مترجمة ولكنها تحمل ذات المعانى فى الأنساق الفكرية الغربية ، مما أحدث حالة من الفجوات ليس فقط بين الوضع والحمل والإدارك ، بل بين الوضع والاستعمال .

مفهوم القيم الحمل والإدارك ، النقل الزمانى والمكانى : وهنا بدا لنا أن هناك جملة من الإشكالات فى الحمل والإدراك سواء فى الفجوة بين الوضع اللغوى والحمل والإدراك عبر الزمان ، وبين الكلمة العربية والنقل المكانى وبدت الأمور تنعكس فى حيرة العقل العربى والمسلم ، ضمن تشكيلاته وانقساماته واستقطاباته حول القيم ، وإذا كان ذلك فى الحقل الثقافى العام ، فإنه يبدو أكثر مايبدو حينما نتكلم عن حقل العلاقات الدولية والتعامل الدولى . وذلك بفرض عناصر التعامل مع الواقع الذى قد يعطى حجية أعلى لمعاني مثلت كلمات طاردة لمعانى القيمة أو فهمها مثل «المنافع» «المصالح» «القوة» وشكل هذا وضعا مثاليا لحالة الإدراك العشوائية للمفاهيم فى أصولها وتأصيلها .

وصار أقرب إلى وضع إختلاط بين وضع الكلمة بإزاء المعنى أصابه تحول وحمل ونقل فرض فهمه وإدراكه ضمن منظومة كلمات الحضارة الغالبة أو المهيمنة ، والواقع الذى يرتبط بالغالب والمغلوب ومعادلات الضعف والقوة . وغالبا ما تكون عملية الحمل انعكاسا للحالة العامة وترجمة لعلاقات القوة ومعادلاتها ، فالكلمات تضعف فهما وإدراكا وحملا وتتحول عملية النقل والتقليد إلى حالة من التبعية من السهل تلمس أثارها والاستدلال على مظاهرها فى الأوساط العملية والعلمية (١٣٠) .

الشيوع بين فائض القيمة وفائض السلطة : نحن هنا أمام العملية الثالثة الاستعمال فى ظل واقع الاختلاط المفاهيمى (**وضعا وحملاً وإدراكاً**) الاستعمال انعكاس للعمليات السابقة ، إلا أنه يضفى على عالم المفاهيم حجية إضافية وهى الشيوع والانتشار ، الاستعمال هنا يدور ضمن آليات معينة حينما يكون «المفهوم» داخل ضمن دائرة العلاقة بين حضارتين أو نمطين ثقافيين تدور كلها فى إطار عناصر المثاقفة ، أو النفى أو الإقصاء ، أو التحويل ، أو الإبدال ، الاستعمال هنا يشكل وفقا لهذه الآليات حجابا على أصل الوضع ، وكأنه وفق حجية الشيوع والانتشار يقوم بوضع جديد للمفهوم ، يغطى مع ذيوعه على كامل مساحة المفهوم وضعا وإدراكا . وكأننا هنا أمام مايمكن تسميته تجاوزا بفائض القيمة المفاهيمى ، الذى يعكس فائض السلطة والقوة بالمفهوم الواسع .

مفهومات تتوارى وربما تحتجب وتنقضى ، ومفاهيم أخرى تتعملق وتذيع وتنتشر وتمارس كل الطرائق والأساليب لتعظم وجودها وتأثيرها واستعمالها (١٣١) .

المستويات البينية التفاعل والعلاقات وشبكة العمليات :- كما أكدنا آنفا فإن من أهم عناصر البحث عن المفهوم ، خاصة حينما يتعلق الأمر بمفهوم القيم الذى يشكل أحد أهم مستويات رؤية العالم ، والمتعلقة بعناصر نظريات الوجود والمعرفة والقيم للإنسان والكون ، والحياة من أهم هذه العناصر التى تتفاعل فيما بينها فى شكل علاقات بينية ورؤية كلية .

مفهوم القيم حالة بحثية نموذجية توضح عناصر العمليات الثلاث (**الوضع – الحمل الإدراك والنقل – الاستعمال**) وكذلك الأزمات المتعلقة بها ، مفهوم القيم واحد من أهم المفاهيم الكبرى الحضارية ومن مفاهيم المظلة ، والتى توضح كيف أنه مع مفاهيم أخرى على شاكلته إنما تؤثر فى رؤية الوجود ، ورؤية المعرفة . وتحرك عناصر

وعى وسعى يرتبطان بأصل هذه الرؤية ضمن التعامل مع العناصر الكلية الكون والإنسان والحياة .

إن رؤية كلية تهمش عناصر القيمة ضمن أنساقها لابد أن تختلف عن عناضر رؤية كلية تعطى الاعتبار لمثل هذا المفهوم وتجعله ضمن رؤية مركزية تتفاعل معها وبها ، من الواجب تفعيلها . إننا أمام إغفال فهم معين للقيمة واستعمال خذل معانى معينة في سياق الاستخدام والفاعلية والتفعيل .

ومن هنا ظل التعامل مع الأطر القيمية الإسلامية تعاملا تهميشيا رغم ما يملكه من فاعليات ذاتية .

قدرات الجماعة العلمية ومناهج القيم : مفترق طرق :- تتحرك الجماعة العلمية ضمن وجهتين . **وجهة** تمثلها الحضارة الغربية وأدبياتها المختلفة التى تتحرك ضمن توجهات سائدة (**مادية القيم – نسبية القيم – قيمة القوة – الفصل بين القيم السياسية وجوهرها الأخلاقى – القيم البراجماتية النفعية – قيم الحداثة ... الخ**) [١٣٢] ، عناصر متعددة تشكل رؤية متكاملة لموضوع القيم وان اختلفت فى تفاصيلها إلا أنها تمثل إتجاه غالب وسائد ومهيمن صحيح أن هناك محاولات لرد الاعتبار للقيم معنى ومبنى ، تأثيرا ومآلا ، دراسة وبحثا ، إلا أن هذا الاتجاه الصاعد لايزال يمثل توجها هامشيا ضمن الجماعة العلمية الغربية بحيث لايمكن أن نعتبر أن ذلك إنقساما جاداً داخل دائرة الجماعة العلمية فى حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية عامة وحقل العلوم السياسية خاصة . أما الوجهه الثانية فهى ماتمثله الجماعة العلمية فى دول العالم الثالث ومنها الدول الإسلامية والعربية التى تتحرك ضمن مسارين مفترقين ، **مسار** يحاكى الجماعة العلمية الغربية ويعتبر نفسه استمرارا لها ويستخدم شفرتها ومفاهيميها ومناهجها فضلا عما يكمن خلف كل ذلك من رؤى كلية وفلسفات سياسية وأطر مرجعية تشكل كيان من المسلمات فى النظر للموضوع وتناوله والتعامل مع قضاياه **مسار** يعبر عن توجه يرى فى القيم رؤية مركزية ضمن أطر مرجعية تأسيسية تتمثل فى الرؤية الإسلامية لهذا المسارات المختلفة التى تؤثر فى مجتمع لجماعة العلمية، يجعل من القيم موضوعا نموذجيا لوصف حركة الجماعة العلمية فى أجندتها البحثية ، والتى تتسم بقدر من الانقسام الشديد ، والذى غالبا لايحرك أصول التعامل البحثى المنهجى لغلبة عناصر المفتعل والمنفعل إضافة إلي عشوائية الظواهر .

أصول تنازع المرجعية :

يترتب علي وصف حال الجماعة العلمية ما يمكن الإشارة إليها فى إطار سيادة مناخ الإنقسام الحاد فى الرؤية والتوجه مايمكن تسميته «بتنازع المرجعية» ، وهو مايعنى فى البداية اختلاف المرجعيات يصل الحد إلى تشرذمها ، وبما يؤثر علي عناصر تحيز متولدة عن هذا الموقف سواء تعلق بالتحيز القافل أو التحيز الناقل ، وهذان تحيزان غالبا مايجعلان من التقليد سياقا منهجيا فى التعامل مع القضايا سواء تعلق بالقفز على اعتبارات الزمن – الواقع ، أو القفز على اعتبارات المكان – الواقع ، وهما فى النهاية لايتحركان صوب اعتبار الواقع الذى يشكل فى أحد مستوياته جزء لايتجزأ من المرجعية فى تحديد الاشكالات والقضايا وأجندة البحث . تنازع المرجعية تكمن من اكتفاء كل فريق بتأسيسه المرجعى لا بتكمالهما **(مرجعية الشرعة) (مرجعية الواقع)** ، وكرست جملة الممارسات الفصل فيما بينهما بحيث بدا الأمران لا يلتقيان فى إطار نسق يحدد أصول المرجعية التأسيسى والقواعد **(مناهج النظر)** والتعامل والتناول **(مناهج التعامل مع الواقع)** وفق أولويات يحددها الشرع فى أنساق قيمه وكلياته وأولويات يحددها الواقع فى أنساق أحواله وتفاعلاته وعلاقاته .

القيم كإطار للمرجع تحرك عناصر الجمع بين المرجعيات وتجدل فيما بينها ، ضمن تسكينها في مقامات الملائمة الفاعلة وذلك ضمن الاهتمام بمرجعية التأسيس ، مرجعية التحريك والمقصد ، ومرجعية المجال ، مرجعيات التفاعل فيما بينها غاية فى الأهمية ، والأقتصار على واحد منها أو الاكتفاء عليه أو الانكفاء به غالبا ينتج حالات من القصور وحالات من التنازع المتوهم فيما بينها .

القيم وتحول النماذج :-

من الأهمية في هذا المقام أن تتحدث عن فكرة «كون» فى تحول النماذج أو تحولات الرؤية . وهذا التحول يتخذ أشكالا مختلفة ليس في الانتقال الكامل ولكن فى التحرك داخل بنية الرؤية القيمية وما يتركه ذلك من آثار في هذا المقام . إننا أمام بدلا من الحديث عن تحول النموذج Paradigm shift ، قد نشير إلى تغير النماذج Paradigm Change » (١٣٣) .

إن إعتبار القيم نموذج إرشادى من القضايا المهمة ، وإن دراسة منهج النظر إلي القيم وتطوره بل تبدله وتحركه ضمن مسارات دون أخرى من الدراسات المهمة فى هذا

المقام للتعرف على حقيقة المفهوم وسيرته ، وتأثيرات ذلك على نواته الصلبة ، وما تبقى منه وماذا اختفى أو توارى ، عناصر مهمة ضمن هذه الدراسة لمفهوم القيم والانتقالات لعناصر التناول الاكاديمى والتعامل البحثى .

إن هذا العمل البحثى قد لايتحمله هذا البحث على تنوع النقاط التى أهتم بها ، وإنما يدرس ذلك كإشكالية من أهم إشكالات التنظير السياسى ، ومفهوم القيم في القلب من النظرية السياسية المعيارية .

القيم وأصول القدرات المنهجية :

فى إطار الإمكانات البحثية للقيم يجب علينا أن نتحرك صوب التعرف على سعة القيم وبما تحمله من إمكانات وقدرات وإمكانات وفاعليات ، وضمن حركة واعية لتأصيل مفهوم ، دون ممارسة عناصر «الهدر التنظيرى» ، أو هدر الإمكانية التنظيرية ، ومن أهم عناصر الاستثمار، الإمكانات التى توفرها إعادة تعريف القيم ضمن العمليات المنهجية المتكاملة وما يتركه ذلك من آثار على . الوصف والرصد ، التوصيف والتصنيف ، وحدات التحليل ، الوحدات المفاهيمية خريطة المفاهيم . الشبكة المفاهيمية ، التحليل والإمكانات المختلفة **(مداخل التحليل) (أدوات التحليل)** ، التفسير والأطر النظرية المتنوعة **(شبكة علاقات التفسير)** التقويم والقدرة على التعامل المستقبلى مع الظاهرة موضع الدراسة (١٣٤) .

مفهوم القيم والبنية التراثية :-

كذلك وفى إطار الإمكانات فإن علينا أن نوسع الدائرة التى تشملها خريطة المصادر للبحث فى مفهوم القيم ، القيم وفق هذا المقام ليست مجرد موضوع على أجندة كتابات التراث المختلفة ، بل هى قيمة بنيانية في ذلك التراث . موضوع القيم يعبر ويحق عن إمكانات بناء رؤية داخل كتابات التراث السياسى الاسلامى على امتدادات مصادرها المختلفة وتعلقها بفكرة القيم بمعناها الواسع ، بحيث لاتترك مجالا لمن أراد أن يفصل بين **«القيمة»** ومناهج النظر والتناول والتعامل ، فضلا عن التأثيرات الحاسمة لها فى عالم الواقع .

قد تكون هناك بعض التحفظات علي بعض الاجتهادات ضمن هذه الكتابات إلا أنها جديرة بالإشارة ، بحيث تكون أصول استدلال مهم ضمن **«محورية القيم»** في التفكير

السياسى الإسلامى والنظر إلى الظاهرة السياسية سواء في تجلياتها فى المجال الداخلى أو مجال التعامل الدولى والخارجى . وفى هذا السياق كان مهما فى إطار هذا البحث أن يعتبر الفكر السياسى الإسلامى فى حقل العلاقات الدولية ضمن اهتماماته . وتظل إسهامات المصادر التراثية فى تأصيل هذا المفهوم «القيم» وتفعيله وتشغيله من العناصر المهمة في هذا المقام .

التراث ومصادره تشكل ذاكرة مهمة لبناء المفهوم ، وتحرك عناصر فكر سياسى ربما تختلف استناداته عن الفكر الغربى فى هذا المقام . وهو أمر يتيح عناصر مقارنة منهاجية يمكن أن تؤسس ضمن هذه الدراسات ، معرفة عناصر الأطر المرجعية الكامنة التى تحدد مسارات الرؤية والتصور الكلى .

وربما يشير ذلك إلى ضرورة دراسة المصادر الفقهية ، وكتب الغزوات وكتب المعاهدات والمهادنات وكتابات التاريخ السياسى ، إذ تشكل مصدرا لا يستهان به فى بناء رؤية مفهوم القيم فى البنية المتعلقة بمصادر الرؤية التراثية (١٣٥) .

المفهوم والبيئة المعرفية والمنهجية والواقعية : كما نوهنا وسبقت الإشارة فإن المفهوم لابد له من بيئة ، والبيئة تتراوح بين مستويين متكاملين ، البيئة الأكاديمية وما تطرحه من رؤى معرفية وعناصر تعامل وتناول منهجى ، والبيئة بمعنى الواقع بكل امتداداته الزمنية والمكانية والإنسانية . ولاشك أن هذا البحث يفيد فى تصنيف هذه الاتجاهات وإمكانات نقدها سواء تعلقت تلك البيئة بالدراسات الغربية أو العربية والإسلامية فى هذا المقام .

وما يتيحه ذلك من مقارنات مهمة بين النوعين من الدراسات ، وما يتركه من دلالات على البحث فى مثل هذا الموضوع ومتابعة مفهوم القيم فيه ، إشارات عابرة قمنا بالتنويه لها وحسب هذا البحث الوعى باتجاهات الدراسات السابقة فى هذا الموضوع ودراسة هذا المفهوم .

تاريخ المفهوم – السيرة والذاكرة المختلطة : وما يشير إليه ذلك من تطور المفهوم فى ذاكرته المعرفية والفكرية الغربية من ناحية ، وسيرته فى ذاكرته المعرفية والفكرية العربية من ناحية أخرى ، وعناصر إختلاط الذاكرة ضمن بيئة تتسم باختلاط الظاهرة ، وتعدد العوامل المتفاعلة فى نشأتها وتكونها وتطورها (١٧٦) .

علم اجتماع المفهوم بين تشكيلات القوة وتشكيلات القيمة : ودراسة تاريخ المفهوم تنقلنا فى تنقلاته وتطوراته إلى علم إجتماع المعرفة رأسا ودراسة علم إجتماع المفهوم ، والقوى المعرفية والاتجاهات الأكاديمية خلف كل اتجاه أو رؤية ، نظن أن مفهوم القيم أحد المفاهيم النماذجية فى هذا المقام .

علم نفس المفهوم ضغط الواقع والتبعية : وضمن شبكة الدراسة لموضوع المفاهيم فإن دراسة علم نفس المفهوم أى الحالة الجماعية لتقبله أو رفضه ، أو تقبل فهم خاص به ، هى عمليات نفسية جماعية تسهم فى قبول المفهوم كما تسهم فى شيوع استعماله وهى من الأمور الجديرة بالمتابعة عند الحديث على بيئة المفهوم وتطوراته .

ولاشك أن واقع المفهوم يخلق حالات وقابليات مهمة تبنى التصور حيال المفهوم وتحدد مجال إدراكاته ، وعالم المفاهيم الحضارية ليس بعيدا عن هذه الدائرة بل هو واقع فى صلبها .

علم سياسة المفهوم قيمة القوة وقوة القيمة ..: ويبدو لنا أن هذا الركن الشامل لعناصر البيئة ، بل هو المغلف لها جميعا وذلك بحكم أن المعانى صارت تصنع على الأرض وفق علاقات قوة ، ومفاهيم مثل القوة والقيمة ، أصبحت تدعو بعضها بعضا إما على سبيل التضايف أو التنازع ، أو ضمن علاقة نسيجية تحكم عناصر تفاعل ضمن نسب محددة فى نسيج التنظير للعلاقة بين المفاهيم .

علم تشريح المفهوم وترشيحه : الفاعل والمفتعل والمنفعل والمغفل : إن المفهوم يشير إلى جملة من المعانى ، ويتعامل مع جملة من الظواهر والتعرف على الفاعل فى المفهوم ، وعناصر الافتعال فيه ، وعناصر الانفعال داخله وبه ، والعناصر المغفلة أو المسكوت عنها أو الكامنة أو المكبوتة فيه إنما يحرك عناصر مهمة ضمن عمليتين متكاملتين لاتقل أهمية بعد تلك الدراسة الاستكشافية للمفهوم وبيئته وسيرته .

الأولى : علم تشريح المفاهيم : عناصره – إمكاناته – مفاصله ، مكامن القوة فيه ، شبكة علاقاته ، أجهزته المختلفة وقدراتها على تفعيل المفهوم ، ووضع الخلية المفاهيمية ، ونواتها الأساسية .. ومايرتبط بذلك من عمليات فرعية يجب التفصيل فيها فضلا عن التأصيل والتفعيل .

الثانية : علم ترشيح المفهوم : من جملة الشوائب العالقة به المختلطة به إختلاطا شديدا وهو ما يشكل فى الحقيقة حجبا للمفهوم والقيام على تفعيله وتشغيله ، عملية

الترشيح تهتم بما يختلط به من مفاهيم وما تركه الواقع عليه من تأثيرات من الضرورى التعرف عليها .

(العلاقات) :

مفهوم القيمة بين الاستعارة والارتحال حراك المفهوم : وضمن هذه الدراسة المفاهيمية لمفهوم القيم والظواهر المتعلقة به تثار قضية الاستعارة والارتحال المفاهيمى ودلالاته فى هذا المقام .. إن نشأة مفهوم القيمة فى عالم الاقتصاد ضمن منظومته فى والنسق المعرفى الغربى له دلالاته فى النظر للمفهوم وتحديد وجهته (١٣٦) .

وتضمينات هذا المفهوم ضمن أنساقه ومصادره المرجعية التأسيسية لابد أن يكون له تأثيراته فى هذا المجال .

ثبات النواة الصلبة فى المفهوم التى تشكل أهم عناصر الخلية الحضارية الحية فيه لضمان فاعليته ، غير مانعة من تحريكه أو حركته ، القيمة هنا كمفهوم تجلى فى نظريات : المصلحة ، القياس ، المقاصد ، السنن ، قيم التأسيس ، كليات الشريعة ، الرؤية الكلية العقدية ، العمران ، الاستخلاف ، الأمة ... إلخ (١٣٧) .

الثابت والمتغير ، المشترك والمختلف ضمن مفهوم القيم : وضمن سياقات عملية التشريح والترشيح معا يجب ألا يطغى علينا التفكير فى دائرة الثبات فى المفهوم فى ألا نلحظ الاهتمام بالمتغير منه ، وكذلك لا يتحكم بنا التفكير بالمختلف فيجعلنا نغفل المشترك والعكس . إن مراعاة عناصر الميزان بين الثابت والمتغير ، والمشترك والمختلف، إنما يعبر عن مدخل لايغلب أحدهما على الآخر ضمن عناصر تعتبر ذلك ضمن مفهوم القيم . سنجد إشارات مهمة إلى كل ذلك عند الحديث عن المفردات أو التفعيل أو التشغيل .

القيم مفهوم وظيفي : المكانة والدور : وضمن عمليات إعادة البناء علينا أن نحرك مفهوم القيم ونؤصله كمفهوم وظيفى لايحمل عناصر المثالية المغفلة للواقع ، أو فرض الأمر الواقع مهملا للقيمة ، وظيفة المفهوم هنا تسير فى سياق تأصيل المفهوم بما يعيد إليه مكانته واعتباره ، دوره فى التحليل ، وتحديد دوره الحقيقى وفاعلياته فى الظاهرة ، وإمكاناته التقويمية فى هذا المقام .

قيمة التصنيف ، وتصنيف القيم : والقيم شأنها شأن بقية المفاهيم من المفاهيم الكبرى القابلة للتصنيف ضمن شبكة علاقات تؤصل معنى « **شجرة مفاهيمها** » أو «**عائلتها الممتدة** » .

قيم التأسيس فى هذا المقام جديرة بالتأصيل ، وقيم الأساس جديرة بالتفصيل والقيم النظامية وقيم الوسائل والمجالات جديرة بالتشغيل (١٣٨) .

عمليات متراتبة تقوم على عمارة مفهوم القيم كل منها يؤدى وظيفته ، وكل منها تتساند مع الأخرى ضمن عناصر علاقات من التفاعل والتداخل والاستطراق فيما بينها .

العلاقات المنظومية في عالم مفاهيم القيم : والقيم كمفهوم كلى ضمن نسق المفاهيم الحضارية الكبرى ، هو مفهوم منظومة تتكون داخله ، وبين مفرداته ، وبين غيره مما يرتبط به ، أو يستدعيه من عالم مفاهيم ، علاقات منظومية يمكن أن تصورها فى أشكال نسقية ، من التداخل والتفاعل والتقاطع والتساند والتصاعد والتصارع والتناقض والتكافل .... إلخ .

مفهوم القيم وإشكالاته المتعددة ضمن المفاهيم النموذج فى هذا المقام ، تجعلنا نلحظ علاقات التصاعد بين القيم بما تثيره من قضايا وأفكار فى حقل دراسة الظاهرة السياسية عامة ، والظاهرة الدولية على وجه الخصوص .

مفهوم القيم بين تقطيع الأوصال وتفعيل شبكة علاقاته : ربما نتساءل فى النهاية بعد تلك الإشارات المختلفة التى قدمناها حول ضرورة دراسة مفهوم القيم على هذا النحو المتعدد المستويات والعلاقات والبيئات والعمليات ، **ما هى الجدوى البحثية والمنهجية والأكاديمية ، والواقعية من دراسة متعمقة لمثل هذه الأمور المقترحة ؟** .

إن الجدوى البحثية والمنهجية من دراسة على هذا المستوى ستحرك عناصر تفعيل شبكة العلاقات كمفهوم القيم لمفهوم منظومة ، بدلا من الدراسات التى اتخذت مسارا أسهم فى تقطيع أوصاله لأسباب متنوعة ومتعددة ، أشرنا إلى بعض منها ، وربما ينضاف إليها مجموعة أخرى من الأسباب ، ربما لا تتضح إلا بممارسات بحثية تكشف عن بعض الكامن ، أو تشير إلى قرائن مهمة فى هذا المقام .

نظن أن هذا يقودنا بحق إلى المفهوم وما يؤسسه من رؤية ، وما يؤصله من مدخل منهجي ، وما يحيل إليه من إطار مرجعي ، ويشكل في إطار وظيفته باعتباره نموذجا إرشاديا أكاديميا علميا وعمليا .

إنه يتحرك ضمن رؤية كلية شاملة إلى استبدال حال الدراسة الأكاديمية للقيم من حال تقطيع الأوصال ، إلى تفعيل شبكة علاقات فيما بينها ، وإبراز ما بينها من اتصال . إنها عمليات تفرضها مقاصد إعادة البناء وما تحمله من مسارات بحثية تسهم في تعميق النظر والتناول والتعامل لهذا الموضوع ، والمفهوم ، والظواهر المتعلقة به ، والمثارة بمناسبته ضمن مجالات معرفية مختلفة ، وعلى رأسها ظواهر التعامل الدولي (١٣٩) .

لقد طال بنا البحث في نقطة المفهوم والإمكانات التي يحملها هذا المستوى في رد الاعتبار للقيم ، وننتقل من دراسة عالم المفهوم ، إلى الإمكانات الأخرى التي يحملها (١٤٠) .

(٤) التصنيف ورد الاعتبار للقيم في الرؤية الإسلامية :

من نافلة القول أن نؤكد أن عمليات التصنيف على أهميتها لاتعني بأي حال من الأحوال فصلا بين عناصر التصور القيمي في كليته ، وفي تكامل وتفاعل عناصره .

* **فالقيم السياسية والقيم الأخلاقية كتصنيف لا يعني فصلا بينهما** ، بل يعني وحدة القيم في تواصلها وتفاعلها ، بل القيم السياسية فرع على القيم الأخلاقية مشتقة منها تابعة لها .

* **ثم هناك قيم مؤسسة تقوم بعملية التأسيس (التوحيد – التزكية – العمران)** وهناك قيم أساسية تقوم بعملية التأصيل **(العدل – الاختيار – المساواة .. إلخ)** ، وهناك قيم مشتقة تتصل أكثر من غيرها بمجال الدراسة أو القضية موضع البحث ، هذا التصنيف بدوره لايحمل عناصر منفصلة ، ولكنها في حقيقتها عناصر تراتبية متصلة .

* وكذلك فإن **تصنيف العلاقات بين القيم** هي أيضا من قبيل التصنيف الدراسي والتي تتواصل وتتفاعل بما يؤكد التكامل فيما بينها وافتراض علاقات التراحم بين أشكالها ومستوياتها .

* وكذلك فإن **مفردات القيم** كما سيتبين من خلال الدراسة التفصيلية لمفردات القيم . إلى قيم تأسيس **(العقيدة والشرعة وقيم التأسيس)** ، وقيم تحريك ومقصد **(السنن والمقاصد)** ، وقيم مجال وفاعلية **(الأمة والحضارة)** ، لا يمكن النظر إليها إلا بكونها مفردات ضمن نظام للقيم تتكامل فيما بينها .

* **والبحث ضمن مستويات ثلاث (التأصيل والتفعيل والتشغيل)** لا يعنى بحال انفصالا بين المستويات الثلاث المتنوعة ، ولكن تعنى أنها عمليات بعضها من بعض تثبت أن عناصر التأصيل تملك حجتها من خلال عمليات التفعيل ونماذج التشغيل .

هذه بعض الأمور التى يمكن أن نوضح منهج النظر لكل عمليات التصنيف الواقعة ضمن هذا البحث بكل أجزائه ومكوناته وتراتباته وتفاعلاته ، على ما سنرى لاحقا (١٤١) .

(٥) القيم مدخل منهجي :

فى إطار التعامل مع القيم باعتبارها مدخلا من جهة ، وإطارا مرجعيا من جهة أخرى .

فإن مفهوم القيم ضمن هذه الأوصاف والسمات، والوظائف والأدوارمفهوم شامل بما تؤديه سعته اللغوية وانتشاره فى فضاء كثير من العلوم ، كما أنه يتسم بطبيعته المظلية **(مفهوم المظلة)** يظلل على جملة المفاهيم الأخرى التى ترتبط بأصول المنظومة الحضارية ، وهى من هذا الباب واحد من أهم المفاهيم الحضارية الكبرى يتحرك صوب قيمة استعمالية وقيمة تأثيرية متعدية وممتدة ، فهو مفهوم معادلة يتضمن مستويات معينة ومتعددة من العلاقات البسيطة والمركبة يحرك شبكة من المفاهيم ضمن منظومة سباعية على ما سنرى فى بنائه على مستوى العناصر والمفردات من جهة ، وعلى مستوى المنظومة والعلاقات من جهة ثانية ، وعلى مستوى التفعيل والتشغيل من جهة ثالثة (١٤٢).

القيم وفق هذا التصور الكلى الشامل تتحرك صوب الأداء والوظيفة والدور والمجالات والوسائل والقدرات والعلاقات ، والغايات والمقاصد التى يمكن ترجمتها .

إلى هذه الأشكال

(القيم مفردات وشبكة منظومية)

* القيم (المعنى الممتد الشامل)

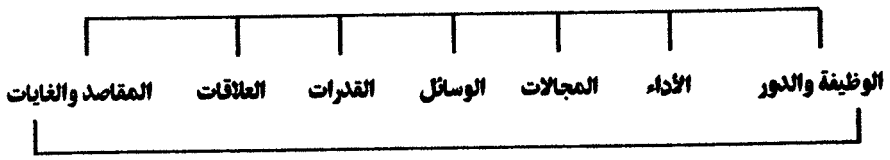

* القيم شبكة منظومية

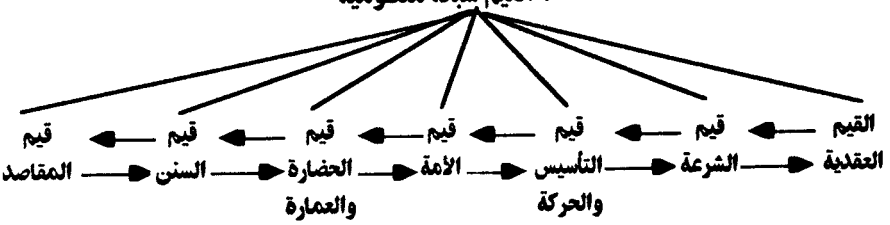

* القيم والشبكة التوحيدية المعرفية

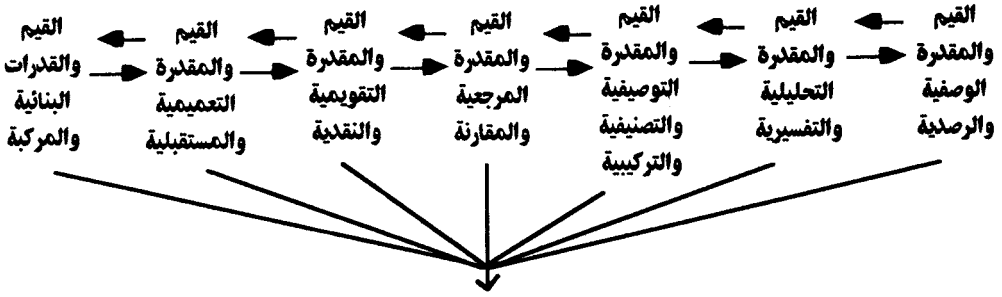

القيم وفق هذا التصور يمكن أن تقوم بكامل الأدوار والوظائف المنهجية وبما يوضح هذه المسارات جميعا فى إطار استعراض المفردات والحديث عن العلاقات والوقوف عند التفعيلات والتطرق إلى نماذج التشغيل .

(٦) القيم وتأصيل رؤية للعالم :

« رؤى العالم » أو « النظرة إلى العالم » أو « استشراف العالم » هى المصطلحات الأكثر شيوعا فى الاستخدام العربى ترجمة للمصطلح الألمانى الأساسى "Weltanschaunng" ، وإن كان مصطلح رؤية العالم هو الأكثر انتشارا ، بينما تعتبر كلمة World View هى الترجمة الانجليزية الأكثر شيوعا (١٤٣) . ولو أن بعض هؤلاء العلماء لا يزالون يفضلون استخدام الكلمة الألمانية نظرا لصعوبة ترجمتها أو إيجاد مرادف دقيق لها . بل إن بعض المشتغلين بدراسات رؤى العالم قد يرادفون بين كلمة Weltauschaunng وكلمة ثقافة ، وبذلك نجد أن دراسة رؤية العالم فى أى مجتمع هى فى آخر الأمر دراسة لموقف الإنسان لكل ما يحيط به . فإن الرؤية والإسلامية للقيم وما تمثله من سعة المعانى والدلالات التى تحملها تمثل أهم مصادر تأصيل « رؤية العالم» ، رؤية توحيدية للعالم بما تحمله من عناصر مهمة تشكل جوهر القيم وفاعليتها ، للعالم من خلال منظور القيم وفعالياته ، هذا المنظور يحول كل مكونات رؤية العالم إلى قيم ذات علاقات متشابكة ومتفاعلة ، ويحول كل المترتبات عليها إلى قيم مشتقة منها ، خاصة أن الرؤية القيمة تتكون من خلال مصادر تأسيس ، يشكل القرآن والسنة أهم مصادرها وكذلك رؤى التأسيس المستنبطة منهما ، رؤية العالم كعقيدة ، ورؤية العقيدة كرؤية العالم ، رؤية خصائص الشرعية ومكوناتها باعتبارها صياغة لرؤية للعالم ، رؤية قيم التأسيس باعتبارها رؤية للعالم **(التوحيد وما يرتبط به من قيم)** ، رؤية الأمة ومكانتها ومسيرتها باعتبارها أساس رؤية للعالم ، **(مجال الفعل والفاعلية)** ، رؤية الحضارة والعمران كرؤية كونية للعالم ، رؤية السنة باعتبارها رؤية للتاريخ والواقع والمستقبل وباعتبارها رؤية مفسرة ومقومة للعالم ، ورؤية المقاصد تعتبر أيضا رؤية للعالم والوسط المحيط فى إطار رؤية تحرك عناصر الحفظ والعمران .

إن هذه الرؤية ذات العناصر المتكاملة من تأسيس وتحريك ومقاصد ، ومجال وفعالية ، تكون رؤية كونية للعالم تحرك مبادئ ووسائل وممارسات ترتبط فيما بينهما لتكون منظومة متكاملة بحيث تتسع منظومة القيم لتستوعب كل عناصر رؤى العالم تأسيسا ومسيرة وتأثيرا وفاعلية .

(٧) القيم نسق قياسي :-

النسق القياسى بمثابة تصور تجريدى ونموذج تحليلى تستنبط خصائصه من واقع التقاليد الحضارية والخبرة التاريخية للكيان الاجتماعى الحضارى .

ويمكن أن تقدم لنا التقاليد الحضارية أكثر من " نسق " فى ضوء تعدد وتنوع مصادر هذه التقاليد الحضارية ، وفى ضوء تطور الخبرة التاريخية ذاتها ، فإنه فى ضوء تعدد وتباين روافد التقاليد الحضارية من جانب وفى ضوء الخبرة التاريخية التى شكلت الوعاء التنظيمى للجماعة يتضح لنا أن التجريد الذى ينطوى عليه النسق التحليلى ، لايفيد الجمود والاطلاق عند توظيفه فى واقع سياسى محدد قدر ما يفيد فى تحديد بعض ملامح هذا الواقع وفى استشراف اتجاهاته .

وإذا كان لنسق قياسى معين أن يتبلور فى سياق خبرة حضارية محددة ، فإنه عند تجريد هذه الخبرة من واقعها التاريخى وصبها فى نموذج تحليلى ، يصبح هذا النموذج نسقا قياسيا قابلا للتوظيف خارج إطاره التاريخى والحضارى ، وإن كان هذا التوظيف يجب أن يصحبه الكثير من الحذر والتحفظ . كما يتطلب عمليات منهجية إضافية ترتبط بإمكانيات تعدية النسق وغير ذلك من شروط .

والسؤال المنطقى الذى يلوح لنا ونحن ازاء طرح إطار مرجعى بديل ومتكامل .

هل يمكننا أن نتخذ من التقاليد الحضارية والخبرة التاريخية للكيان الاجتماعى الحضارى - بمضمونه الإسلامى الإطار المرجعى لاستخلاص بعض الخصائص والملامح التكوينية الأساسية والذى يمكننا من تجريده فى صيغة " نسق قياسى " يقدم لنا مفهوما ذا أبعاد تحليلية وموضوعية معا ؟ (١٤٤) .

يجب الأخذ فى الاعتبار الملاحظات التالية :

١ - أن تمايز النسق القياسى إنما يستمد من الخصائص التاريخية والموضوعية للحضارة العربية الإسلامية .

٢ - أن النسق القياسى وعاء تنظيمى تتمثل فيه أبعاد " الواقعية المثالية " والمثالية المحققة .

٣ - أن النسق القياسى يقدم إطارا يجمع ما بين أبعاد التماثل والتنوع ويقيم الجسور بين عناصر الثبات والتحول التى تنطوى عليها الظاهرة الحضارية .

٤ – قوام النسق القياسى أصول قيمية محددة (**عقيدية واخلاقية ومعنوية ورمزية**) تمتد وتتفاعل فى مرونة تنظيمية غير محدودة ، وهو لا يرتبط بشكل تنظيمى معين ولا يقف عند مرحلة محدودة . وتاريخية معينة وهو يكشف لنا عن أصول تنظيمية لا عن أشكال أو أبنية تطبيقية .

٥ – إذا كان النسق القياسى يستمد تاريخه من تقاليد حضارية متعينة ومتميزة ومن ثم يعبر عن خصوصية كيانية إلا أنه من منطلق هذه الخصوصية ذاتها يتجاوز التجربة المتعينة ليكتسب دلالة انسانية وعالمية عامة . يمكن فهم ذلك فى إطار اعتبار الإسلام دعوة عالمية من ناحية ، وصلاحيتها للزمان والمكان فى تنوعهما من ناحية أخرى .

أما إذا اقتصرنا على الهدف المباشر من استخلاص هذا النسق القياسى لتوظيفه فى تحليل الواقع السياسى والدولى بما فيه من تعدد نظمى كثيرا ما يصل إلي حد التضارب بين الأنماط السياسية القائمة – فما هى وظيفة هذا النسق القياسى عملا ؟ . يقدم لنا مفهوما تحليليا ، ويقدم معيارا للتوصيف والأحكام فى دراسة هذه النظم كما يقدم " مثالية " تتفاوت فى إدراكها وأخيرا يقدم إطارا مرجعيا لهذه النظم على اختلافها .. وهذه هي الوظيفة التكاملية التى يحققها النسق القياسى على مستوى التناول المنهاجى .

إذن مفهوم النسق القياسى بما يملك من عناصر توصيف وقدرة على التصنيف وقابليات التوظيف يتقاطع مع هذه الأمور جميعا .

وواقع الأمر أن مفهوم النسق القياسى فى تكوينه من كلمتين النسق بمعنى (**العناصر والمفردات – والعلاقات – والتفاعلات**) إنما يعبر عن عمليات مهمة في بنية النسق القياسى ، أما صفة القياس فإنها تعبر عن إمكانات هذا النسق القياسية وفق معانى إمكانيات قياس الواقع على النسق بكل مكوناته وإمكاناته ، بما يقوم به من وظائف تقويمية تسبقها بالضرورة العمليات المنهاجية السابقة عليها (**الوصف والرصد – التصنيف والترتيب – التفسير والتحليل – التعميم والتقويم ...**) ، كما توضح كيفيات التعامل مع الواقع فى إطار إلحاق الفرع المتولد والمتجدد ، بأصل تأسيسى ، من أجل علة تجمع بينهما .

النسق القياسى بهذا المعنى ليس نمطا مثالياً بالمعنى التعبيرى المتعارف عليه ، فهو فى إطار انفتاحه يراعى عناصر التنوع والتعدد من جهة ، كما أنه لايهمل عناصر

الواقع بل يجعلها أحد عناصر التأسيس وبمايفعل عناصر الذاكرة الحضارية والتاريخية والتراثية بالمعنى الواسع والممتد من جهة أخرى .

إلا أن أهم وظائفه كما سلف القول هى الوظيفة التقويمية – القياسية والتى تحرك عناصر مكملة ومتساندة مع ما يقدمه النمط المثالى ، والإطار التحليلى والإطار المرجعى، والنموذج الإرشادى ، والمنظور .

وأهم وحداته في المنظور الحضارى الإسلامى تكمن فى الكيان الاجتماعى الحضارى ، والبيئة الحضارية الإسلامية ، والأمة كأهم وحدة تحليلية ، . وغير ذلك ، القيم وفق هذا التصور ، وضمن رد الاعتبار لها ، وبناء المفردات والمنظومة القيمية ، وإبراز الإمكانات التفعيلية والنماذج التشغيلية إنما تعبر عن إمكانات هذا المدخل فى القيام على وظيفة التقويم .. رؤية متفحصة للمدخل السننى ، والمدخل المقاصدى وغيرها من مفردات يمكن أن تؤصل هذه الوظيفة التقويمية .

(٨) القيم نموذج إرشادي :

يبدو لنا مع تفحص نموذج "كون" فى كتابه « بنية الثورات العلمية » [١٤٥] أننا أمام عمل مهم ضمن أعمال فلسفة العلم والتى تحدد عناصر معينة "للنموذج الإرشادى " عناصر خمسة رئيسية ، يمكن من غير تعسف شديد إضافة عنصر سادس يأخذ فى الاعتبار حراك هذه العناصر من جانب ، وتفاعلها من جانب آخر ، وتشغيلها من جانب ثالث ، وبغض النظر عن انتقادات تتحرك صوب انتقاد المفهوم التأسيسى الذى أسهم به كون "Paradigm" ، وغموض بعض تعريفاته ، وانتقادات أخرى ومراجعات لمعنى "الثورة العلمية " فيما قصده "كون" . وانتقادات ثالثة حول "تكون البراديمات" "Paradigms" وصناعتها ، إلا أن إسهاما كهذا لابد أن يتخذ مكانته المعرفية حتى لو أضفى عليه الباحثون بعضا مما عندهم وأضافوا وبدلوا وعدّلوا . يشهد لذلك العناصر التى يمكن أن يشتمل عليها نموذج "كون" ، وإمكانات تشريح النماذج تمهيدا لتفعيلها وتشغيلها [١٤٦] .

هذا البحث يتضمن " دعوى علمية مهمة " وهى تتأسس على إمكانية تحويل القيم ضمن الرؤية الإسلامية لبناء منظومة وشبكة علاقات بين مفرداتها ووحداتها وآليات تفعيلها ونماذج تشغيلها بما يثبت لهذا المدخل عناصر تعزز وصفه كنموذج إرشادى ضمن رؤية إسلامية ، ومحاولات تشغيلية فى مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية على وجه الخصوص .

القيم كنموذج إرشادى

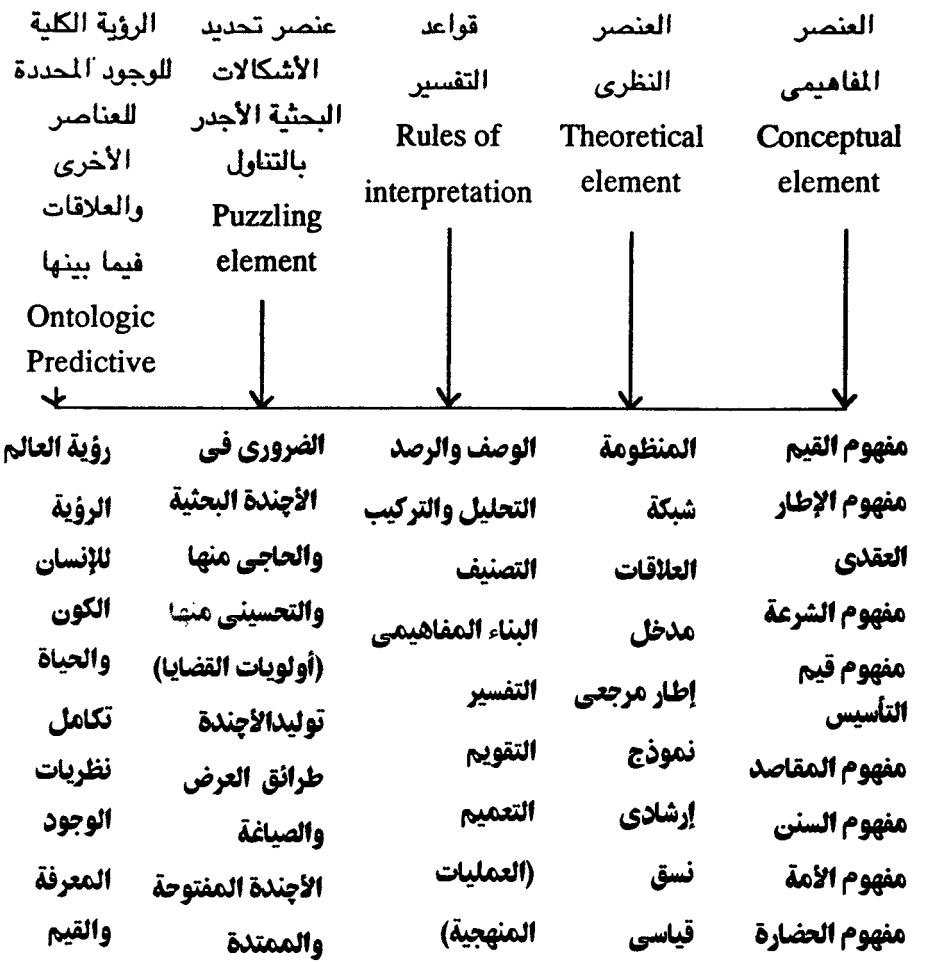

نحن أمام نموذج إرشادى بنائى يحرك عناصر بحثية وعلمية ونظرية ومنهجية وأكاديمية صوب تعامل يعتبر مجال العلاقات الدولية فى الإسلام هو المجال الاختبارى الذى تحرك هذا المشروع نحوه .

(٩) القيم إطار مرجعى :

هناك نوعان رئيسيان مما يمكن أن يطلق عليه الإطارات المنهجية . النوع الأول هو الإطارات النظرية أو المرجعية . والنوع الثانى هو الإطارات التحليلية أو الاقترابات .

ويستخدم اصطلاح إطار مرجعى كاصطلاح فنى فى مناهج البحث ، ليشير بصفة عامة إلى الإطار النظرى أو مجموعة الافتراضات الأساسية التى تشير إلى طبيعة الحياة وأبعادها الأساسية وعملياتها ومسار حركتها التى يؤمن بها الباحث أو يتخذها مرجعاً ومرشداً له فى دراسته لظاهرة من الظواهر (١٤٧) .

وهذا النموذج أو الإطار المرجعى يؤثر تأثيراً بالغاً فيما نبحث عنه وننظر إليه ونقوم به ، فهو يحتوى على مجموعة من الافتراضات التى تشير إلى طبيعة المجتمع السياسى وأبعاده الأساسية والعوامل المؤثرة فى ظواهره وفى عملياته ومسار حركته ، ومن هنا يخلق الإطار المرجعى تصوراً للعوامل الأساسية التى تؤثر في الظواهر السياسية والاجتماعية ويحدد المفاهيم والمقولات الرئيسية التى تصف وتفسر السلوك والظواهر ، وبالتالى فإن الإطار المرجعى يؤثر بطريق مباشر وغير مباشر فى عملية البحث العلمى سواء فيما يتعلق بتوجيه الأنظار إلى موضوعات دون أخرى وفى فرض للفروض وتحويل المفاهيم إلى متغيرات ، أو بالنسبة لجمع المادة اللازمة للبحث بالتأثير على نقط الاهتمام وعلى الملاحظات التى نحاول ربطها مع غيرها من الوقائع ، بما يؤثر فى تنظيم الحقائق الناتجة من عملية البحث أو تفسير ما تم الحصول عليه من نتائج .

فالإطار المرجعى محدد لإدراك الباحث ، ماله دلالة وأهمية عند النظر إلى الظاهرة وفى وصفها وما يفتقر إلى تلك الدلالة والأهمية ، فإدراك الظواهر ووصفها ليس نسخاً للواقع الخارجى ولكنه تنظيم انتقائى لهذا الواقع ، ويتحدد هذا الانتقاء فى عملية البحث بناء على الاطار المرجعى الذى يوجه إدراك الباحث نحو جوانب معينة دون أخرى من جوانب ذلك الواقع المتعددة استناداً إلى ما يحتويه هذا الإطار المرجعى من مفاهيم ومقولات يمكن أن يوصف على هديها الجانب الذى يختاره الباحث من الظواهر ، وعندما يصل الباحث إلى مجموعة من النتائج فإن الإطار المرجعى يستخدم أيضاً فى تفسير تلك النتائج .

وقد يخلط الكثيرون بين اصطلاح « **إطار مرجعى** » واصطلاح « **نظرية** » ، وقد يستخدمون الاصطلاحين للإشارة إلي نفس الشئ . فللنظرية فى العلوم الاجتماعية معان عديدة ، منها ما يشير إلى مدرسة من مدارس الفكر مثل قولنا « **النظرية الماركسية** » ، والنظرية بهذا المعنى تعكس فكرة الإطار المرجعى . بينما النظرية بمعناها الضيق قد إلى مجموعة من الفروض المحددة التى تفسر ظاهرة من الظواهر .

ويفيد الاطار المرجعى (**النظرية بمعناها الواسع**) فى بناء النظرية بمعناها الضيق ، وهذا هو سر قول البعض أن الإطار المرجعى قد يؤدى إلي تطوير مجموعة من النظريات بينما نظرية واحدة قد تكون من القوة بحيث تصبح إطارا مرجعيا (١٤٨) .

تعدد الاطارات المرجعية وإشكاليتها .

من الحقائق المسلم بها كما يقول "بارسونز" أن أى وصف علمى لاهتمام معين إنما يتم على ضوء إطار مرجعى أو أكثر . أى أن هناك تعدد فى الإطارات المرجعية فى العلوم الاجتماعية . ولكن فى نفس الوقت فإن الإطارات المرجعية ليست متسقة متناغمة مع بعضها البعض ، بل إنه كما يقول "كون" فإن العلوم الإجتماعية تقوم على مجموعة من التصميمات (**الإطارات المرجعية**) المتناقضة رغم أنه يمكن القول أن كل منها صادق فى حدود معينة .

ذلك أن الإطارات المرجعية الخاصة بالإنسان والمجتمع والسياسة والاقتصاد .. الخ ، تنطوى على مضامين أخلاقية وعقائدية واضحة ، وأنها ليست مجرد تصورات علمية بحتة. ومن هنا تكمن خطورة الاعتماد على إطار مرجعى واحد قد يمثل أيديولوجية علمية تحجب أجزاء من الحقيقة وتحد من رؤية الظاهرة رؤية كاملة . فالإطارات المرجعية كما يقول "كانتربل" تبنى على معايير حكم وهى مجموعة من القيم والافتراضات التى يتعلمها الباحث وخصوصاً فى بداية حياته ويأخذها كمسلمات لاتحتاج إلى نقاش ، وتشكل الأساس السيكلوجى لتفسير المواقف ومعايير للحكم على الأمور (١٤٩) .

ويمكن القول أن هناك ثلاث إطارات مرجعية رئيسية فى العلوم الاجتماعية ، وهى إطار القيم وإطار التبادل وإطار الصراع . وتمثل هذه الاطارات بدرجة أو أخرى الفلسفات الاجتماعية والسياسية السائدة فى العالم . فيعتبر الاطار الأول أميل إلى الفكر المحافظ والتى تمثله كتابات بارسونز أما الأخير فهو أميل إلي الفكر الثورى التقدمى والتى تجسده كتابات كارل ماركس . ويقف الثانى موقفاً وسطا بينهما وهو أميل إلى الفكر الليبرالى (١٥٠) .

تبدو لنا من التعريفات السابق الإشارة إليها ، وإلى المكونات والعناصر التى يشتمل عليها صحيحة إلى حد كبير . إلا أنه قد يشوبها عيوب التنقيص ذلك أن الإطار

المرجعى إذ يشير إلى بناء فكرى فى الأساس إلا أنه يشمل عناصر ثلاثة أخرى إلى جانبه ويمكن تصور هذه العناصر كما يلى :

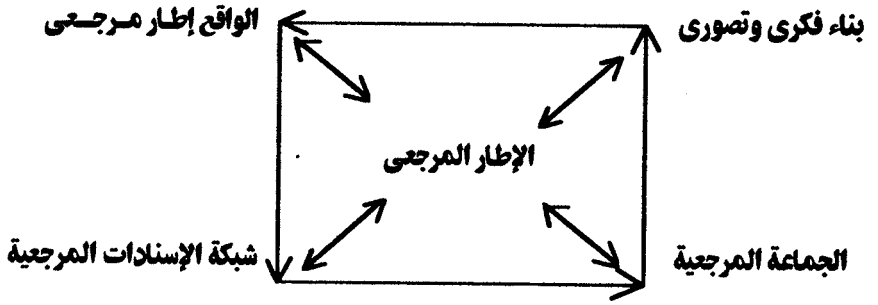

(**البناء الفكرى والتصورى ليس منفردا أو متفردا**) فى تشكيل ما يسمى بالإطار المرجعى ، ومن جانب آخر ليس كافيا .

(**فالواقع**) باعتباره إطارا مرجعيا يعنى أن مرجعيته فى هذا المقام تعنى أنه يولّد عالم من الأحداث والوقائع تتفاعل من خلالها عوالم أخرى (**الأفكار والأشخاص والأشياء**) ، القضايا الكبرى والمشتقة من عناصر الإطار المرجعى ضمن أصول ومعايير تحدد أولوية التعامل مع هذه القضايا والبحث فيها .

مرجعية الواقع تعنى ضمن ما تعنى التعامل معه فى إطار الاعتبار والفهم والتدبر ، التعامل مع ذاكرته التاريخية ، وبنيته الواقعية ، وعناصره المستقبلية .

الواقع وفق هذا التصور أحد أهم مصادر الإطار المرجعى للفهم والتفكير والتدبر والتفسير فضلا عن عمليات التقويم والتغيير .

وتأتى (**الجماعة المرجعية**) لتعبر عن عنصر ثالث ضمن بنية الإطار المرجعى والجماعات المرجعية متنوعة بالنسبة للفرد أو التكوينات الجمعية أو المؤسسية وتشكل الجماعة المرجعية (**الأمة**) ، من أهم صور الجماعات المرجعية بما تمثله وما تحمله من إطار تصورى وإدراكى ورؤية للعالم . الأمة وحدة إنتماء مرجعية ، إلا أنها بدورها تولد وحدات انتماء مرجعية فرعية ، الأصل ألا تتناقض معها أو تتصارع ، ولكنها تتحرك صوب علاقات حميمة فيما بينها ، وضمن هذه الجماعات المرجعية والتى تشكل أحد بنيات الإطار المرجعى تقع الجماعة العلمية والتى اختصت بفن أو بعلم بعينه ، وضمن

ممارسات علمية ممتدة تكون لغة توافقية للخطاب الخاص بها ، هذه الجماعة العلمية تشكل واحدة من أهم الجماعات المرجعية فى هذا المقام خاصة على المستوى البحثى والعلمى .

ثم تأتى **أخيرا** شبكة الإسنادات المرجعية ، والتى تحدد مصادر التأسيس المرجعية التى يجب الرجوع إليها عند دراسة قضايا أو موضوعات متنوعة . وهى تشير إلى نوعين على الأقل من شبكة المصادر :

الأول : يشير إلى مراجع تأسيس الرؤية وبنائها ومراجعتها .

الثانى : المراجع اللائقة بالفكرة موضع البحث أو الإسناد ، إن كل معلومة تفرض مصدرها ، وكل مصدر يفرض أبجدياته ، ونظم الأبجديات يفرض منهجا ، عناصر اللياقة المنهجية تجد أهم صورها فى شبكة الإسنادات المرجعية اللائقة والفاعلة .

وهى بذلك تفرض على الباحث سلسلة من الإسنادات المرجعية الفرعية والمشتقة من جهة وإمكانات إستخدامها والتعرف على مناهج التعامل معها أو تناول القضايا من خلالها .

بين هذه المستويات الأربعة علاقات تفاعلية ممتدة ومستمرة صاعدة وهابطة مستقيمة وراجعة . وفق هذا السياق يمكننا رؤية الإطار المرجعى على تنوع عناصره وعلاقاته وتفاعلاته ، من دون أن ننكر أن الإطار التصورى هو الأهم ضمن منظومتها التراتبية ، والمؤثر فى العناصر الثلاثة الأخرى .

وفى هذا السياق يبدو للإطار المرجعى وظائفه التأسيسية ، إلا أن ذلك لايعنى أن ينغلق على نفسه أو على مكوناته ، بل علينا أن نراه ونحدد أهم سماته البنيانية والتحليلية ، الإطار المرجعى فى الرؤية الإسلامية يشكل نسقا مفتوحا لا منغلقا ، يهدف إلى حركة إحسانية ممتدة هدفها التجويد والاستفادة من كل ما ينفع الناس ، ويجعل الحكمة (**العلم النافع**) مقصده ومبتغاه من أى وعاء خرجت ، وأنها ضالة المؤمن ، أنى وجدها فهو أحق بها ، فليس من المهم محاولة إحداث درجة من الجمع الميكانيكى أو التوفيقى أو الجمع الجزئى بين عناصر متفاوتة من الأطر المرجعية على اختلافها ، ولكن المهم البحث فى عناصر القابلية والقدرة كسمة بنيانية لبناء الإطار المرجعى ، قابليته على الاستفادة والاستثمار من الأطر المرجعية المختلفة والمتعددة والمتنوعة ، والقدرة الاستيعابية القادرة على التوظيف الفاعل من دون إعتساف أو افتعال ، عملية تكامل

بين الأطر المرجعية المختلفة ، ومن هنا يمكن النظر إلى تعدد المرجعيات كإمكانية تتيح اتخاذ موقف مهم يتسم بالتعامل المنهجى الفاعل والواعى واللائق (١٥١) .

وفق عناصر هذه الرؤية النقدية يمكننا أن نتحدث عن الكيفية التى نجعل من خلالها مدخل القيم إطار مرجعى لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام . إننا وفق هذه الرؤية نجعل من القرآن والسنة ، أطارا مرجعيا تأسيسية ، ومن اللغة والمصادر التبعية مصادر مرجعية مشتقة ، من المهم استثمار كافة طاقاتها في بيان الرؤية التأسيسة وعناصر العملية التفعيلية والتشغيلية من جانب آخر .

الواقع وفقه عناصره ضمن منظومة أصول الفقه الحضارى من أهم عناصر تشكيل الإطار المرجعى بحيث تعطى الواقع حقه من الواجب وأن تعطى الواجب حقه من الواقع ، عمليات متفاعلة ضمن عناصر التفكير المتفاعل بين مراجع التأسيس والتأصيل ، ومراجع الواقع باعتباره فى عمليات فقه الواقع وفقه الحال وفقه المجال وفقه المآل وفقه التنزيل .

والجماعة المرجعية على ما أكدنا ضمن مرجعية التأسيس تنصرف إلى الأمة خيريتها صفة ، ووسطيتها منهجا ، وشهودها فعلا وفعالية وتأثيرا . وهى لا تتنافى أو تنفى جماعات مرجعية فرعية أو مشتقة أخرى بل توظفها فى كيان الأمة بحيث تصب فى عناصرها المؤسسة (**الخيرية – الوسطية – الشهود**) . وشبكة الإسنادات المرجعية هى جملة المراجع والمصادر التى يجب الرجوع إليها من دون أن يعنى ذلك انغلاقها أو الاكتفاء والإنكفاء عليها ، بل ضرورة أن تتحرك صوب أهم صفة لها والتى تتعلق بنسقيتها المنفتحة فى أطر المقارنة ، وعمليات تحكم التواصل بين عناصر العلم النافع ومعانى الحكمة فى كل سياقاتها وتنوعاتها .

إن هذا البحث فى جملته وبكل عناصره إنما يشكل الكيفيات التى تجعل القيم والمدخل المرتبط ، بها إطارا مرجعيا فاعلا ومفعلا ومشغلا .

ونختتم هذه النقطة في إطار التعامل البحثى وما يتركه إعتبار مدخل القيم إطارا مرجعيا لدراسة العلاقات الدولية فى الإسلام ، ما يتركه من أثار بحثية ومنهجية ، حيث يعد الإطار التصورى فرعا عليه ، والنموذج الإرشادى مولدا عنه ، ورؤية العالم مستنبطا منه ، والنموذج القياسى أحد أهم توظيفات الإطار المرجعى . الإطار المرجعى

بحق هو النواة الصلبة التى تتحرك صوب الإسهامات الأربعة الأخرى لمدخل القيم يمكن أن تصور ذلك في سياق هذا الشكل :

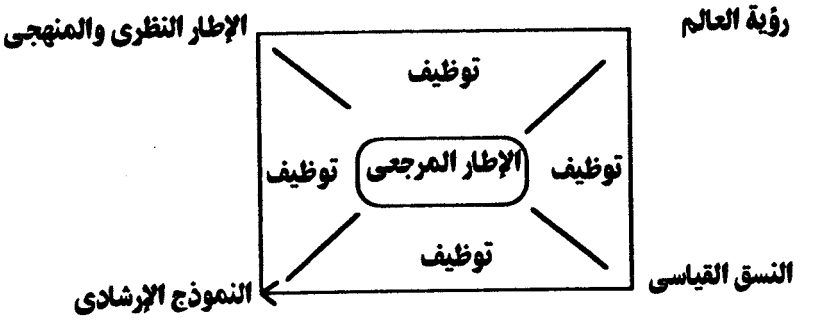

نستطيع إذن أن ندعى أن القيم كإطار مرجعى من أهم الجوانب التى تحدث تفعيلا لمدخل القيم وإعادة الاعتبار له ضمن الرؤية الإسلامية .

باعتبار ذلك الخطوة التأسيسية الأولى ضمن مدخل القيم ، رد الاعتبار ضمن هذه الرؤية يتخذ مسارات بحثية ومنهجية وتأصيلية مختلفة .

أولها يتعلق بعمليات التأصيل بالتوصيف ، وهى العمليات التى تتحرك صوب البحث فى الطبيعة والمكونات والقدرات والإمكانات يتعلق هذا التأصيل بعناصر بنيات ثلاث :

١) البنية اللغوية والسعة اللغوية لمفهوم القيم .

٢) البنية المعرفية والروح السارية للقيمة .

٣) البنية المفاهيمية والقيم كمفهوم حضارى شامل وواصل وجامع .

ثانيها : يتعلق بالتأصيل بالتصنيف، كعمليات دالة على رؤية القيم كمنظومة كلية تتفاعل داخلها وحدات القيم وتصنيفاتها ، وإمكانيات البحث فى ثوابتها وتصاعدها فضلا عن تفاعلاتها كل ذلك بما يضمن أصول التفعيل وعمليات التفاعل ومقاصد الفاعلية .

ثالثها : يتعلق بعمليات التوظيف والتأصيل من خلالها ، التوظيف إذن واحدة من أهم العمليات لرد الاعتبار للقيم فى الرؤية الإسلامية ، القيم كوظائف تتحرك صوب اعتبارها :

رؤية للعالم بكل ما تتيحه هذه الرؤية من تأثيرات بحثية وموضوعية ومنهجية كذلك فهي إطار مرجعى بما تؤثر فيه من اعتبارها مرجعية تأسيس وتكوين وتمكين شبكة الإسنادات المرجعية ، وهى كذلك مدخل منهجى يتحرك صوب العمليات المنهجية الأساسية بما توفره من إطار للنظر ، فى الوصف والرصد والتصنيف والتحليل والتفسير والتعميم والتقويم ، كذلك فإن القيم يمكن تأصيلها من خلال توظيفها كنموذج إرشادى يؤصل عمليات مهمة تسهم فى بناء رؤية ، وإطار نظرى ، ومنظومة مفاهيمية وتكوين وإشكالات وأجندة بحثية تحدد الأولويات وفقا للقدرات والإمكانات والفاعليات . وهى فى النهاية يمكن اعتبارها نسقا متكاملا وتقويمياً لحركة الواقع وقدراته وعناصره وممارساته وعوالمه المختلفة .

عمليات التأصيل تلك تهدف إلى ضبط الرؤية ، وضبط الواقع ، وضبط القيمة ، وفرز المواقف وفى النهاية تقويم الأفعال ، وتحرك أصول منهج نظر ، ومنهج تناول ، ومنهج تعامل فى إطار عمليات متواصلة من التفعيل والتشغيل هادفة للعلم النافع المثبت بالعمل الصالح المفضى إلى العمارة الحضارية بمفهومها الواسع فى سياق معايير الرؤية الإسلامية .

هذه الرؤية يمكن تمثيلها ضمن الشكل التالى :

رد الاعتبار للقيم فى الرؤية الإسلامية

التوصيف	التصنيف	التوظيف	
القيم والبنية اللغوية	عمليات الترتيب	القيم رؤية للعالم	الرؤية الكلية
القيم والبنية المعرفية	عمليات التصنيف	القيم إطار مرجعى	المرجعية - شبكة
القيم والبنية المفاهيمية	عمليات التفاعل	القيم مدخل منهجى	الاستنادات - إطار
		القيم نموذج إرشادى	نظرى منهجى -
		القيم نسق قياسى	بنية علمية معرفية
			تفسيرية وبحثية
			نسق تقويمى

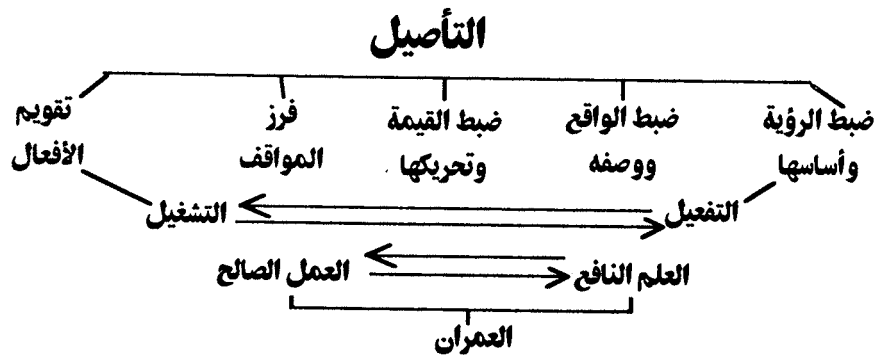

الواقع أننا أمام عناصر وأدوات التفعيل القيمى ، الذى تجعل من القيم ليست مجرد موضوع يضم إلى موضوعات أخرى بل هى إطار مرجعى ، ونموذج معرفى ، فضلا عن الإمكانات المنهجية للقيم باعتبارها مدخلا ، يفعل ويشغل ضمن نماذج تطبيقية ويقدم إمكانات تفسيرية عالية القيمة والدقة .

وبحيث يعتبر المنظومة الإسلامية للقيم ، منظورا ينظر به لكل وحدات ومفردات البناء العقدى والتشريعى والحضارى والتكوينات الجماعية والأمة والعناصر القيمية والمجال الحضارى والرؤية السننية والنهج المقاصدى ، وفهم لحمة المنظومة القيمية كشرط لفاعليتها وتفاعلها وتفعيلها **(كما سنرى تفصيل هذه المفردات ونظمها فى المبحث الثانى ضمن هذا الفصل)** .

وفى هذا السياق ربما علينا أن نتحدث عن إمكانيات التفعيل القيمى على المستوى البحثى ضمن هذه الدراسة حول المدخل القيمى ودراسة العلاقات الدولية فى الإسلام .

١) مفهوم القيم إتساعه ودلالاته وتشكيلاته .

٢) المدخل السباعى : المفردات .

٣) نظم عناصر المدخل السباعى : رؤية منهجية **(آليات التفعيل)** .

الناظم المعرفى : الجمع بين القراءتين

السمة الاجتهادية وعملية التجديد

أصول الفقه الحضارى : التفاعل الجامع

السياسة : تحريك القيمة نحو الواقع ، وتحريك الواقع نحو القيمة ، هى فى جوهرها .

القيام عن الأمر بما يصلحه .

٤) التشغيل والتفعيل **(النماذج)** .

رد الاعتبار للقيم لا يمكن أن يقف عند حد هذه الاقتراحات بتحديد أصول منهج النظر للقيم ولكن على الباحثين أن يتحركوا صوب هذه العملية **(رد الاعتبار)** فى محاولة ذات أبعاد ثلاثية :

الأول ضرورات استثمار عناصر السعة اللغوية والمفاهيمية فى إبراز منظومة المفردات التى تشكل كيان النظام القيمى . عناصر سبعة يمكن اعتبارها إطارا للتفكير بالقيم وإمكانات التفعيل والتشغيل :

العقيدة الدافعة ، والشرعة الرافعة ، والقيم المؤسسة والحاكمة ، والأمة الجامعة ، والحضارة الفاعلة والشاهدة ، والمقاصد الحافظة والحاضنة ، وأخيرا . السنن الشرطية القاضية .

الثلاثة الأولى تتعلق بتأسيس الرؤية وتأصيل مناهج النظر بينما الأمة والحضارة تتفاعل لتشكل قيم الفعل والفاعلية وقيم المجال والساحة الحضارية القابلة للفعل العمرانى ، ثم تأتى قيم التحريك (**الوعى والسعى**) فى تفاعل حميم بين السنن والمقاصد .

الثانى : ضرورة البحث فى آليات التفعيل التى تصل بدورها بين المفردات ، وتحكم الوشائج فيما بينها ، الجمع بين القراءتين الكون المنظور الذى يشكل وعاء للواقع بكل تفاعلاته وإمكاناته ، وكتاب الوحي المسطور الذى يعبر عن إمكانات واسعة للفهم والتدبر والتفقه والنظر ، والجمع بين عناصر العملية الاجتهادية ورؤية التجديد كعملية مستمرة ما استمر النظر فى كتاب الكون المنظور وكتاب الوحى المسطور ، ما تجدد التدبر ، وما تجددت الأحداث ، وما بقيت الحياة . والعملية الاجتهادية ذات مستويات ثلاث تتكامل وتتفاعل لا تجرى على نحو منفصل (**فقه الحكم وفقه الواقع وفقه التنزيل**) ويصل بينهم جميعا فقه واصل ورابط هو فقه المنهج ، الذى يحرك عناصر الانتقال من مستوي أو آخر ، وربما يفرض عناصر متنوعة المذكورة وفقا لطبيعة الحدث وذاكرته واختلاف مداخله والمسالك الفاعلة لرؤيته إن محصلة الجمع بين القرائتين ، والاجتهاد والتجديد كعمليتين مستمرتين والاجتهاد كحركة دائمة موصولة فاعلة متفاعلة إنما تشكل جميعا أصولا مهمة ، لا تكتفى بعناصر الفقه الحكمى فحسب ، بل تراه عملية حضارية ممتدة ، الفقه الحكمى فيها أحد عناصرها المهمة التى لايمكن إغفال أدوارها ولكن ليس عملية كافية أو مكتفية أو منغلقة على ذاتها ، هذا الناتج يشكل أصول علم مهم يجب الاهتمام به ألا وهو « أصول الفقه الحضارى » .

ويبقى المجال الذى يشكل حقل السياسة والتعامل الدولى الذى اصطلح على تسميته بالعلاقات الدولية أو الخارجية أو هما معا ، يعبران عن ساحة الفعل والفاعلية الحضاريين .

إنها آليات لو استطاع الباحث أن يحولها إلى وسائل ومستلزمات بحثية ومقدمات للواجب ، لوفرت إمكانات تشغيل وفق رؤية أعمق وأدق وأشمل وأوضح بحيث يؤسس النظر القائم على العلاقات النسيجية ، لا الاقترابات التفتيتية والتجزيئية والتفسيخية للظاهرة .